الأمم المتحدة

S/2003/613

مجلس الأمن

Distr.: General
5 June 2003

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

عملا بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أتشرف بأن أرفق لكم ''التقرير العربي عن إمكانيات تقديم الدعم والمساعدة للعراق'' الذي أعدته جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة لتوضيح الدور الذي يمكن القيام به لدعم ومساعدة العراق (انظر المرفق).

برجاء العمل على إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير المرفق والتنبيه بإصدار وتوزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يحيى **المحمصاني**

السفير

رئيس بعثة نيويورك

150304 080304 04-39758 S (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

التقرير العربي عن إمكانات تقديم الدعم والمساعدة للعراق

المحتويات

الصفحة

تمهيد ٥

الجزء الأول: تداعيات الحرب على العراق وبعض متطلبات العراق في المرحلة المقبلة ٦

الجزء الثاني: تقارير ومقترحات المنظمات العربية المتخصصة للمشاركة في تقديم الدعم والمساعدة للعراق ١٩

تفاصيل المحتويات

الصفحة

تمهيد ٥

الجزء الأول: تداعيات الحرب على العراق وبعض متطلبات العراق في المرحلة المقبلة ٦

١ - الشؤون المالية والمصرفية ٦

٢ - الثقافة والتربية ٦

٣ - الصحة والبيئة ٨

٤ - الزراعة ١٠

٥ - النفط ١٢

٦ - الصناعة ١٣

٧ - العمل والعمال ١٤

٨ - التنظيم والإدارة ١٦

٩ - الأعمال والاستثمار ١٧

١٠- الخدمات الأخرى ١٧

الجزء الثاني: تقارير ومقترحات المنظمات العربية المتخصصة للمشاركة في تقديم الدعم والمساعدة للعراق ١٩

الوثيقة رقم 2003/5-3/1 تقرير اتحاد المصارف العربية ١٩

الوثيقة رقم 2003/5-3/2 تقرير الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ٢٢

الوثيقة رقم 2003/5-3/3 تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٢٩

الوثيقة رقم 2003/5-3/4 تقرير الهيئة العربية للطاقة الذرية ٤٠

الوثيقة رقم 2003/5-3/5 تقرير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة .. ٤٢

الوثيقة رقم 2003/5-3/6 تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٦٩

الوثيقة رقم 2003/5-3/7 تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ٧٣

الوثيقة رقم 2003/5-3/8 تقرير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ٧٦

الوثيقة رقم 2003/5-3/9 تقرير منظمة العمل العربية ٩٢

الوثيقة رقم 2003/5-3/10 تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٩٤

الوثيقة رقم 2003/5-3/11 تقرير الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ١٠٠

الوثيقة رقم 2003/5-3/12 تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ١٠٤

الوثيقة رقم 2003/5-3/13 تقرير اتحاد المستثمرين العرب ١٢٨

الوثيقة رقم 2003/5-3/14 تقرير الهيئة العربية للطيران المدني ١٣٣

الوثيقة رقم 2003/5-3/15 تقرير اتحاد إذاعات الدول العربية ١٣٥

الوثيقة رقم 2003/5-3/16 تقرير الاتحاد العام العربي للتأمين ١٣٨

تمهيد

أعدت جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة التقرير المرفق لتوضيح الدور الذي يمكن أن تقوم به في دعم ومساعدة العراق وذلك لتقديمه إلى الأمم المتحدة والحكومة أو الإدارة العراقية عند قيامها. ويتألف البرنامج من جزأين: يشمل الجزء الأول تداعيات الحرب على العراق وبعض متطلبات العراق في المرحلة المقبلة، وقد أعدته جامعة الدول العربية معتمدة على المعلومات التي أمكن جمعها من تقارير المنظمات العربية والدولية وتصريحات شهود عيان، وما ورد ذكره في بعض وسائل الإعلام، مما سمح بالتعرف على مدى الخسائر وتردي الأوضاع وضرورة التدخل السريع؛ أما الجزء الثاني فيضم التصور الذي أعدته المنظمات العربية المتخصصة بشأن المساهمة التي يمكن أن تقدمها في الجهود الدولية لتقديم الدعم والمساعدة للعراق.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض تقارير المنظمات أوضحت أن لها عقودا واتفاقات مبرمة مع الحكومة العراقية السابقة في العراق، مما يتطلب التعامل مع هذه الاتفاقيات والعقود طبقا للأعراف والقوانين الدولية في مثل هذه الحالة.

والأمل معقود على أن يتمكن المجتمع الدولي من خلق بيئة تسمح بإنهاء الاحتلال الأجنبي للعراق في أقرب فرصة، وتشكيل حكومة فعالة تعمل على توفير الأمن والاستقرار في البلد في إطار من الديمقراطية والانفتاح وبأسلوب يشجع القطاع الخاص العراقي والعربي والأجنبي على الاستثمار في مختلف المجالات حتى يتحقق للشعب العراقي ما يطمح إليه من نمو وتنمية وإزدهار.

وقد قامت الأمانة العامة للجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة بهذا الجهد رغبة منها في تقديم الدعم والمساعدات إلى الشعب العراقي الشقيق، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.

هذا وقد طلب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن العراق في الفقرة ٢٦ من منطوقه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المساهمة في تنفيذ هذا القرار.

عمر **موسى**
الأمين العام لجامعة الدول العربية

الجزء الأول

تداعيات الحرب على العراق وبعض متطلبات العراق في المرحلة المقبلة

١ - الشؤون المالية والمصرفية

تعرَّض القطاع المالي والمصرفي في العراق نتيجة حرب الخليج الأولى والثانية وما تبعها من حظر اقتصادي لحالة من التدهور الشديد. ومنذ عام ١٩٩١ تراجع إجمالي الناتج المحلي وضَعُف القطاع المالي الذي كان يعتبر الأحدث بين دول المنطقة خلال الستينات من القرن العشرين. وزاد الاعتماد على طباعة وإصدار المزيد من الدنانير العراقية لدفع أجور ومرتبات العاملين في الدولة من جهة، وسحب ما هو متوافر في السوق من عملات أجنبية من جهة أخرى، وانهار سعر صرف العملة العراقية من ثلاثة دنانير للدولار إلى نحو ٨٠٠ ٢ دينار وسجل التضخم ارتفاعا كبيرا بلغ ٦٠٪ بينما بلغت نسبة البطالة ٥٠٪.

ويتكون القطاع المصرفي في العراق من البنك المركزي، والبنك الزراعي، والبنك الصناعي، والبنك العقاري، وبنك الرافدين وهو البنك التجاري الرئيس للقطاع العام. وفي عام ١٩٩٠ سُمح بالعمل لبعض البنوك الخاصة إلا أن حصتها من العمل المصرفي كانت لا تتجاوز ٦٪ من الودائع و ٢١٪ من القروض.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع سيتأثر بالسياسات التي ستُتخذ بشأن العائدات النفطية وتسوية ديون العراق، حيث أن سعر الصرف يخضع لمعايير عديدة في سياسة الدولة لا زالت غير واضحة حتى الآن.

وفي هذا الاطار، فإن كلا من **اتحاد المصارف العربية والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية** أبدى الاستعداد للمساهمة بمساعدات علمية وفنية لدعم وتعزيز القطاع المالي والمصرفي في العراق، كما ورد في تقرير كل منهما.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/1 (تقرير اتحاد المصارف العربية)

والوثيقة رقم 2003/5-3/2 (تقرير الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية)

٢ - الثقافة والتربية

يرجع تاريخ حضارة العراق وكنوزها لأكثر من سبعة آلاف سنة، حيث شهدت ممالك ما بين النهرين ميلاد الكتابة وتدوين التاريخ، والتقدم في العلوم والطب والرياضيات.

وقلما تحدث أي كتاب علمي عن تاريخ العلوم والمعارف ونشأة الحضارة إلا وكان للعراقيين القدماء نصيب كبير في فصولها. ويضم متحف بغداد والموصل أكثر من ٢٠٠ ألف قطعة أثرية ويعتبران من المتاحف العالمية. ويعتبر المتحف الوطني منذ زمن طويل بما يضمه من مجموعات تعود إلى العهود القديمة وبداية الإسلام مرجعا للباحثين والنقاد، وتجسد القطع الأثرية في متحف بغداد الحضارات التي تعاقبت على بلاد الرافدين.

أما المكتبة الوطنية فتضم النفيس من الكتب التاريخية النادرة والمخطوطات العربية والإسلامية والأرشيف العريق، وكذلك مكتبة علوم القرآن بوزارة الأوقاف ومركز صدام للمخطوطات.

ولقد تعرضت هذه الكنوز التاريخية والقيم الحضارية إلى أعمال النهب والسرقة المنظمة خلال سقوط مدينتي الموصل وبغداد، كما ضاعت المخطوطات القديمة، ونسخ من القرآن الكريم ترجع إلى فجر الإسلام ومنها ما وصل بسرعة إلى سوق التحف الفنية العالمية.

وكان اليونسكو قد زود الولايات المتحدة بخريطة عن كافة المواقع الأثرية وتعهدت الأخيرة بحمايتها. وهناك جهود دولية من منظمة اليونسكو، إذ عقدت أكثر من اجتماع للعمل على استرداد كافة المسروقات وتم إعداد خطة للعمل على استرجاع المسروقات العراقية. وقام اليونسكو بفتح صندوق خاص بالتراث العراقي بادرت إيطاليا بتقديم ٤٠٠ ألف دولار له، ووعدت دُفعة أخرى قدرها ٦٠٠ ألف دولار، وأبدت عدة مؤسسات وبلدان (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، مصر، قطر) استعدادها للمساهمة في الصندوق.

وفي إطار إعادة إعمار العراق فإن **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، وهي إحدى المنظمات العربية المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، والعراق أحد أعضائها، على استعداد لدعم وتعزيز القطاع الثقافي والتربوي في العراق والقيام بما يلي:

١ - على الصعيد الثقافي والاتصالي

- تواصل المنظمة دورها لحصر التراث المسلوب وسبل إعادته وترميمه وإصدار كتاب عن مسروقات العراق.
- حث سلطات الاحتلال على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف نهب الثروة الحضارية العراقية.
- العمل على تقصي حقائق أعمال النهب والحرق وتحديد المسؤوليات ومطالبة المجتمع الدولي بمحاكمة من تثبت إدانتهم.
- مطالبة الأقطار العربية والدولية الصديقة بالإسهام المادي والفني في عمليات الإصلاح والترميم للحفاظ على آثار العراق.

٢ - على الصعيد التربوي والعلمي

التنسيق مع المنظمات المناظرة (اليونسكو، الإسيسكو، مكتبة التربية لدول الخليج) لإنشاء آليات للتعاون في مجال إعادة الحياة الطبيعية للمؤسسات التربوية في العراق. وقد تبنت المنظمة العديد من الإجراءات في هذا الشأن.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/3 (تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)

٣ - الصحة والبيئة

تعرض قطاع الصحة والبيئة لآثار مدمرة نتيجة عمليات السلب والنهب. فقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها تخشى أن تُستخدم مواد مشعة سُرقت من منشآت نووية في صنع قنابل قذرة قادرة على أن تلوث مساحات شاسعة. كما أنها طلبت من الولايات المتحدة السماح لفريقها من التأكد من عدم سرقة المنشآت النووية. وبالرغم من أن الوكالة قد قامت في عام ١٩٩٨ قبل رحيل المفتشين بتدمير أو سحب كميات من اليورانيوم المخصب ومواد انشطارية يمكن استخدامها لصنع قنبلة نووية إلا أنها قلقة من وجود مصادر مشعة بكمية كبيرة تعرضت للنهب، علما بأن الوكالة قد زودت الولايات المتحدة بقائمة المصادر المشعة وأماكنها.

كما أن هناك خطرا شديدا من آثار المواد الكيماوية الخطرة المهدرة التي تهدد العراق بكارثة يمكن أن تؤدي إلى سقوط الآلاف من القتلى آجلا أو عاجلا في المناطق المحيطة ببغداد وبقية البلد. كما أشار أحد المسؤولين بشركة مصافي الوسط الحكومية إلى أن المخازن المركزية للحكومة قرب سجن أبو غريب التي تتركز في خان ضاري، والتي تبلغ عشرة من المخازن المسقوفة ومثلها غير مسقوف ويمتد كل مخزن منها على مساحة ٠٠٠ ٥ متر مربع ويحتوي على الواردات من المخزون الاستراتيجي من المواد الكيماوية، قد تعرضت لعمليات النهب والسرقة المنظمة و لم تسلم من أعمال الحرق أيضا، وقد كان هناك ١٣٠ طنا من مادة فائقة السمية ولا يمكن التعامل معها إلا بعد ارتداء ملابس واقية شديدة الإحكام، هذا فضلا عن أن الفريق الذي يقوم عادة بالتعامل مع هذه المواد يخضع لفحوص دورية للتأكد من سلامته.

وقد تعرضت هذه العبوات الكيماوية للهدر من جانب اللصوص الذين قاموا بسكبها على الأرض لجهلهم بقيمة أو خطورة محتوياتها من المواد السامة، بغرض الحصول على البراميل لحاجتهم إليها في تخزين المياه أو أشياء أخرى. بالإضافة إلى أن آلاف الأطنان

من المواد الشديدة الخطورة قد سكبت على الأرض واختلطت ببعضها البعض لتشكل بحيرات وقنوات سطحية تضم مركَّبات كيماوية خطرة للغاية تتفاعل يوميا مع حرارة الشمس وتحمل الريح أبخرتها السامة في كل اتجاه. كما أن المنطقة تفوح برائحة المشتقات الكيماوية النفاذة والأبخرة السمية التي تحملها الرياح الشمالية الغربية التي تهب على العراق من كل ناحية، بالإضافة إلى أن بعض عمليات الحرق أدت إلى تعقيد الخليط الكيماوي السام المترسب في محيط المخازن والذي عادة يتم تقطيعه وإحراقه في أفران خاصة.

ولا يمكن إغفال خطر سقوط الأمطار وتسرب هذه المواد إلى المياه الجوفية في باطن الأرض مع مياه السيول التي يؤدي اختلاطها بالمياه الجوفية إلى تحريكها إلى مساحات بعيدة، ولا أحد يعلم أين مصب هذه المواد السمية ومدى اختلاطها بمياه الشرب أو مياه الري ومدى تلوث المزروعات والحيوانات والبشر مما يؤدي إلى مضاعفات كبيرة على الصعيد الصحي يصعب التعامل معها.

كما أن قوات التحالف ذاتها قامت بنقل نفايات ملوثة من مطار بغداد الدولي إلى المنطقة ذاتها. وهي من مخلفات الحرب وتحتوي على بقايا أسلحة مخصبة باليورانيوم المشع.

ولا يخْفَى ما تعرضت له البيئة الزراعية والمائية مثل دجلة والفرات من مسببات التلوث نتيجة ما تحتويه الذخائر الحية من مواد سامة مثل اليورانيوم المخصب وكذلك انعكاس حالة انعدام النظافة وتلوث مياه الشرب على الصحة العامة، كما لا يخفى أن منظمة الصحة العالمية أشارت إلى انتشار وباء الكوليرا في جنوب العراق.

أمام هذا الوضع الأليم وما يمكن أن ينجم عنه من مآسٍ وأمراض يصعب التعامل معها مستقبلا.

وفي إطار إعادة إعمار العراق، فإن **الهيئة العربية للطاقة الذرية**، إحدى المنظمات العربية المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، والعراق أحد أعضائها، على استعداد للقيام بما يلي:

١ - الحفاظ على الصحة العامة والبيئة

قيام الهيئة بالكشف عن التلوث الإشعاعي في البيئة (تربة، مياه، هواء) ودراسة أسباب التلوث تمهيدا لإزالتها والكشف عن المواقع التي كانت تحتوي على مواد مشعة بهدف تحديد مصير هذه المواد ودراسة نسبة تلوث هذه المواقع، ودراسة تأثير استخدام اليورانيوم المنضب (المستخدم في الأسلحة والآليات المدرعة) على البشر والإنسان.

٢ - الوقاية الإشعاعية والأمان النووي

٣ - التطبيقات السلمية للطاقة الذرية

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/4 (تقرير الهيئة العربية للطاقة الذرية)

٤ – الزراعة

ألف – الموارد الزراعية

لقد تعرضت البنية التحتية والمؤسسية لقطاعي الزراعة والمياه في أنحاء العراق كافة للتدمير والتخريب الكلي أو الجزئي نتيجة العمليات الحربية وما أحدثته من تلوث في الموارد المائية والتربة والأراضي. هذا فضلا عن أن إنتاجية قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني قد تأثرت بالحصار الاقتصادي على العراق لسنوات، وبالتالي بعدم توفير التكنولوجيا والتقنيات الزراعية مما ساهم في انهيار المؤسسات المعنية بالتنمية الزراعية والبيئية وتنمية وإدارة المياه، وتوقف الخطط التنموية الزراعية وسوء إدارة الموارد المائية، وفقدان المعلومات والبيانات والوثائق الخاصة بحصر الموارد الطبيعية سواء الأرضية أو المائية وخرائط استخدامات الأراضي، وفقدان الأجهزة والبرمجيات والمكتبات وخاصة المرتبطة بمعامل الأبحاث ومراكز الإرشاد الزراعي والمختبرات.

كما تعرضت المناطق الزراعية والغطاء النباتي لحالة من التدمير والتلوث الزراعي أدت إلى تدهور إنتاجية المراعي وانحسار مساحتها، وفقدان الأصول الوراثية النباتية التي يزخر بها العراق منذ القدم، وانقراض بعض الأنواع النباتية التي يعتبر العراق مصدر أصولها الوراثية، مما أضاف مساحات كبيرة إلى المناطق المتصحرة بفعل عملية الجفاف، فضلا عن توقف برامج صيانة الأراضي والحفاظ على التربة وعدم امكانية توفير الأسمدة والمخصبات والتقنيات اللازمة، نتيجة الحصار الاقتصادي ووقف استيراد مستلزمات القطاع الزراعي من التقنيات والتكنولوجيا وما هو ضروري لصيانة مصانع الأسمدة ومصانع الآلات الزراعية ومستلزمات الحفاظ على التربة والأراضي. وقد ساعد ذلك في تعزيز عملية التصحر وانتشارها على مساحات واسعة تفوق تكاليف معالجتها أضعاف تكاليف الصيانة. هذا بالإضافة إلى أن العمليات الحربية أدت إلى تدمير وتلويث مناطق شاسعة مزروعة بالأشجار المثمرة التي يتميز بها العراق لملاءمة بيئته المتباينة لنمو الكثير من الأنواع والأصناف المثمرة.

باء – الموارد المائية

أما عن الموارد المائية فقد أدت العمليات الحربية إلى تدمير مباني المؤسسات المائية، وخاصة وزارة الري، وفقدان المعلومات المائية، هذا بالإضافة إلى عمليات التلوث الكيماوي التي أحدثتها العمليات الحربية في المصادر المائية سواء للشرب أو الزراعة، مثل نهري دجلة

والفرات وشط العرب، التي تتطلب معالجتها بيوت خبرة متخصصة ذات قدرات فنية عالية، وتكاليف عالية لتكون صالحة للشرب أو للاستخدام الزراعي.

وهناك حاجة ماسة لبناء قاعدة معلومات مائية حديثة ومتطورة تعتمد على أحدث الأنظمة، وتساهم في توفير وحفظ المعلومات المائية المتاحة وإدارتها وتوظيفها في خدمة البحوث والدراسات المائية للحفاظ على الثروة المائية من الاستنزاف والتلوث وتلبية الاحتياجات المتزايدة إلى المياه لأغراض الشرب والزراعة والصناعة وخاصة لخدمة مسيرة عملية التنمية الملحة في المرحلة القادمة.

جيم – الثروة الحيوانية

لم تسلم المؤسسات المعنية بالثروة الحيوانية من عمليات التدمير والتخريب مثل المركز القومي للبحوث (اباء) وكليات الزراعة والطب البيطري في مختلف أنحاء البلد. فضلا عن أن توقف برامج المكافحة والوقاية من الأمراض الحيوانية وعدم توافر اللقاحات والأدوية سيؤديان إلى انتشار الأمراض والآفات والأوبئة التي يُتوقع أن تصيب الثروة الحيوانية في مثل هذه الظروف، والتي تزداد خطورتها لأنها قد تصيب الإنسان أيضا. ولا يقتصر خطرها على العراق بل يهدد دول الجوار العربية وغير العربية. ومن هذه الآفات التي تتطلب وقاية عاجلة: الحمى القلاعية، وجدري الضأن والمعاعز، وطاعون المجترات الصغيرة، والتهاب الأنف والالتهاب الرغامي المعدي البقري، والحمى البقرية الوبائية، وداء البروسيلات، والسل، والحمى الفحمية (الجمرة الخبيثة) ... الخ.

ونتيجة لعدم وجود برامج وحملات مكافحة من الممكن انتشار الآفات الحشرية الخطيرة على محاصيل الحبوب والتمور خاصة حشرة السونة التي تصيب حقول القمح والشعير وحشرتي الدوباس والحميرة التي تصيب النخيل والتي تستلزم المكافحة بالمبيدات الحشرية باستعمال الطائرات الزراعية.

وفي إطار المساعدات المطلوبة فإن **المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة**، المعتمد كبيت خبرة عربي في مجال إدارة المياه ومقاومة التصحر وإدارة الموارد الزراعية لدى الدول والمنظمات العربية والدول الأوروبية والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، أبدى استعداده لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في العراق من حيث معالجة الأراضي المتدهورة وإعادة تأهيل الغطاء النباتي بتطبيق تقنيات مكافحة التصحر واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، وتطوير أساليب وإدارة واستثمار الأحواض المائية من خلال إعداد برنامج لمواقع محددة كانت رائدة في البادية العراقية.

كما عرض المركز أيضا إمكانية تعاونه مع المؤسسات الوطنية والأهلية والسكان لإعادة تأهيل القطاع الزراعي وتحديثه بكافة الطرق والأساليب الممكنة لمساعدة العراق ودعم اقتصاده في المرحلة التنموية المقبلة، حيث أن القطاع الزراعي يشكل نسبة يعتد بها في الناتج المحلي الإجمالي للعراق. وقدم المركز في هذا الشأن عشرة مشروعات بشأن مختلف الموارد الزراعية وهذه المشروعات ورادة في تقرير المركز.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/5 (تقرير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة)

وفي إطار إعادة إعمار العراق فإن **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، وهي إحدى المنظمات العربية المتخصصة لجامعة الدول العربية والمعتمدة كبيت خبرة عربي لدى الدول والمنظمات العربية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، على استعداد لدعم وتعزيز القطاع الزراعي والموارد المائية في العراق بشأن التخفيف من انتشار أخطار مسببات الأمراض الحيوانية والقيام بما يلي:

- التخفيف من انتشار الآفات الزراعية النباتية.
- حماية المخزون من المستلزمات الإنتاجية والخدمية من الفقدان والتلف.
- العمل على معالجة التلوث البيئي للمياه والتربة والهواء.
- الحفاظ على محاصيل الحبوب القائمة في الحقول الزراعية من التلف والفقدان.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/6 (تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية)

٥ – النفط

تعتبر العراق ثاني أكبر دولة في احتياطي النفط بعد المملكة العربية السعودية. وبلغ انتاج النفط في العراق قبل سنة ١٩٩٠ حوالي ٣,٥ ملايين برميل في اليوم، وبعد حرب الخليج الأولى توقف تصدير النفط حتى عام ١٩٩٦ عندما بدأ تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، واستخدمت العائدات النفطية لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية للشعب العراقي تحت رقابة الأمم المتحدة. وبلغت الطاقة الإنتاجية لحقول النفط قبل الحرب ٢,٦ مليون

برميل في اليوم يستهلك منها العراق ٥٠٠ ألف برميل في اليوم. وتمثل عائدات النفط أكبر نسبة قطاعية في الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت الأضرار التي لحقت بقطاع النفط من جراء العمليات الحربية وما تبعها من أعمال النهب والسلب والتخريب أقل بكثير مما أصاب القطاعات الأخرى و لم يتعد عدد الآبار المحترقة العشرة من بين آلاف من الآبار. كذلك سلم معظم المنشآت النفطية من عمليات القصف والتدمير مما يسهل إعادة مزاولة نشاط هذا القطاع الهام.

والجدير بالذكر أن بعض المنشآت الحساسة في مجال الإنتاج والتكرير في حاجة ماسة إلى التحديث والتجديد لما لحقها من أضرار نتيجة القصف في عام ١٩٩٠، وعدم إمكانية توفير برامج الصيانة وقطع الغيار.

وفي هذا الإطار فإن **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والعراق** أحد أعضائها منذ عام ١٩٧٢، على استعداد لدعم وتعزيز قطاع النفط العراقي في مجالين على النحو التالي:

قيام المنظمة بممارسة نشاطها عن طريق الاستفادة من المشروعات المنبثقة عن المنظمة وهي الشركة العربية البحرية لنقل البترول في الكويت، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن في البحرين، والشركة العربية للاستثمارات البترولية في السعودية وذلك لتمويل المشروعات والصناعات البترولية، والشركة العربية للخدمات البترولية في ليبيا (علما بأن العراق يساهم في جميع هذه الشركات) والشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي في ليبيا. فضلا عن أن المنظمة أنشأت في العراق معهد النفط العربي للتدريب ويمكن أن يساهم في إعداد الكوادر الإدارية والفنية والقيادات.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/7 (تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)

٦ - الصناعة

إن القطاع الصناعي قطاع عريق في العراق، ويمثل نسبة هامة في البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي. وقد أدت الحرب إلى تدمير وتخريب جزء كبير من المؤسسات والمنشآت الصناعية، كما أن المنشآت التي لم تلحقها آثار العدوان عاطلة عن العمل منذ فترة طويلة بسبب الحصار الاقتصادي لأكثر من إثنى عشرة سنة لعدم امكانية توفير قطع الغيار والمكونات المطلوبة والمستلزمات الأساسية لعملية التشغيل، هذا بالإضافة إلى نقص الكوادر

الفنية المؤهلة والمدربة وانخفاض نسبة المهارات المتوافرة وكذلك هجرة العمالة الماهرة والكفاءات البحثية العلمية.

إن إعادة بناء القطاع الصناعي والتعديني العراقي، ودعمه بالتكنولوجيا والتقنيات الصناعية اللازمة لتوفير الاحتياجات المحلية من جهة، وتعزيز الهيكل الاقتصادي الوطني من جهة أخرى، يستلزمان القيام بإجراء مسوحات صناعية لمعرفة الوضع الراهن للصناعة في العراق، حيث إنه لم يتم إجراء مسح من هذا القبيل منذ فترة طويلة، والعمل على توفير الخبرة الفنية والاستشارية الصناعية في المجالات الإنتاجية والإدارية والعمل على حل المشكلات القائمة، وتنظيم الدورات التدريبية والندوات العلمية والبرامج التدريبية النوعية في مجالات معينة، لإطلاع العمالة في هذا القطاع على أحدث التطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى أهمية تبادل الخبرات بين العراق والخارج.

وفي هذا الإطار فإن **المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين**، وهي إحدى المنظمات العربية المتخصصة ومعتمدة كبيت خبرة عربي لدى المنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية في مجال الصناعة والتعدين، على استعداد لتنفيذ إثني عشر مشروعا لدعم وتعزيز القطاع الصناعي في العراق.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/8 (تقرير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين)

٧ - العمل والعمال

إن قطاع العمل بمؤسساته وكوادره في العراق قطاع عريق وقوي. ويتمتع العمال بالمعرفة والخبرة الفنية والعلمية وأغلبية القطاع العمالي من المتعلمين وذوي الشهادات الفنية.

ويتميز العراق بأنه ركّز في عملية التنمية على تكوين الموارد البشرية في مختلف المجالات، إلا أنه في ظل الحصار الاقتصادي عاشت هذه الخبرات والمؤسسات العلمية والمهنية بعزلة عن العالم الخارجي. وهاجر العديد من الكفاءات والقدرات والعمالة الفنية إلى الخارج، كما أدت الأوضاع السائدة إلى انتشار البطالة وانعدام البيانات والمؤشرات المتعلقة بسوق العمل واحتياجاته، وأدت الحرب وأعمال التخريب والنهب والسرقة لمؤسسات الدولة وممتلكاتها إلى تدمير وإتلاف مؤسسات العمل ومراكز التدريب وتشتت الكوادر العاملة، وإحداث الأضرار بأرشيف دوائر العمل ونظم العمل الأساسية، وتخلخُل التنظيمات النقابية.

وفي إطار إعادة إعمار العراق فإن **منظمة العمل العربية**، وهي إحدى المنظمات العربية المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، على استعداد لدعم وتعزيز قطاع العمل والعمال ومراكز التدريب في العراق على النحو التالي:

ألف – معاهد التأهيل المهني

يوجد لدى العراق خمسة مراكز لتدريب الباحثين عن عمل وتطوير كفاءة العاملين، إثنان منها في بغداد. وقد أدت العمليات الحربية إلى تدمير ٧٥ في المائة من هذه المراكز بما فيها من وثائق وأجهزة ومعدات.

وإعادة تشغيل هذه المراكز، التي تضاعفت مهامها في المرحلة الحالية، لتأهيل المتدربين تستلزم توفير مخصصات مالية لشراء الأجهزة والمعدات ووسائل التدريب فضلا عن إدخال آلات جديدة متطورة لتلبية الاحتياجات المتزايدة. ومنظمة العمل العربية على استعداد لتقديم دعم مباشر بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لكل من المراكز الخمسة كمساهمة منها للمساعدة في بدء العمل بهذه المعاهد بصورة مؤقتة. ويتمثل هذا الدعم في مصاريف صيانة أساسية وإصلاح المعدات التالفة واستبدال المدمَّر منها.

باء – معاهد ومراكز تأهيل المعاقين

يوجد في العراق أربعة وعشرون معهدا للصم والبكم والمكفوفين والمعوقين جسميا ونفسيا، قضت العمليات الحربية على نسبة كبيرة منها مع ما يتوافر فيها من آلات ومعدات. ويحتاج بدء العمل في هذه المراكز لتأدية رسالتها الإنسانية إلى دعم سريع في حدود (مائة ألف دولار) لكل مركز لتلبية احتياجات ما نتج عن العمليات الحربية من إعاقات متنوعة نتيجة استخدام الذخائر والقنابل الممنوعة دوليا.

جيم – مواجهة البطالة

تقترح المنظمة إنشاء مركز البيانات والمعلومات لرصد البطالة وتحديد مؤشرات سوق العمل واحتياجاتها وتنظيمها لتوجيه الباحثين عن عمل وتحويلهم إلى معاهد التدريب لتهيئتهم لفرص العمل المتوافرة، ويحتاج بدء العمل في هذا المركز إلى ٢٥٠ ٠٠٠ دولار.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تقديم المساعدة لكل من الشركاء الاجتماعيين في العراق في إدارة العمل ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال وذلك في إطار توفير الوثائق الخاصة بمعايير العمل العربية والدولية، والنظم العربية والدولية لتنظيم عمل هذه المنظمات، وتكوين أرشيف لكل إدارات العمل التي أَتلفت الحرب أرشيفها مع أجهزة الحاسوب والتدريب عليه، وتنظيم برامج ودورات تدريبية في إدارة العمل والتنظيم النقابي وتوفير

التشريعات، وتوجيه ومساعدة المراكز والمعاهد التابعة لمنظمة العمل العربية مباشرة لبدء العمل فيها، ويتكلف ذلك ٠٠٠ ٢٥٠ دولار.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/9 (تقرير منظمة العمل العربية)

٨ - التنظيم والإدارة

تحت وطأة الحصار الدولي على العراق استمر القطاع الإداري والتنظيمي في حالة من العزلة والانكماش عن العالم الخارجي، و لم يلحق بركب التكنولوجيا العلمية والتقنية الرقمية في الإجراءات الإدارية علما بأن الظروف الحالية للعراق تتطلب تكاتف كل الجهود لتقديم الدعم والمعونات الفنية للعراق.

وفي إطار إعادة إعمار العراق فإن **المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، وهي إحدى المنظمات العربية المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية ومعتمدة كبيت خبرة عربي في تنفيذ أنشطة إدارية متميزة والتحول بها إلى الرقمية بغية تطوير فاعلية الإدارة العربية لإحداث التنمية الإدارية والاجتماعية وتقنية المعلومات في الوطن العربي، على استعداد لدعم وتعزيز وتقوية الجهاز الإداري في العراق بخطة متكاملة في مجال التطوير والتنمية الإدارية وذلك على النحو التالي:

١ - بناء الجهاز الإداري بعد الحرب.

٢ - تفعيل إدارة الحكم المحلي.

٣ - تحديد الاحتياجات التدريبية/وضع خطة متكاملة للتدريب.

٤ - إعداد دليل الخبرات والكفاءات العراقية للاستفادة منها في برامج إعادة الإعمار.

٥ - برنامج التدريب الإسعافي (تتبنى المنظمة في إطار برنامج التدريب الإسعافي عقد ندوات مكثفة عن إدارة الأزمات، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وتحسين جودة الخدمات الحكومية اقتصاديا ... الخ).

٦ - تقديم الخدمات الاستشارية.

٧ - برامج الدبلومات والشهادات المهنية في المالية والمحاسبة.

٨ - إعادة تأهيل المكتبات وتطويرها.

٩ - آلية تنفيذ برنامج إعادة بناء الإدارة العراقية.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/10 (تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية)

٩ - الأعمال والاستثمار

من آثار العمليات الحربية التي تعرضت لها القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة توقف العمل في كافة الإدارات والمؤسسات ومقومات الحياة الأساسية، ولا سيما دورة العمل الطبيعية للاقتصاد العراقي وتنشيط السوق. ولهذا يلزم القيام بعمليات تخطيط ومن ثم استكمال التنفيذ والبدء في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والترويج لمشروعات استثمارية. وفي هذا الإطار قدمت كل من المنظمات العربية المذكورة أدناه ما يمكن أن تقوم به لدعم وتعزيز الاقتصاد العراقي على النحو التالي:

الوثيقة رقم 2003/5-3/11 (تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية)

الوثيقة رقم 2003/5-3/12 (تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية

الوثيقة رقم 2003/5-3/13 (تقرير اتحاد المستثمرين العرب)

١٠ - الخدمات الأخرى

ألف - قطاع الطيران المدني

تعرَّض قطاع الطيران المدني لحالة من الشلل طوال فترة الحصار الدولي على العراق كما تعرَّضت منشآت النقل الجوي ومؤسساته إلى التدمير وأعمال التخريب من جراء العمليات الحربية الأخيرة على العراق وأصبحت تحتاج لأعمال التجديد والصيانة.

وفي هذا الإطار فإن الهيئة العربية للطيران المدني، وهي إحدى المنظمات العربية المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، أبدت الاستعداد لدعم وتعزيز قطاع الطيران المدني في العراق بتشكيل فريق عمل لتقييم الوضع الحالي للبنية الأساسية للقطاع وتشخيص مكوناته ورصد احتياجاته، وتقديم المعونات الفنية في إعادة تكوين وتأهيل الكوادر الفنية والإدارية، وإعطاء الأولوية لهذه الكوادر في الاستفادة من المعاهد والمدارس والأكاديميات العربية والدولية. وترد التفاصيل في تقرير الهيئة.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/14 (تقرير الهيئة العربية للطيران المدني)

باء – قطاع الإعلام

إن جهاز الإعلام هام في المرحلة الحالية والمقبلة في تنمية العراق. وقد تعرَّضت المؤسسة الإعلامية بأجهزتها ومعداتها لتدمير كلي فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي حال دون توفير التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال الإعلام وهو ما يتطلب تكاليف كبيرة لإعادة البناء وتوفير المعدات والأجهزة ذات التقنية العالية.

وفي هذا الإطار فإن اتحاد الإذاعات العربية، وهو إحدى المنظمات العربية المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، على استعداد لدعم وتعزيز القطاع الإعلامي في العراق وذلك على الصعيد البرامجي لتزويد هيئة الإذاعة والتلفزيون بمختلف التبادلات الإخبارية والبرامجية والرياضية. وفي مجال التدريب الإذاعي والتلفزيوني يمكن للاتحاد عقد الدورات والأنشطة التدريبية للعاملين في إذاعة وتلفزيون العراق. كما يمكن للاتحاد أن يوفر في المجال الهندسي المعلومات اللازمة عن التجهيزات الضرورية التي ستمكِّن التلفزيون العراقي من العمل واستقبال كافة البرامج المسجلة وذات البث المباشر.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/15 (تقرير اتحاد الإذاعات العربية)

جيم – قطاع التأمين

إن قطاع التأمين في العراق قطاع عريق يزخر بالعديد من الخبراء في كافة مجالات التأمين، وقد كانت للحصار الاقتصادي آثاره السلبية على قطاع التأمين وخصوصا إعادة التأمين بسبب المقاطعة الاقتصادية، مما أدى إلى أن تعمل شركات التأمين العراقية بحدود طاقاتها الاستيعابية المحلية فقط.

وفي هذا الإطار فإن الاتحاد العام العربي للتأمين، وهو إحدى المنظمات العربية، على استعداد لدعم وتعزيز قطاع التأمين في العراق وذلك بإعادة هيكلة وتنظيم سوق التأمين في العراق بالاستفادة من الخبرات العربية في هذا المجال، وتلبية احتياجات السوق من الكوادر الفنية والإدارية، وتحديث منتجات التأمين بالسوق العراقية، ومنح الفرص التدريبية للعراق في معاهدة التأمين العربية، وإعادة التأمين من خلال الاستفادة من الطاقة الاستيعابية لإعادة التأمين العربية.

ترد التفاصيل في:

الوثيقة رقم 2003/5-3/16 (تقرير الاتحاد العام العربي للتأمين)

الجزء الثاني

تقارير ومقترحات المنظمات العربية المتخصصة للمشاركة في تقديم الدعم والمساعدة للعراق

تقرير اتحاد المصارف العربية

تصوُّر اتحاد المصارف العربية لدوره في مرحلة إعادة إعمار العراق

يُعِّد اتحاد المصارف العربية منذ فترة برنامجا للتحرك من أجل دعم العراق خلال مرحلة إعادة الإعمار، وخصوصا في مجالات العمل التي ينشط فيها الاتحاد. ولدى الاتحاد الاعتقاد بأنه قادر على تنفيذ هذا البرنامج، بالنظر إلى مكانته المصرفية والمالية على مستوى المنطقة العربية وعلاقاته الاستراتيجية بالبنوك المركزية ومؤسسات القطاع المالي العربي وأيضا المؤسسات المصرفية – العربية – الأجنبية المشتركة.

وفيما يلي رؤيتنا كاتحاد لدورنا في مرحلة إعادة الإعمار على الصعيد المصرفي والمالي والاقتصادي.

أولا – المعونة الفنية والتقنية

- اعتماد الاتحاد سياسة رفع الوعي المصرفي داخل القطاع المصرفي العراقي وذلك من خلال تنظيم ندوات مصرفية متخصصة بحيث تركز على مجالات الاعتمادات المستندية والتكنولوجيا المصرفية والعمل المصرفي الحديث والتقنيات المالية الجديدة.
- انتداب خبراء عرب في المجالين المصرفي والمالي إلى العراق بهدف تقديم المساعدات الفنية والتقنية والبحثية إلى موظفي المصارف العراقيين.
- المساهمة في عملية تطوير العمل المصرفي في العراق، من خلال تزويد المسؤولين المصرفيين العراقيين بمستندات ووثائق تتعلق بميادين تطوُّر الصناعة المصرفية على الصعيدين العربي والعالمي.
- تكثيف الاتصالات واللقاءات مع قادة القطاع المصرفي العراقي للوقوف على احتياجاتهم ومتطلباتهم الجديدة في المرحلة المقبلة.
- التعاون مع السلطات المصرفية والنقدية العراقية في مجال توفير المشورة بشأن التشريعات المصرفية والمالية ومتطلبات تأمين النهضة المصرفية المنشودة في العراق.

- تكثيف دور الاتحاد في مجال توفير المعونة الفنية والتقنية للمصارف العراقية لا سيما في مجالات معايير العمل المالي الدولي والتكنولوجيا المصرفية المتقدمة والأنشطة المالية الجديدة.

- تنظيم حلقة عمل سريعة يشارك فيها قادة القطاع المصرفي العراقي ومسؤولو الاتحاد ونُخبة من الخبراء المتخصصين لدراسة وتقييم الوضع المصرفي والاقتصادي العام في العراق، واقتراح حلول عملية لتمكين القطاع المصرفي العراقي من تجاوز الصعوبات والتحديات الراهنة والانطلاق في عملية نهضة مصرفية شاملة ومستمرة.

ثانيا – الخدمات البحثية

- اعتماد سياسة تنمية مستوى التثقيف المصرفي في الوسط المصرفي العراقي من خلال الحرص على تزويد رجال المصارف العراقيين بمنشوراته العلمية من مجلة وكتب ودراسات.

- معاونة الباحثين والمصرفيين والطلاب العراقيين في كل ما يحتاجونه من مصادر علمية وبحوث ودراسات لغرض استيعابها في بحوثهم أو دراساتهم أو أعمالهم اليومية.

- قيام الاتحاد بإهداء العديد من المصارف والعاملين فيها كُتبا مصرفية ومالية دون أي مقابل، وهو مستمر في هذا الأمر حتى تاريخه، وذلك بهدف مساعدتهم على بناء مكتبتهم المصرفية والمالية ومسايرة التحولات الجديدة في الصناعة المصرفية.

- توفير الاتحاد خدمات البحوث والتدريب وغيرها من الخدمات التي يوفرها الاتحاد مقابل رسوم رمزية أو بدون أي تكاليف في الكثير من الحالات.

ثالثا – دعم الانفتاح على المجتمع المالي العربي

- تنظيم ندوات عربية على أرض العراق واستقطاب مصرفيين من الدول العربية الأخرى، بهدف زيادة مستوى التعارف والتواصل بين المصرفيين العراقيين والمصرفيين العرب.

- تشجيع المصرفيين العرب على زيارة العراق والاطلاع على فرص الأعمال مع نظرائهم العراقيين، خاصة فيما يتعلق بتنمية المبادلات التجارية والمالية بين دولهم.

- تنظيم زيارات منتظمة لوفود رسمية من الاتحاد إلى العراق لمقابلة المسؤولين المصرفيين والوقوف على احتياجاتهم المصرفية والمالية، ودعوتهم للمشاركة في نشاطاته وأعماله

لا سيما مؤتمراته الدولية حيث كان الاتحاد يحرص على توطيد أواصر التعارف والتعاون بينهم وبين المصرفيين من الدول العربية الأخرى.

- حث وتشجيع رجال المصارف العرب على التواصل مع المصرفيين العراقيين لبلورة وتنفيذ صيغ عمل مشتركة تخدم توسُّع العلاقات التجارية والاستثمارية والمالية بين بلدانهم.

رابعا – المساهمة في تعزيز صورة العراق وقطاعه المصرفي

- نشر مجموعة من الإصدارات الخاصة من مجلة الاتحاد تسلط الضوء على حقيقة وأهمية التحولات الحاصلة في القطاع المصرفي العراقي والمناخ الاقتصادي عموما، بهدف تشجيع العمل بين المصارف العراقية والمصارف العربية الأخرى.
- تنظيم مؤتمر مصرفي عربي دولي في العراق يرمي إلى تشجيع الاستثمار والعمل الاقتصادي في العراق وتنمية أواصر التعاون بين القطاع المصرفي العراقي والقطاع المصرفي في الدول العربية الأخرى.
- تكوين خلية عمل متخصصة في الأمانة العامة للاتحاد بدعم وتنسيق مع البنك المركزي العراقي لمتابعة وتقصي المستجدات الاقتصادية والمصرفية في العراق والعمل على تعريف المجتمع المصرفي والاقتصادي العربي بها.

خامسا – تأمين مساهمة المصارف العربية في إعادة إعمار العراق

- حث وتشجيع المصارف العربية على المساهمة في عملية إعادة إعمار العراق وتمويل مشروعاته التنموية والاستثمارية والإعمارية.
- السعي نحو ترتيب صيغ تمويل مشترك بين المصارف العربية لتمويل مشاريع استثمارية واقتصادية وإعمارية في العراق.
- تشجيع المصارف العربية – الأجنبية المشتركة على الدخول في عمليات تمويل مشترك لمشروعات الإعمار في العراق.

تقرير الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

مقترح إسهام الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في إعادة إعمار العراق بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة الأعضاء في لجنة التنسيق العالي للعمل العربي المشترك

أولا – عرض عام للوضع المالي والمصرفي والاقتصادي في العراق وآفاق الإسهام في إعادة إعمار العراق

أ – يعاني العراق حاليا أوضاعا صعبة جدا، بسبب غياب السلطة الوطنية، وعدم تشكيل حكومة مؤقتة، والخراب العام الذي حل به من جراء الحرب، في كل القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع المالي والمصرفي.

ب – يزخر العراق بإمكانات هائلة من الموارد الطبيعية، والبشرية والمالية، يندر وجودها في قطر عربي آخر، وبالتالي فإن الفجوة بين الطموح والوضع الحالي يمكن أن تعالج من خلال الجهود المنظمة، على كل من الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والدولي لإعادة إعمار العراق، والارتقاء به إلى المستوى الذي يستحقه.

ج – تتوالى التوجهات الدولية للإسهام في إعادة إعمار العراق، سواء كان ذلك من قِبل المؤسسات والشركات الأمريكية والبريطانية، ضمن الإطار السياسي الذي فرضه الواقع الجديد، أو من قِبل منظمات الأمم المتحدة، أو من قِبل الدول (ومؤسساتها) التي ساندت الحرب أو عارضتها.

د – حرِي بجامعة الدول العربية، بيت العرب الكبير، أن تلعب دورا محوريا في هذا الجهد الإقليمي والدولي واسع النطاق، المبذول لإعادة إعمار العراق، وذلك من خلال منظماتها المتخصصة، ويمكن أن يأخذ ذلك عدة أشكال في إطار المسموح لجامعة الدول العربية أن تلعبه في هذا المضمار، منها ما يأتي:

١ – قيام المنظمات العربية المتخصصة ذاتها بهذا الجهد في أنشطة وقطاعات محددة، في إطار جهد مخطط ومنسق، وتحت مظلة الأمانة العامة.

٢ – تعاون المنظمات العربية التابعة للجامعة مع المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقل الدولي، والبنك الدولي أو مع المؤسسات العاملة في الدول ذات الاهتمام بإعادة إعمار العراق.

هـ – تقف أمام هذا التوجه القومي الذي تتبناه الأمانة العامة مجموعة من التحديات، منها:

١ – مدى استعداد الدول ذات العلاقة بإعادة إعمار العراق، والمؤسسات التابعة لها، للتعاون مع منظمات جامعة الدول العربية، مع أخذ الإطار السياسي القائم في الاعتبار.

٢ – القدرة على تنسيق الجهد الموجَّه لتحقيق الأهداف المرجوة.

٣ – كيفية تمويل هذا الجهد، في المرحلة الأولى بوجه خاص، وقبل أن يتم توفير مصادر يُعتمد عليها في هذا الخصوص.

٤ – كيفية تأمين ديمومة هذا الجهد ومصادر تمويله وذلك للوصول إلى المرحلة التي يحقق فيها العراق ومؤسساته الوطنية، المُعاد بناؤها، انطلاقة ذاتية، تعيده إلى أوضاعه الطبيعية، بل وتضمن بلوغه مرحلة الارتقاء المنشود.

ثانيا – دور الأكاديمية العربية في تدريب العاملين في القطاع المالي والمصرفي بوجه خاص والاقتصاد العراقي بوجه عام

أ – يضم القطاع المالي والمصرفي في العراق أنشطة ومؤسسات متنوعة أهمها:

١ – المصرف المركزي.

٢ – المصارف التجارية.

٣ – المصارف المتخصصة.

٤ – المصارف الإسلامية.

٥ – شركات التأمين وإعادة التأمين.

٦ – صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي والصندوق العراقي للتنمية الخارجية.

٧ – الشركات المالية والاستثمارية.

٨ – وزارة المالية ومؤسساتها.

٩ – الإدارات والمؤسسات المالية (صناديق توفير البريد، وإدارة أموال القاصرين، ...).

ب – يعتبر نشاط التدريب، الذي يأخذ شكل تصميم وتنفيذ ومتابعة البرامج التدريبية المتطورة، من أهم ما تقدمه الأكاديمية العربية في مجال تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع المالي والمصرفي.

ج – تتعاون الأكاديمية في برامجها التدريبية مع أشهر المؤسسات المهنية في العالم، وفي مقدمتها اتحاد المصارف الأمريكية، ومعهد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (IP3) في واشنطن، ومؤسسة فيزا إنترناشنال، ومعهد المدققين الداخليين في فلوريدا، واتحاد العملات الأجنبية – الأسواق المالية في باريس، وغيرها. وكل ذلك يساعد الأكاديمية في النهوض بالبرامج التدريبية إلى المستوى الدولي. إذ تنفذ الأكاديمية برامج مشتركة وبشهادات مشتركة للبرنامج الواحد ولمجموعة برامج تؤدي إلى شهادة الدبلوم المهني في تخصص معين، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المهنية المذكورة.

د – تعرَّض القطاع المالي والمصرفي العراقي لدمار خطير خلال ثلاث حروب متعاقبة، ومنذ عام ١٩٨٠، وبخاصة خلال أكثر من عقد من الحصار الشامل، تضمَّن ذلك حرمان العراق من ثمار التطورات والمستجدات، في حين حققت المصارف في الدول العربية الأخرى، نسبيا تطورات ملحوظة وقفزات نوعية، مع إدخال وتكييف للتكنولوجيا.

هـ – تستطيع الأكاديمية العربية القيام بمسح شامل لاحتياجات القطاع المالي والمصرفي العراقي وفي أقرب وقت ممكن بهدف تشخيص احتياجاته الآنية والمستقبلية إلى البرامج التدريبية، وصياغة خطة استراتيجية لإعادة تأهيل جميع العاملين في هذا القطاع، وذلك في مختلف مستوياتهم التنظيمية، بحيث يمكن مواجهة التدهور الخطير الذي يعاني منه القطاع من حيث المعارف والخبرات والمهارات المعاصرة.

و – تتضمن البرامج التدريبية التي يمكن أن تقدمها الأكاديمية العربية للقطاع المالي والمصرفي في العراق ما يلي:

١ – عمليات المصرف المركزي والسياسة النقدية.

٢ – الائتمان المصرفي التجاري بأنواعه.

٣ – الائتمان المصرفي المتخصص بأنواعه.

٤ – العمليات وصيغ التمويل المصرفي الإسلامي.

٥ – المنتجات والخدمات المصرفية.

٦ – العمليات المصرفية الدولية.

٧ – إدارة العملات الأجنبية.

٨ – الاستثمارات.

٩ – عمليات التزوير والتزييف وغسل الأموال.

١٠ - الأسواق المالية.

١١ - المحاسبة والمراجعة.

١٢ - التأمين وإعادة التأمين.

١٣ - المالية العامة.

١٤ - إدارة الصناديق الاستثمارية.

١٥ - نظم وتكنولوجيا المعلومات.

١٦ - إدارة الموارد البشرية.

١٧ - الإدارة.

١٨ - إدارة المكاتب.

١٩ - البرامج المتنوعة الأخرى بحسب حاجة العراق.

ز - تُوالي الأكاديمية العربية اتصالاتها بالمؤسسات المهنية الدولية، وبخاصة اتحاد المصارف الأمريكية ومعهد المصرفيين المعتمدين، لرفع الحصار المهني على العراق، بحيث تتاح البرامج التدريبية العربية للمشاركين العراقيين، ويتاح المجال لتنفيذ برامج تعاقدية داخل المصارف والمؤسسات العراقية أو لمجموعة منها.

ح - يمكن للأكاديمية أن تمنح شروطا خاصة وامتيازات وخصومات للمشاركين العراقيين في برامجها التدريبية العربية، التي ترد في الخطة التدريبية السنوية، بالإضافة إلى إدراج بغداد في ملحق الخطة السنوية لعام ٢٠٠٣، بحيث يمكن تنفيذ برامج تدريب عربية داخل العراق، وعلى وجه الاستعجال.

ثالثا - دور الأكاديمية في تعليم العاملين في القطاع المالي والمصرفي بوجه خاص والاقتصاد العراقي بوجه عام وقبول الطلاب في المراحل الدراسية المختلفة

أ - تدير الأكاديمية العربية حاليا كلية للعلوم المالية والمصرفية في عمان، تتضمن الدراسات الجامعية الأولية والعليا، كما يلي:

١ - مرحلة البكالوريوس في تخصصات:

- المحاسبة.
- الإدارة المالية والمصرفية.

- نظم المعلومات الحاسوبية.

حيث تقدَّم البرامج إما بشهادات الأكاديمية العربية أو بالتعاون مع جامعة لندن وبشهاداتها.

٢ - مرحلة الدبلوم العالي والماجستير في تخصصات:

- المصارف.
- المصارف الإسلامية.
- المحاسبة.
- الإدارة المالية.
- الأسواق المالية.
- نظم المعلومات.

٣ - مرحلة الدكتوراه في تخصصات:

- المصارف.
- المصارف الإسلامية.
- المحاسبة.
- الإدارة المالية.
- نظم المعلومات.

ب - كما تدير الأكاديمية العربية كلية العلوم المالية والمصرفية في القاهرة، وهي تتضمن الدراسة الجامعية العليا المؤدية لشهادة دبلوم الدراسات العليا والماجستير المهني (MBA)، والماجستير في التخصصات الآتية:

- المصارف.
- الأسواق المالية.
- المحاسبة.
- الإدارة المالية.
- نظم المعلومات.

ج – تمت كل الإجراءات الأصولية اللازمة لبدء الدراسات العليا الفعلية في سبتمبر ٢٠٠٣ في كل من:

١ – دمشق، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي وجامعة دمشق.

٢ – صنعاء، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي وبنك سبأ الإسلامي.

٣ – الخرطوم، بالتعاون مع كلية الخرطوم التقنية وجامعة الإمام المهدي.

د – بهذا الاتجاه اللامركزي، يمكن للأكاديمية العربية تأسيس كلية العلوم المالية والمصرفية في بغداد بمراحل متفاوتة تتمثل فيما يلي:

١ – تأسيس الدراسات المؤدية لشهادات الدبلوم العالي والماجستير.

٢ – تأسيس الدراسات المؤدية لشهادة البكالوريوس، في مرحلة لاحقة.

٣ – تأسيس الدراسات المؤدية لشهادات الدكتوراه، في مرحلة لاحقة.

يأتي ذلك في ضوء ما يتمتع به العراق من إمكانات علمية عالية المستوى قادرة على تنفيذ كل هذه الدراسات بشكل تدريجي.

هـ – سوف تتقدم الأكاديمية العربية بطلب إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، فور تأسيس الحكومة الوطنية، لتأسيس هذه الكلية، يكون معززا بكل الوثائق اللازمة، وسوف نبحث عن مؤسسة علمية نتعاون معها، مثلا جامعة بغداد.

و – سوف تعمل الأكاديمية على فتح الأقسام العلمية تباعا وبحسب حاجة السوق العراقي لها، وتوافر كل إمكانات تأسيسها.

ز – سوف تحدد الأكاديمية رسوم الدراسة بما يتناسب مع الإمكانات المالية للطلاب ومع أخذ أوضاع العملة العراقية في الاعتبار.

رابعا – دور الأكاديمية العربية في تقديم الاستشارة المهنية للقطاع المالي والمصرفي العراقي

أ – تقدم الأكاديمية العربية، من خلال مركز الاستشارات المالية والمصرفية فيها، الاستشارة المهنية المدروسة، وذلك على ثلاث مراحل:

١ – المسح المبدئي.

٢ – التعاقد على المهمة الاستشارية وتنفيذها، وبخاصة من خلال فريق عمل مساند من المؤسسة المستفيدة.

٣ - متابعة التنفيذ، معززا بالبرامج التدريبية التي تغطي النظم والعمليات والخدمات المقترحة.

ب - تقدم الأكاديمية خدماتها في مجالات عديدة، منها عيِّنة كما يلي:

١ - الإصلاح الاقتصادي والمالي والمصرفي والنقدي.

٢ - إعداد دراسات الجدوى.

٣ - التنظيم، وإعادة التنظيم، وإعادة الهيكلة.

٤ - وصف الوظائف، وتقييم العاملين، ونظم الخدمة.

٥ - إدخال وتكييف التكنولوجيا، والحوسبة.

٦ - الأسلمة.

٧ - تحويل المصارف إلى مصارف شاملة.

٨ - فتح الفروع المصرفية.

٩ - تصميم نظم المعلومات وتطبيقها.

١٠ - التخطيط ووضع الموازنات ومتابعتها.

١١ - المحاسبة المالية، ومحاسبة التكاليف، والمحاسبة الإدارية.

١٢ - الخصخصة.

١٣ - غير ذلك من الاستشارات بحسب الطلب.

ج - بإمكان الأكاديمية الإسهام بفعالية في إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي العراقي من خلال تصميم المهمات الاستشارية متعددة الجوانب، والتعاقد على تنفيذها.

د - تتاح أمام الأكاديمية إمكانات واسعة جدا من حيث تعاونها مع مؤسسات استشارية مرموقة في العالم تغذيها بالخبرات، فيما لو احتاجت إلى مهارات نادرة.

هـ - تتميز الاستشارات التي تقدمها الأكاديمية باستفادتها من الخبرات العربية المتقدمة، القادرة على تفهم الظروف العربية وخصوصياتها وتتحدث اللغة العربية، حيث ينعكس ذلك على قدرتها على دراسة كل الوثائق والمستندات اللازمة للاستشارة.

و – يمكن للأكاديمية التعاون مع المؤسسات الدولية والأمريكية والبريطانية وغيرها من الدول المهتمة بإعادة إعمار العراق إلى جانب التعاون مع المنظمات العربية التابعة لجامعة الدول العربية.

خامسا – دور الأكاديمية العربية في الأنشطة العلمية والمهنية الأخرى، بالتعاون مع المصارف والمؤسسات والأفراد العراقيين

أ – إتاحة مجلة الدراسات المالية والمصرفية للباحثين العراقيين لنشر نتائج البحوث التطبيقية بشأن المشكلات العراقية.

ب – تنظيم المؤتمرات السنوية والملتقيات السنوية في بغداد، كما يمكننا نقل مؤتمرنا السنوي الحادي عشر إلى بغداد إذا سمحت الظروف بذلك، وربما تعديل موعده لكي يعقد في مطلع عام ٢٠٠٤.

ج – إتاحة الفرص لاعتماد الماليين والمصرفيين العراقيين وذلك من خلال معهد المصرفيين المعتمدين في واشنطن (D.C.) المتعاقد مع الأكاديمية العربية.

تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

تقرير عن أوضاع الممتلكات الثقافية والبنية التربوية في العراق إثر الاحتلال والإجراءات العاجلة الممكن اتخاذها

يشتمل هذا التقرير على ثلاثة أجزاء:

أولا: كنوز العراق وأعمال النهب والتدمير: النتائج والمسؤوليات

ثانيا: الإجراءات التي اتخذت على المستوى الدولي ومن قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

ثالثا: الإجراءات المنتظرة من المنظمة

أولا – كنوز العراق وأعمال النهب والتدمير: النتائج والمسؤوليات

تاريخ كنوز العراق – التي لا تقدر بثمن – يعود بجذور الحضارة الحديثة إلى ممالك ما بين الرافدين التي شهدت ميلاد الكتابة والمدن العتيقة والتشريعات والرياضيات والطب وعلم الفلك منذ أكثر من سبعة آلاف سنة. وهنا كان أيضا ميلاد أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام في مدينة أور الكلدانية وهي المرشحة مع مدن تاريخية عراقية أخرى مثل أشور

وبابليون وسامراء لكي تكون في قائمة التراث العالمي بعد أن تم تسجيل مدينة هاترا. وتوجد بالعراق أيضا المنازل التي تعد من أعرق وأهم المستوطنات العمرانية في العالم. كما أن متحفي بغداد والموصل يعدان من أغنى المتاحف التي تضم أروع ما صنعته الحضارات الإنسانية الأولى، وتضم المكتبة الوطنية ببغداد أنفس الكتب والمخطوطات والأرشيف وكذلك مكتبة علوم القرآن بوزارة الأوقاف ومركز صدام للمخطوطات.

ما تعرضت له هذه الكنوز من نهب خلال فوضى سقوط المدن العراقية كالموصل وبغداد يعد حقا كارثة، لا تقل عما تعرضت له مكتبة الإسكندرية خلال القرن الخامس أو ما ألحقه ببغداد غزو المغول لها عام ١٢٥٨، مما اعتبره الكثير جريمة حقيقية ضد الإنسانية.

وتشير التقارير إلى أن أقل من نسبة ٣٠ في المائة فقط من مجموعة بغداد سلمت من السرقة. وهو ما يعني أن ما لا يقل عن ١٧٠ ألف قطعة إما نهبت أو دُمرت.

وما أصاب المتحف الوطني أصاب المكتبة الوطنية العراقية أيضا التي حُرقت فيها أطنان المحتويات النادرة من الوثائق والمخطوطات. ويعتقد روبرت فيسك الذي نقل هذه الجريمة للعالم كشاهد عيان أن الفاعل الحقيقي بدأ بسكب البترول في الطوابق العليا حيث الوثائق الأقدم ثم أخذت النيران مسارها لتلتهم كل ما في المبنى من أوراق وأفلام بطاقات مجهرية (ميكروفيش)..

وعلى ما يبدو فإن حريق المكتبة الوطنية في بغداد أزال من الوجود كافة الوثائق التي أرّخت لعلاقة العراق بالخلافة العثمانية وكافة مراسلات العراق مع الشريف حسين في مكة قبل الثورة العراقية الكبرى وكافة ما يتعلق بالحقبة الملكية في العراق. كما التهمت النيران الأرشيف الحديث كوقائع حرب الخليج الأولى (بين العراق وإيران) في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨.

ولا يمكن بأي حال اليوم تقدير حجم الخسارة بكل دقة ولا بد من التأكد من كل ذلك ومما حدث في مكتبة صدام للمخطوطات ومكتبة علوم القرآن بوزارة الأوقاف، وفي الموصل حيث بدأ القائمون بأعمال النهب بتكسير إحدى البوابات التي تحمي مدخل متحف الآثار وحطموا النوافذ واقتحموا المبنى وخلال ١٢ ساعة أخذوا كل شيء قيّم تقريبا... وكانت الأشياء الوحيدة التي لم يسرقوها هي تلك القطع الكبيرة والثقيلة التي لا يمكن حملها، ويقول شهود عيان إنهم كانوا يعرفون ما هو قيّم وأصلي وما هو مقلّد مثل التماثيل المصنوعة من الجبس. وقد كان أمناء المتحف قد رزموا قبل شهرين من اندلاع الحرب القطع الأكثر قابلية للتلف وشحنوها إلى المتحف الوطني العراقي في بغداد للحفاظ عليها خوفا من القنابل، أي أن ما يقارب نصف المجموعة انتهى إلى العاصمة العراقية... وقال العاملون في متحف

بغداد إنهم وضعوا الكثير من القطع في مواقع اعتقدوا أنها ستكون آمنة أكثر من غيرها... إلا أنها تعرضت هي الأخرى للنهب.

ومن بين الآثار التي يُخشى أن يكون اللصوص قد سرقوها والتي تعتبر من أعظم الممتلكات الثقافية التي يمتلكها العراق وأشارت إليها داليا ألبيرج وآلان هاملتون وديفيد براون في مجلة التايمز ببريطانيا ما يلي:

- ألواح عليها شريعة حمورابي التي تعتبر أولى التشريعات القانونية التي سنها الجنس البشري.
- حلي ذهبية لملكات أشوريات حكمن قبل ميلاد المسيح بـ ٥٠٠ ٢ سنة.
- تمثال صخري لدودو رئيس وزراء البلاط الملكي في حضارة لكش من الألف الثالثة قبل الميلاد (سنة ٢٦٠٠ وسنة ٢٣٠٠ قبل الميلاد).
- ألواح من أسطورة جلجامش.
- رقيم للرياضيات قبل فيثاغورث بألف وخمسمائة عام.
- خنجر ذهبي من الألف الثالثة قبل الميلاد.
- تمثالان لرجل وامرأة يتعبدان من تل أسمار يعود إلى سنة ٢٥٠٠ قبل الميلاد.
- قطع أثرية من المقبرة الملكية في أور منها قيثارة لها رأس ثور وقطع ذهبية تشمل تاجا ملكيا وخنجرا مع غمده وأقداحا تعود إلى ٥٠٠ ٢ سنة قبل الميلاد.
- نموذج طيني لعربة ابتكرت في وادي الرافدين بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٦٠٠ قبل الميلاد.
- عشرات التماثيل الرخامية التي يتراوح ارتفاعها بين بوصة و ٦ بوصات من تل الصواعن تعود إلى ٦ آلاف سنة قبل الميلاد.
- آلاف النحوتات المصنوعة من العاج كانت تستخدم لترصيع الأثاث الخشبي، والأكثر شهرة هو ذلك المعروف باسم ''موناليزا نمرود''.
- تمثال نحاسي لهرقل يعود تاريخه إلى سنة ٢٠٠ بعد الميلاد.

ويقدر عدد الرقيمات الطينية ذات الكتابة المسمارية التي أُتلفت بعشرات الآلاف.

أما المخطوطات التي جمعت منذ سنة ١٩٨٨ في ما سُمي بدار صدام للمخطوطات التي نقلت إليها مخطوطات المتحف العراقي وأخرى لبعض كبار الأسر العلمية العراقية فقد

بلغ عددها أكثر من أربعين ألف مخطوطة بينها مخطوطات فريدة لا أخوات لها، ومخطوطات قرآنية منسوخة بأقلام خطاطين لامعين من مختلف العصور منها مخطوطة تضم سورة قريش على حبة أرز، وكان باحثون عراقيون قد تولوا فهرسة هذه المخطوطات وتثبيت نماذج منها. ويبدو أن هذه المجموعات قد استُبيحت للنهب والسرقة والحرق، ولا نعلم ما تبقى منها وما زال بدون رجعة.

ويعتقد المدير العام لليونسكو أن اللصوص كانوا قد خططوا لأعمالهم واستعانوا بأيدي محترفين جاءوا من الخارج. وحتى في المكتبة فإن اللصوص توجهوا إلى الكتب والخرائط والمخطوطات النادرة مثلما أكد الدكتور ماكغواير غيبسون، الخبير العالمي في الآثار العراقية الأمريكي الجنسية الذي يرى أن ''**العمليات قد تم تدبيرها من الخارج وكانت من فعل عصابات منظمة، كانت تعرف ما تبحث عنه**''؟ وكذلك الدكتور دوني جورج الذي قال على القناة الرابعة البريطانية ''**إن نهب المتحف كان في بعض وجوهه منظما ودقيقا**''.

مَن المسؤول؟

قال الكاتب البريطاني روبرت فيسك في صحيفة ''الإندبندنت'' في عددها الصادر بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣: ''**ذهبت إلى القوات التي تحتل البلد ودخلت مكتب الشؤون المدنية بالبحرية الأمريكية وأخبرتهم أن النيران نشبت بالمكتبة الوطنية ومكتبة علوم القرآن بوزارة الآثار وأنها على بعد خمس دقائق منهم وكتبت لهم العنوان بالعربي والانكليزي ورسمت لهم خريطة الموقع وقلت إن ألسنة اللهب يمكن مشاهدتها من بُعد ثلاثة أميال، وعدت وانتظرت في الموقع أمام المكتبة المحترقة نصف ساعة فلم يحضر أحد...**''.

وقد ذكر ''جيريمي بلاد'' خبير تاريخ العراق القديم أن الأمر لم يكن مفاجئا وأن السرقات كانت متوقعة، فقد عقد الخبراء عدة اجتماعات فنية مع القوات الغازية وأخبروهم عن موقع الآثار وضرورة حمايتها. وهو ما أكده جابر خليل إبراهيم مدير المعالم الأثرية في العراق الذي قال إنه خاطب المسؤولين العسكريين الأمريكيين وطلب منهم حماية متحف بغداد فوعدوه بذلك و لم يفعلوا. بل إن دبابات أمريكية أُوقفت عند مدخل المتحف ولكن ذلك لم يمنع عمليات النهب. كما أن وضع شعار اليونسكو على سطوح المتاحف الذي قام به البروفيسور الأمريكي، ماكغواير غيبسون قبل الحرب قد جنّب تلك المباني القصف لكنه لم يجنّبها النهب الذي وصل إلى درجة قصوى لا يمكن تصورها. مما يحمّل القوات الأمريكية – حسب اعتقاد البروفيسور الأمريكي – مسؤولية ما حدث، لا سيما وأنه قد سبق للمدير العام لليونسكو السيد ماتسورا قبل اندلاع الحرب بأيام أن لفت انتباه السلطة الأمريكية إلى

ضرورة الالتزام بما جاء في اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية وقت الحرب، مقدما في نفس الآونة قائمة بالآثار والمتاحف العراقية مشفوعة بالخرائط الضابطة لمواقعها.

نتيجة لكل ذلك أقدم كل من مايكل سوليفان وريتشارد لانيسي وغاري فيكان على الاستقالة من البيت الأبيض بصفتهم مستشارين للرئيس بوش في الشؤون الثقافية معبرين عن ''**استيائهم لكون القوات الأمريكية لم تحرك ساكنا لمنع الكارثة**''. وأكد سوليفان أن بعض الأكاديميين الأمريكيين قد قدموا إلى الخارجية قائمة بمواقع المتاحف والآثار العراقية.

وأمام هول الكارثة أصيب علماء الآثار والمؤرخون في الغرب كما هو حال رفقائهم في العراق والبلاد العربية بالإحباط والحزن الشديدين، في حين أن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي وصف عمليات النهب بأنه ''**تشبه الحالات التي تصاحب الشغب بعد مباريات كرة القدم**''. وهذا الوصف الصادر عن أحد كبار المسؤولين الأمريكيين يطرح مسألة المسؤولية عن هذا الإجرام، لا سيما وأن لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا بريطانيا العظمى ملتزمتان قانونيا باتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤ التي لم توقعا عليها. كما يطرح تساؤلا عمن قد يكون المستفيد الأول من تغييب ذاكرة العراق الثقافية في هذا الظرف بالذات. وهل تخدم هذه الأحداث الأليمة ما يسمى بحوار الحضارات، أو على العكس هي تكريس لمفهوم صدام الحضارات كما كان قد نظّر له أحد كبار المفكرين السياسيين الأمريكيين؟

ويبدو أن عددا من القطع المسروقة قد وصل إلى باريس وأمريكا كما ضُبطت قطع أخرى على حدود العراق والكويت. وعلى العكس من ذلك تفيد بعض المصادر أن رجلا قد أودع تلقائيا في أحد المساجد مجموعة من المخطوطات والرق لا تقدر بثمن في حين أتى آخر بعشر قطع أثرية منها تمثال مهشم لملك أشوري يعود إلى القرن التاسع قبل المسيح وآخر يتمثل في نقش من البرونز يحمل صور جواميس هي من أقدم ما يُعرف في العالم وأتى رجل ثالث بمجموعة من القطع الأثرية تتجاوز الخمسين قطعة منها آنية يعود تاريخها إلى أكثر من ٧ آلاف سنة.

وتقوم الآن الإنتربول بحملة واسعة على مستوى العالم بحثا عن الممتلكات الأثرية العراقية ومتابعة المتاجرين بها مقدمة النصيحة لأصحاب المجموعات بعدم اقتنائها. إلا أن دوني جورج الباحث بمتحف بغداد أكد أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على أعمال النهب ''**يمكن لأي إنسان أن يأخذ أي شيء وأن يجتاز به الحدود... ولا يزال نزيف الآثار مستمرا**''. وهو ما أكده أيضا محافظو المتاحف الذين اجتمعوا مؤخرا في لندن وذلك بسبب انعدام المراقبة الحدودية من قبل القوات الأمريكية.

ثانيا – الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الدولي ومن قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جاءت ردود الفعل في العالم بأسره على مستوى خطورة الحدث و لم تكتف بالتنديد والتعاطف اللفظي بل ذهبت إلى البحث عن الحلول الجذرية الكفيلة بتلافي الوضع أو على الأقل الحد من وطأته.

فقد التزم كولن باول وزير الخارجية الأمريكي بأن الولايات المتحدة ستؤدي ''دورا قياديا'' في حماية الآثار العراقية وستساعد على إصلاح الضرر الذي لحق بمتحف العراق. وعلمنا أخيرا أن السلطة الأمريكية قد رصدت مليوني دولار لتنفيذ هذا الوعد. كما تم إرسال أكثر من ٢٠ خبيرا يعملون في مكتب المباحث الفيدرالي الأمريكي (إف بي آي) إلى بغداد للمساعدة على استرجاع القطع الأثرية والفنية.

وأكدت السلطات البريطانية من جهتها أن المتحف القومي البريطاني سيبادر إلى مساعدة متحف بغداد. ومن أجل ذلك نظم اجتماعا يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في لندن بالتعاون مع اليونسكو حضره ما لا يقل عن خمسين خبيرا في الآثار العراقية جاءوا من كل جهات العالم لا سيما من أكبر المتاحف مثل متحف اللوفر في باريس ومتحف الإرميتاج ببطرسبرغ ومتحف الشرق الأوسط ببرلين ومتحف المتروبوليتان للفنون بنيويورك. وقد نوقشت خلال هذا الاجتماع بوجه خاص سبل ووسائل تطبيق اتفاقية سنة ١٩٧٠ بشأن المتاجرة غير الشرعية بالممتلكات الثقافية.

وقد تقرر عقد هذا الاجتماع في أعقاب أول اجتماع نظمته اليونسكو بمقرها بباريس يوم ١٧ نيسان/أبريل وجمع بين ثلاثين من كبار الخبراء المختصين في تراث العراق وانتهى بإصدار بيان عبّر فيه الخبراء الدوليون عن صدمتهم الشديدة من الأضرار الخطيرة وعمليات النهب التي لحقت بالتراث العراقي، عارضين على المدير العام لليونسكو ست توصيات:

١ – الحماية الفورية للمتاحف والمكتبات والأرشيف والمعالم والمواقع الأثرية العراقية من قبل السلطات والقوى المتواجدة في البلد.

٢ – المنع الفوري لتوريد أي قطعة أثرية أو فنية أو أي كتاب أو مخطوطة أو أرشيف من العراق.

٣ – المنع الفوري للاتجار العالمي بالتراث الثقافي العراقي.

٤ – توجيه نداء لإعادة الممتلكات الثقافية العراقية بصفة تطوعية.

٥ - قيام بعثة من اليونسكو في أقرب وقت بتقييم خسائر التراث الثقافي العراقي.

٦ - بذل الجهود اللازمة على المستوى العالمي لتسهيل عمل المؤسسات الثقافية في العراق.

وإضافة إلى هذه الخطة اتخذ المدير العام لليونسكو إجراءات فورية تمثلت بالخصوص في إحداث خلية أزمة وفي فتح صندوق خاص بالتراث العراقي أبدت عدة مؤسسات وبلدان (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، مصر، قطر..) نية المساهمة فيه وبادرت إيطاليا بتسخير قسط أول بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار واعدة بإضافة قسط ثان بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. كما قرر فتح مكتب في بغداد ونقل الأخصائيين الذين يعملون مع اليونسكو الآن في نطاق برنامج ''النفط مقابل الغذاء''. كما توجه المدير العام لليونسكو بدعوة سلطات الدول المجاورة للعراق وأجهزة الشرطة وسلطات الجمارك الدولية والمسؤولين عن سوق الفن للوقوف إلى جانبا ليونسكو لمنع ما نُهب من العراق من الانتقال عبر الحدود أو بين أيدي المسوّقين.

كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عرض موضوع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية أمام مجلس الأمن حتى يتخذ قرارا يلزم كل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة (١٩١) دولة وليس فقط الدول التي وقّعت اتفاقية ١٩٧٠ وعددها ٩٧ دولة (من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا).

وتعهد معهد الآثار الألماني من جهته بإرسال فريق من الخبراء لمساعدة الباحثين العراقيين على تقييم ما نُهب وكذلك الأضرار التي لحقت بالمتاحف وعلى مراقبة الوضع فيما يتعلق بالحفريات العراقية الأثرية.

كما تعالت أصوات عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية، الحكومي منها وغير الحكومي، للتنديد بما وقع ولعرض تقديم معونتها وخبراتها إلى اليونسكو والألكسو والشعب العراقي معتبرة ما حدث نكبة للإنسانية جمعاء، وأكبر كارثة للتراث العالمي منذ الحرب العالمية الثانية وهذه المنظمات والمؤسسات هي:

- المجلس الدولي للمتاحف (إكوم).
- المجلس الدولي للمعالم والمواقع (إكوموس).
- المركز الدولي للدراسات من أجل الحفاظ على الممتلكات الثقافية وترميمها (إكروم).
- المجلس الدولي للأرشيف (إكا).

- اللجنة الدولية للدرع الأزرق (لجنة تجمع بين عدة منظمات دولية تعمل على صيانة الممتلكات الثقافية).
- المجمع الدولي لمؤسسات وجمعيات المكتبات (إفلا).

أما على صعيد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فقد سبق لها قبل اندلاع الأحداث وقبل الغزو أن أرسلت خطابا إلى المدير العام لليونسكو نبهت فيه إلى ما يمكن أن تتعرض له الآثار والتراث الحضاري بأكمله من مخاطر في صورة نشوب حرب وأن مثل ذلك يتطلب قيام اليونسكو والمنظمات المتخصصة بحملة للفت الاهتمام إلى هذه المخاطر، واقترحت المنظمة في خطابها توجيه مناشدة إلى الدول التي تتأهب لذلك الغزو لما يمثله التراث الحضاري في العراق من أهمية لا بالنسبة للعراق والأمة العربية فقط، وإنما بالنسبة لكل الإنسانية، باعتبار أن العراق من أعرق الأمم، وتراثه وآثاره إرث للبشرية كلها، وأن الحفاظ على ذلك التراث هو واجب كل الإنسانية.

وإثر ما تعرضت له الآثار في العراق من نهب وإتلاف، اتخذت المنظمة جملة من المبادرات نخص بالذكر منها:

١ - توجيه رسالة إلى المدير العام لليونسكو بمناسبة عقد اجتماع كبار الخبراء المتخصصين في التراث العراقي بباريس يوم ١٧ نيسان/أبريل ومنهم خبير المنظمة للتأكيد على مساندتنا لأي عمل مستقبلي ينبثق عن هذا الاجتماع ويكون مبرمجا في اتجاهين:

(أ) خطة طارئة تهدف إلى التحرك بسرعة من أجل تقييم الخسائر وتحديد سبل الإنقاذ العاجلة.

(ب) خطة عمل أكثر امتدادا في الزمن تتولى السلطات العراقية وضعها ومراقبتها بقصد إعانتها ودعم جهودها الرامية إلى إعادة البناء خصوصا في مجالي التربية والثقافة.

٢ - توجيه نداء للتضامن مع الشعب العراقي من أجل اجتيازه المحنة الصعبة التي يمر بها في نفس تاريخ ١٧ نيسان/أبريل إلى كل من:

- وزراء خارجية دول أوروبا وأمريكا اللاتينية.
- المدير العام للمركز الدولي لدراسات المحافظة على الممتلكات الثقافية وترميمها (إيكروم).

- رئيس المجلس الدولي للمتاحف (إيكوم).
- رئيس المجمع الدولي للمكتبات (إيفلا).

٣ - توجيه خطاب إلى معالي السيد حيدر محمود رئيس مؤتمر وزراء الثقافة العرب لبحث أمر المحافظة على التراث العراقي وحمايته ولاتخاذ الإجراءات العملية على المستوى العربي الكفيلة باسترداد هذه الممتلكات على أن تتولى الألكسو متابعة التنسيق مع اليونسكو وبقية المنظمات الدولية المتخصصة.

٤ - المشاركة في اجتماع كبار الخبراء العالميين في الاجتماع الذي نظمته اليونسكو يوم ١٧ نيسان/أبريل بواسطة خبيرها المختص بشؤون التراث، علما بأن الألكسو كانت المنظمة الإقليمية الوحيدة الممثلة في هذا الاجتماع.

وقد لقيت هذه المبادرات والتحركات صدى واسعا في الصحافة العربية كما كان لها عظيم الأثر على المجموعة العربية لدى اليونسكو والمتألفة من المندوبين الدائمين للدول العربية لدى المنظمة.

هذا إلى جانب المشاركة في تحركات **الجامعة العربية** ولا سيما تنظيمها الاجتماع الاستثنائي للمنظمات العربية المتخصصة مع معالي الأمين العام بشأن تقديم المساعدات للشعب العراقي (القاهرة، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣) الذي حضره معالي المدير العام للمنظمة الدكتور المنجي بوسنينة وما تم الاتفاق عليه من إعداد تقرير شامل عن الدعم والمساعدة اللذين يمكن أن تقدمهما الجامعة العربية ومؤسساتها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وهو تقرير سيقدم إلى الأمم المتحدة.

ثالثا - الإجراءات المنتظرة من قبل المنظمة

انطلاقا من المهام والمسؤوليات التربوية والثقافية والعلمية التي تضطلع بها وإسهاما منها في الحفاظ على التراث الثقافي العراقي وإعادة المؤسسات والمنشآت التربوية والثقافية والعلمية لسالف نشاطها اتخذت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الإجراءات التالية:

(أ) على الصعيد الثقافي والاتصالي

التنسيق من أجل عمل عربي مشترك يعتمد على الخطوات التالية:

١ - مواصلة اضطلاع المنظمة بدور محوري في العمليات المبرمجة لحصر التراث المسلوب وإعادته وتقييمه وترميمه **وإصدار كتاب حول مسروقات العراق**

يوزع على الدول والمؤسسات الأمنية والمنظمات المتخصصة وقاعات بيع المجموعات بالمزاد العلني في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وغيرها...

٢ - حث سلطات الاحتلال على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف نهب الثروة الحضارية العراقية واستعادة المسروق منها وإلزامها بحسب الأعراف والقوانين الدولية بترميم وإصلاح المرافق الثقافية وحمايتها والتعاون من أجل ذلك مع اليونسكو والمنظمات الدولية المتخصصة مع بذل كل الجهود من أجل تحقيق التوصيات الصادرة عن لجنة كبار الخبراء في اجتماعها يوم ١٧ نيسان/أبريل باليونسكو وكذلك توصيات كبار محافظي المتاحف في اجتماعهم المنعقد بلندن يوم ٢٩ نيسان/أبريل.

٣ - العمل على تقصي حقائق أعمال النهب والحرق والهدم وتحديد المسؤوليات ومطالبة المجتمع الدولي بمحاكمة من تثبت إدانتهم سواء كانوا جماعات أو أفرادا.

٤ - مطالبة الأقطار العربية والأقطار الأخرى الصديقة بالإسهام المادي والفني في ترميم وإصلاح الآثار والمؤسسات الثقافية العراقية.

٥ - القيام بحملة دعائية وإعلامية منظمة على الصعيد العالمي لبيان حجم الكارثة (**إصدار كتاب أبيض** مثلا وصفحات على **الإنترنت**) واتخاذ المنابر الدولية ومؤتمراتها مجالا للتعريف بأهمية الحضارة التي تعرضت للنهب المبرمج من متاحف العراق ومقدساتها الثقافية.

٦ - العمل على حضور اللجنة الدائمة للآثار والتراث الحضاري وتخصيص مجال فسيح لقضية التراث العراقي في اجتماع مؤتمر الآثار والتراث الحضاري المنتظر انعقاده بنواكشوط.

٧ - الدعوة إلى عقد مؤتمر طارئ لوزراء الثقافة العرب.

٨ - مد المكتبة الوطنية العراقية التي أحرقت أثناء الغزو بعدد ١٠ أجهزة حواسيب وطابعاتها بالإضافة إلى عدد ٥ ماسحات ضوئية. وتخصيص مبلغ في حدود ٠٠٠ ٣٠ دولار لشراء هذه الأجهزة وذلك بالخصم على بند التعاون المشترك مع الدول الأعضاء للدورة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، المخصص له مبلغ قدره ٥٧٦ ٥١ دولارا أمريكيا وذلك بجعل تغطية المبلغ لهذه الأجهزة أولوية أولى في هذا البند.

٩ - إهداء المكتبة الوطنية العراقية أحدث مطبوعات المنظمة ودورياتها ومراجعها الهامة في حدود ٣ نسخ من كل مطبوعة وتشتمل القائمة مبدئيا على ١٦٥ مطبوعة قابلة للزيادة أثناء الفترة القادمة.

١٠ - إيفاد خبراء متخصصين في ترميم وصيانة المخطوطات والتحف الأثرية، بمعدل خبيرين في كل من المجالين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مما تبقى من تلك المخطوطات والتحف بالتعاون مع السلطات العراقية، وجعل هذا النشاط أولوية أولى ضمن مشروعات معهد المخطوطات للدورة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

(ب) على الصعيد التربوي والعلمي

١ - التنسيق مع المنظمات المناظرة (اليونسكو، الاسيسكو، مكتب التربية العربي لدول الخليج) لإقامة آليات للتعاون في مجال إعادة الحياة الطبيعية للمؤسسات التربوية في العراق.

٢ - القيام بزيارة ميدانية للعراق للوقوف على الحاجات الفعلية الملحة وتحديد ما يمكن أن تقوم به المنظمة للإسهام في تلبيتها.

٣ - تزويد اللجنة الوطنية العراقية بما يتوافر لدى المنظمة من كتب ومراجع وبحوث ودراسات وخطط واستراتيجيات للتعويض عما تم حرقه أو إتلافه وتزويد اللجنة كذلك بالأجهزة التقنية والحواسيب وغيرها من مستلزمات العمل الضرورية.

٤ - تخصيص الأموال المتوافرة في ''صندوق الكوارث'' لدعم المؤسسات التربوية العراقية.

٥ - قيام المنظمة بتنظيم حملة عربية للتبرع بالكتب والمراجع والأموال والمستلزمات التعليمية المختلفة لدعم المؤسسات التربوية العراقية المتضررة من جراء الحرب.

٦ - القيام بحملة إعلامية، بالتنسيق مع المنظمات المناظرة، للوقوف ضد محاولات طمس الهوية العربية الإسلامية في المناهج الدراسية والأنشطة التربوية العراقية والعمل على أن يكون تغيير المناهج بأيد وطنية عراقية مسؤولة وبمساعدة المنظمات العربية المتخصصة وبخاصة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٧ - قيام المنظمة بمد الجهات التربوية العراقية بالخبرة الفنية في وضع المناهج وتدريب المعلمين واستخدام التقانات التربوية وإعادة هيكلة النظام التربوي العراقي.

٨ - إعطاء العراق الأولوية في الإفادة من أنشطة المنظمة وبرامجها في الدورتين الماليتين الحالية والقادمة.

٩ - التعاون مع الهيئات العربية والدولية الأخرى (كاتحاد مجالس البحث العلمي العربية، واتحاد الجامعات العربية، والاسيسكو، واليونسكو الخ...) من خلال لجنة للتعرف الموضوعي الدقيق على حالة المختبرات العلمية والتكنولوجية المرتبطة بالمدارس الثانوية والمعاهد التقنية والكليات العلمية والهندسية... الخ من أجل إعداد خطة لتجهيزها معمليا وبالتالي إعادة تشغيلها بما يساعد على استئناف المسيرة التربوية والعلمية في البلد.

١٠ - التنسيق مع المنظمات المناظرة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أكساد، الإسكوا، اليونسكو...) لتشكيل لجان مختصة لتقصي الأوضاع في مجال المياه والبيئة والمحيط الحيوي (تربة، نباتات، وحيوانات) وتقييم الآثار المترتبة على الحرب من أجل إعداد خطة لوضع التدابير الإجرائية الكفيلة بإعادة الأوضاع إلى طبيعتها.

وأخيرا ستواصل المنظمة تحركها مع العديد من المنظمات والمؤسسات والهيئات العربية والدولية من أجل حشد الدعم المادي والمعنوي للعراق بهدف إعادة الحياة الطبيعية إلى المؤسسات التربوية والثقافية التي تعرضت للسلب والنهب والحرق أثناء الغزو. وفي هذا الشأن ستركز بصفة خاصة على المؤسسات الاقتصادية والخيرية ورجال الأعمال وأهل البر لتمويل **صندوق عربي لدعم العمل الثقافي والتربوي بالعرق**.

تقرير الهيئة العربية للطاقة الذرية

الأنشطة التي يمكن للهيئة العربية للطاقة الذرية أن تساهم في تنفيذها في العراق

إن التحديد الدقيق لما يمكن أن تساهم به الهيئة العربية للطاقة الذرية من دعم الشعب العراقي يتطلب معرفة الوضع الحالي للمؤسسات العراقية التي يمكن أن تعمل معها الهيئة.

وانطلاقا من المعلومات المتوافرة حاليا يمكن أن نورد المحاور التالية التي يمكن للهيئة أن تساهم فيها:

١ - الوقاية الإشعاعية والأمان النووي

(أ) تحضير مشروع قانون للوقاية الإشعاعية والأمان النووي في العراق بالإضافة إلى مشاريع النصوص واللوائح التطبيقية؛

(ب) إنشاء هيئة عراقية رقابية تتولى مراقبة تصنيع واستخدام وتخزين ونقل المواد المشعة بالإضافة إلى الترخيص لكل الأنشطة في ميدان استخدام المصادر المشعة (استيراد - تصدير - تصنيع - استخدام ... إلخ)؛

(ج) حصر المصادر المشعة وأماكن تواجدها تمهيدا لتخزينها في أماكن مخصصة لها؛

(د) التدريب في مجال الوقاية الإشعاعية.

٢ - الصحة العامة والبيئة

(أ) اكتشاف التلوث الإشعاعي في البيئة (تربة، مياه، هواء وغذاء) ودراسة أسباب التلوث تمهيدا لإزالتها؛

(ب) اكتشاف المواقع التي كانت تحتوي على مواد مشعة بهدف تحديد مصير هذه المواد ودراسة نسبة تلوث هذه المواقع؛

(ج) دراسة تأثير استخدام اليورانيوم المنضَّب (المستخدم في الأسلحة والآليات المدرعة) على البيئة والإنسان في العراق؛

(د) تطوير مراكز الطب النووي والعلاج بالأشعة؛

(هـ) تدريب الفنيين في هذه المجالات.

٣ - التطبيقات السلمية للطاقة الذرية

(أ) استخدام تقنية النظائر البيئية في تحسين إدارة الموارد المائية؛

(ب) دراسة درجة ونوع تلوث المياه الجوفية والسطحية وتحديد أسبابها؛

(ج) استخدام النظائر المشعة في الطب؛

(د) تطوير مختبرات الفحوصات اللاإتلافية (Non destructive testing)؛

(هـ) ضبط جودة المنتجات الصناعية؛

(و) مكافحة الدودة الحلزونية (Old screw worm) التي تتكاثر في جنوب العراق والتي تهدد الثروة الحيوانية بكارثة والتي قد تفتك بالإنسان في ظروف محددة.

[توقيع]

المدير العام

تقرير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

مذكرة بشأن مقترحات المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة (أكساد) لتقديم الدعم والمساعدة لجمهورية العراق بعد الحرب

١ - مقدمة

١-١ التعريف بالمركز العربي (أكساد)

تأسس المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة في عام ١٩٧١ كمنظمة إقليمية متخصصة تعمل ضمن نطاق جامعة الدول العربية ويوجد مقره في دمشق. وللمركز العربي جمعية عمومية مكونة من وزراء الزراعة العرب الأعضاء ومجلس تنفيذي مكون من سبعة وزراء زراعة عرب يمثلون سبع دول عربية، وله مدير عام يعيَّن من قِبَل الجمعية العمومية.

وقد حُددت المناطق الجافة وشبه الجافة في الوطن العربي مجالا لعمله، كما حُدد أن مهامه تتمثل في القيام بالأبحاث والدراسات لتوفير المعطيات العلمية والتطبيقية اللازمة لتنمية وتطوير هذه المناطق التي تشكِّل نحو ٩٠ في المائة من مساحة الوطن العربي وتتركز فيها موارده الطبيعية - وهي المناطق الواعدة لتحقيق أمنه الغذائي - وقد قام منذ إنشائه بتأسيس البنية الأساسية اللازمة لتنفيذ أنشطته من مقر رئيسي ومحطات بحثية ومراكز تدريبية ومختبرات تحليل واستشعار عن بُعد ورسم خرائط ومعشبة مركزية ومجمع وراثي للأشجار المثمرة، وطوَّر هذه البنية خلال مسيرته بما يتفق وأساليب التكنولوجيا العصرية وخاصة في مجال استخدام تقنية الاستشعار عن بُعد ونظام المعلومات الجغرافية والنماذج الرياضية وبنوك المعلومات. كما يتم استقطاب الكفاءات العربية المتميزة للعمل بالمركز وذلك في المجالات التطبيقية والبحثية للموارد الطبيعية وخاصة المياه، والأراضي، والغطاء النباتي الطبيعي، والإنتاج الحيواني.

وقد نفَّذ المركز العربي خلال مسيرته برامج وأنشطة ودراسات وبحوثا كثيرة في مجالات عمله المختلفة من صيانة الموارد الطبيعية الزراعية (مياه وأراضي وغطاء نباتي) وترشيد استخداماتها وحمايتها من التلوث والاستنزاف، وتوفير المصادر الوراثية المحسنة النباتية والحيوانية الملائمة للبيئات الجافة العربية، ومكافحة التصحر وإعادة تأهيل المناطق المتصحرة، والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي وتدريب الكوادر الفنية العربية، وتعاون، باعتباره بيت خبرة مع المنظمات العربية والدولية ووكالات التعاون الفني في الدول المتقدمة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتربية والعلم والثقافة والعلوم والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي ومنظمة الأغذية الزراعية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ووكالة التعاون الفني الألمانية (GTZ)، ومعهد (BGR).

واستنادا إلى ما يتمتع به المركز العربي من خبرات وتوافر للمعلومات في مجال مراقبة ومكافحة التصحر والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي فقد أسندت إليه جامعة الدول العربية مهام المتابعة والتنسيق والتخطيط في مجال تنفيذ كل من الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر والاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي، وتعززت مكانة المركز العربي عندما أصبح واحدا من سبع منظمات عربية متخصصة تقرر الإبقاء عليها نتيجة تقييم شامل لجميع المنظمات العربية أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية.

١-٢ التعاون بين جمهورية العراق ومركز أكساد قبل الحرب

العراق أحد أعضاء مركز أكساد المؤسسين وقد استمر التعاون المثمر والناجح مع العراق ممثلا بوزارة الزراعة ومؤسساتها البحثية والتنموية وكذلك وزارة الري منذ تأسيس مركز أكساد وحتى قبيل تعرضه للحرب خلال آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتضمن التعاون تنفيذ العديد من الأنشطة في المجالات التالية:

في مجال الأراضي واستعمالات المياه:

- استخدام المياه المالحة في الزراعة بالتعاون مع محطة أبحاث الوحدة.
- تدريب فنيين عراقيين في مجال استخدام تقنية الاستشعار عن بُعد في مراقبة ومكافحة التصحر وفي مجال بناء قاعدة معلومات التربة والحقل وفق نظام SOTER. وتم لاحقا تقديم بعض التجهيزات لإنشاء مختبر الاستشعار عن بُعد.
- عقد حلقة العمل القومية بشأن الري التكميلي.
- تقديم منظومة ري بالرش لوزارة الزراعة العراقية لصالح مشروع استخدام المياه المالحة في أعالي الفرات.

في مجال الدراسات النباتية:

- التعاون مع مركز أبو غريب ومركز إباء في تنفيذ تجارب الكفاءة الإنتاجية لسلالات مركز أكساد من القمح القاسي والطري والشعير بهدف اختبار وانتخاب السلالات الملائمة للظروف المحلية، إضافة إلى تزويد العراق بكميات محدودة من بذور السربي لسلالات مركز أكساد من القمح والشعير، ولا يزال التعاون مستمرا في هذا المجال.

- تزويد الجانب العراقي بالمصادر الوراثية الموثقة لصالح وزارة الزراعة والشركة العامة للبستنة والغابات من الزيتون والفستق الحلبي واللوز والتين، وإجراء بعض الدراسات لتطوير زراعة الأشجار المثمرة في مناطق مختارة.
- تزويد العراق سنويا وبشكل مستمر ببذور السلالات المتقدمة من القمح والشعير وأجيال انعزالية (F3-F2) لكل من مركزي إباء وأبو غريب.
- تقييم السلالات المستنبطة في المركز من القمح والشعير المقاومة للملوحة والجفاف والأمراض في ظل الظروف المحلية، وقد بدأ العمل في هذا المشروع اعتبارا من عام ١٩٩٦ ولا يزال مستمرا.
- دراسة بشأن تنمية وتطوير المنطقة الرعوية الحدودية المشتركة.
- ساهم المركز في إنشاء المحطة الرعوية الإقليمية في منطقة الرطبة.
- تبادل المادة الوراثية للنباتات الرعوية واختبار ملاءمة الأنواع الرائدة والمدخلة للبيئة المحلية.

في مجال الدراسات المائية:

- إنجاز تقرير خاص بمشروع الاستمارات الموحدة لدول الخليج والجزيرة العربية ومن ضمنها العراق (أكساد/ت 46-1984) استهدف توحيد استمارات القياسات المناخية والمائية المعمول بها في تلك الدول، وقد نوقشت واعتُمدت في اجتماع عُقد في الكويت عام ١٩٨٢.
- إعداد تقرير قطري عن جمهورية العراق تضمَّن حصرا شاملا لكافة التقنيات المائية المستخدمة في العراق (أكساد/ت 34-1983) ووضع مقترحات تطويرها وإحيائها بعنوان ''التقنيات المائية العراقية''.
- في إطار اللوحة F-6 من الخريطة الهيدرولوجية الدولية التي تغطي أجزاء من سوريا والعراق ولبنان، قام المركز بإعداد هذا الجزء من اللوحة بالتعاون مع الجهات المعنية بشؤون المياه في تلك الدول.
- تم إعداد لوحة بغداد بمقياس ١: ١٠٠ ٠٠٠ في إطار مشروع المصور العربي للموارد المائية الذي يهدف إلى وضع مصور يبين التوزع المكاني للموارد المائية السطحية والجوفية في الوطن العربي عام ١٩٨٤، والتي تم إعدادها من قبل محرر علمي من جمهورية العراق.

- تم في إطار إعداد المصور الهيدروجيولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة بمقياس ١: ٥٠٠ ٠٠٠ تغطية العراق بذلك المصور عام ١٩٩٠ وإعداد مذكرة إيضاحية له.
- تم إعداد دراسة شاملة للموارد المائية السطحية في حوضي نهري الفرات ودجلة عام ٢٠٠١ بالتعاون والتنسيق التام بين الجهات المعنية بشؤون المياه في كل من سوريا والعراق.
- تم إعداد خطة تنموية تطويرية متكاملة لمنطقة مسقط حوض الثرثار في العراق.

في مجال دراسات الثروة الحيوانية:

١ - التحسين الوراثي للأغنام والماعز

بدأ المركز العربي بالتعاون مع وزارة الزراعة العراقية منذ عام ١٩٧٣ في مشروع تحسين إنتاج اللحم وزيادة نسبة التوائم. وقد ساهم المركز العربي في إعداد خطة العمل الأولية للمشروع وتقديم بعض التجهيزات والمواد اللازمة لتنفيذه.

وأهدى المركز العربي أعدادا من الأغنام المحسنة والماعز الشامية وراثيا إلى العراق وعددا من كباش الكيوس لاستخدامها في برنامج التهجين.

٢ - الإبل في الوطن العربي

بالتعاون بين المركز العربي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية تم تنفيذ دراسة بشأن الإمكانيات الحالية للإبل ووسائل تطويرها في الوطن العربي. وقد صدرت الدراسة عام ١٩٨٠ متضمنة نُظم إنتاج الإبل في العراق ومناطق انتشارها والمشاكل التي تعيق تطورها واتجاهات تحسين الإنتاج.

٣ - موسوعة سلالات الأغنام في العراق

يهدف هذا المشروع إلى توثيق المعلومات المتاحة عن سلالات الأغنام في العراق من حيث أهميتها وانتشارها ومواصفاتها الشكلية وخصائصها الإنتاجية والتعرف على طاقاتها الإنتاجية الكامنة ووسائل تحسينها. وقد صدرت الدراسة عام ١٩٨١.

٤ - حصر وتقييم مصادر الأعلاف في العراق

يهدف هذا المشروع إلى مسح الموارد العلفية التقليدية وغير التقليدية، وتقدير الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية والموازنة العلفية للوضع الراهن وتوقعاتها المستقبلية،

والتعرُّف على أهم معوقات إنتاج الأعلاف واتجاهات تطويرها. وقد صدرت الدراسة عام ١٩٨١.

٥ - موسوعة الثروة الحيوانية في العراق

يهدف هذا المشروع إلى مسح موارد الثروة الحيوانية ومنتجاتها وتوثيق المعلومات المتاحة عن كافة أنواع وسلالات الحيوانات المنتشرة في العراق، من حيث الأهمية والانتشار ونُظم الإنتاج والمواصفات الشكلية والخصائص الإنتاجية والتعرف على معوقات تنمية الثروة الحيوانية والاتجاهات العامة لتطويرها. وقد صدرت الموسوعة عام ١٩٨٣.

٦ - شبكة بحوث وتطوير الأعلاف

يهدف هذا المشروع إلى تحسين إنتاج الموارد العلفية من خلال تحديث دراسة مصادر الأعلاف في جمهورية العراق وقد صدرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٧.

في مجال الدراسات التنموية المتكاملة

تم إنجاز دراسة فنية واقتصادية متكاملة للموارد الزراعية الطبيعية والموارد البشرية والثروة الحيوانية لحوض الحماد العراقي وذلك ضمن مشروع حوض الحماد المشترك مع كل من سوريا والأردن والسعودية، الذي نفذه المركز العربي خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢ واختيرت المنطقة الرائدة في القصرة لتنفيذ مجموعة من البرامج الاستثمارية التنموية لتطوير تلك المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الكاملة للمشروع تقع في ٥٠ جزءا.

في مجال التدريب:

شارك خبراء وكوادر فنية من العراق في اللقاءات العلمية والدورات التدريبية التي عقدها المركز العربي في مختلف مجالات عمله. كما قدم المركز العربي العديد من الخدمات لطلاب الدراسات العليا في الجامعات العراقية أو الباحثين العراقيين وذلك بتأمين المراجع لهم عن طريق المكتبة أو الإنترنت.

٢ - المشاريع والأنشطة المقترح تنفيذها من قِبَل أكساد بعد الحرب

في إطار التدخل العربي لمواجهة الكوارث التي حلَّت بالعراق نتيجة للعمليات الحربية وإسهام المنظمات العربية المتخصصة بالجامعة العربية في إعمار جمهورية العراق نتقدم بمجموعة من المقترحات لمشروعات يمكن للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أن ينفذها لدعم تحقيق تنمية زراعية مستدامة وتندرج ضمن مجالات اختصاصه. والبيان التالي يوضح عناوين هذه المشاريع والتكاليف التقديرية وتليه بعض التفاصيل عن هذه المشاريع:

بيان بالمشاريع المقترح تنفيذها من قبل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في العراق بعد الحرب

المشروع	التكاليف (بدولارات الولايات المتحدة)
١ - دراسة الوضع الراهن لقطاعي الزراعة والمياه	٧٠٠ ٠٠٠
٢ - إنشاء قاعدة معلومات الأراضي والتربة حسب نظام "SOTER" وإعداد خريطة استعمالات الأراضي في جمهورية العراق	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
٣ - إعداد خريطة تدهور الأراضي في جمهورية العراق وإقامة منطقة رائدة لمكافحة التصحر	٤٠٠ ٠٠٠
٤ - إنشاء قاعدة معلومات متكاملة للموارد المائية في جمهورية العراق	٣٠٠ ٠٠٠
٥ - إعادة بناء وتهيئة مشاتل الأشجار المثمرة المدمَّرة	٣٠٠ ٠٠٠ للمشتل الواحد
٦ - إعادة استزراع مناطق النخيل المدمَّرة	٣٥٠ ٠٠٠
٧ - إعادة تأهيل المراعي الطبيعية المتدهورة	٢٠٠ ٠٠٠ لمساحة ٤ ٠٠٠ هكتار
٨ - إعادة برامج تربية المحاصيل (القمح والشعير)	٣٠٠ ٠٠٠
٩ - مسح موارد الثروة الحيوانية بعد الحرب	تقدر في ضوء نتائج المسح
١٠ - تنمية الموارد البشرية لقطاعي الري والزراعة	١٠٠ دولار للمتدرب تدريبا داخليا ١٥٠ دولارا للمتدرب تدريبا خارجيا عدا تكاليف بطاقات الطائرة

مشروع دراسة الوضع الراهن لقطاعي الزراعة والمياه في جمهورية العراق بعد الحرب

المبررات:

من الواضح أن البنى التحتية والمؤسسية لقطاعي الزراعة والمياه في جمهورية العراق قد تعرضت للتدمير والتخريب كليا أو جزئيا في كافة أنحاء البلاد نتيجة للعمليات الحربية في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد ساهمت هذه العمليات في إيجاد العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية زراعية بصورة مستدامة في العراق ومنها:

- تعرض بعض البنى التحتية لقطاعي الزراعة والمياه للتدمير والتخريب.
- انهيار المؤسسات المهتمة بالتنمية الزراعية والبيئية وتنمية وإدارة المياه.
- توقف الخطط التنموية في المجالات الزراعية والبيئية وإدارة المياه وخطط تطوير المشروعات الزراعية والبحوث والإرشاد الزراعي وتنمية البادية.

- ضياع البيانات والمعلومات والوثائق الخاصة بحصر الموارد الطبيعية سواء الأرضية منها أو المائية وخرائط استخدامات الأراضي.
- فقد الأجهزة والبرمجيات والمكتبات وخاصة المرتبطة بمراكز الأبحاث والإرشاد الزراعي والمختبرات.
- تبعثر القوى البشرية المدرّبة وربما فقدان بعضها.

وعليه يحتاج العراق إلى إعادة تأهيل وبناء القدرات العلمية والفنية والمؤسسية وبناء هيكلية قطاعي الزراعة والري على أسس موضوعية تؤدي إلى استقرارهما وتطوير العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والمؤسسات ذات الصلة.

وهذه العمليات تحتاج إلى بيوت خبرة لها القدرة على مساعدة الجهات المختصة في العراق على إعادة تسيير العمل في كل من قطاعي الزراعة والري. وقد ساهم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة منذ إنشائه عام ١٩٧١ بتطوير العمل الزراعي في كافة مجالاته في دول عربية منها العراق. ويستطيع في هذه المرحلة أن يساهم مساهمة فعالة في تحقيق إعادة بناء هذين القطاعين الهامين ضمن إطار التنمية المستدامة.

الهدف الرئيسي:

استعادة قدرات التنمية الزراعية بصورة مستدامة في العراق من خلال إجراء دراسة الوضع الراهن لقطاع الزراعة (بشقيه النباتي والحيواني) وقطاع المياه بعد عملية التدمير والتخريب نتيجة العمليات الحربية. وفي ضوء نتائج الدراسة يُعد تصوُّر لوضع استراتيجية للتنمية الزراعية وخطط تنموية متوسطة وقصيرة الأجل تتضمن عددا من السياسات الزراعية والمشاريع والأنشطة المتكاملة اللازمة لإعادة تأهيل هذين القطاعين من النواحي البشرية والمادية والفنية والمؤسسية وتحديد المستلزمات والتكاليف التي يتطلبها ذلك.

الأغراض:

تهدف هذه الدراسة إلى توفير قاعدة معلومات واسعة ومتكاملة تساعد على:

- استعادة القدرات المؤسسية الوطنية وإعادة إنشاء مختبرات متخصصة في تحليل النبات والمياه والتربة وفي استخدامات التقنيات الحديثة من استشعار عن بُعد ونظم معلومات جغرافية مع إنشاء وتطوير قواعد للبيانات المكانية وغير المكانية تكون مناسبة للنظم والمنهجيات الحديثة لربطها معا لتحديد نظم إدارتها بصورة متكاملة.
- تنفيذ برامج لإعادة حصر الموارد الطبيعية (الأرضية والمائية والبيئية).

- إنشاء وتطوير قواعد للبيانات المكانية وغير المكانية تكون مناسبة للموارد الأرضية والمائية والنباتية الطبيعية والزراعات مع استخدام منهجية عمل بمعايير وقياسات دولية.
- إعداد خرائط بيئية نباتية، وخرائط استخدامات الأراضي بمقياس مناسب للمناطق ذات الأولوية بأعلى كفاءة ودقة ممكنة، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة من استشعار عن بُعد ونظم معلومات جغرافية.
- إعداد خرائط تدهور الأراضي.
- تحديد معوقات التنمية الزراعية المستدامة للمناطق المدروسة واقتراح نظم لإدارتها إدارة مستدامة.
- تحديد بعض المناطق المتدهورة لإقامة مشاريع رائدة فيها بغرض إعادة تأهيلها.
- تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية اللازمة لتنفيذ المشروعات السابقة وإدارتها.
- **الموقع**: كافة أرجاء العراق.
- **الفترة** : سنتان

الأنشطة:

دراسة الموارد الأرضية

دراسة الموارد المائية

دراسة الغطاء النباتي (بما في ذلك المراعي والأشجار المثمرة والحراجية)

دراسة الثروة الحيوانية

دراسة النواحي الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي

دراسة المؤسسات ذات الصلة

وتنفّذ الأنشطة المذكورة بواسطة عدد من الفرق المتخصصة وتتكون كل فرقة من عدد من الخبراء المختصين، وتحتاج إلى وسائط النقل وبعض التجهيزات والمعدات والمواد اللازمة لإنجاز العمل.

التكاليف التقديرية الإجمالية:

تقدر التكاليف التقديرية الإجمالية بنحو ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، تشمل تعويضات الخبراء وقيمة التجهيزات والمعدات ووسائط النقل والمواد.

مشروع إنشاء قاعدة معلومات الأراضي والتربة حسب نظام قاعدة البيانات الرقمية المتعلقة بالتربة والتضاريس (SOTER)، وإعداد خريطة استعمالات الأراضي في جمهورية العراق

الخلفية والمبررات:

تشكِّل قاعدة المعلومات ركيزة أساسية في مختلف مراحل تقييم ودراسة وتخطيط واستثمار الموارد الطبيعية، حيث تساهم إلى حد كبير في التخطيط الأمثل لتنمية الموارد الطبيعية، بما يكفل التنمية المستدامة والتي تلبي المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية مع المحافظة على التوازن البيئي الطبيعي.

وتبرز أهمية توفير المعلومات الأساسية عن موارد الأراضي كأحد أهم الموارد الطبيعية، لخدمة أغراض التنمية الزراعية، وكذلك لتأمين تبادل المعلومات المتوافرة عن الأراضي وسهولة تبادلها بين الفنيين والاستفادة منها إلى أكبر حد. ونظرا لتوافر العديد من دراسات التربة في العراق التي تغطي تقريبا معظم مساحتها، وإضافة إلى توافر المعلومات الأخرى المساعدة، فإنه يصبح من المفيد جدا إنشاء قواعد معلومات الأراضي والتربة باستخدام نظام قاعدة البيانات الرقمية المتعلقة بالتربة والتضاريس (SOTER)، وهو نظام يستخدم على مستوى العالم لتوحيد النظم المختلفة في نظام واحد يسهِّل التعامل بين الفنيين.

وتعتبر عملية إعداد خريطة للاستعمالات الحالية للأراضي أمرا على قدر كبير من الأهمية بغية الوقوف على الواقع الراهن لاستثمار وإظهار مواقع الأبحاث والاستثمار غير المرشد.

- يمكن إجمال أهداف المشروع فيما يلي:

١ - تجميع الدراسات والخرائط الخاصة بالأراضي واستخلاص المعلومات المتوافرة منها، ووضعها في الاستثمارات الخاصة بالبرنامج، وهذه العملية تؤدي إلى وضع كافة المعلومات ضمن نظام موحد يسهِّل عملية التعامل معه والاستفادة منه من قبل الفنيين.

٢ - إنشاء قاعدة معلومات حاسوبية، تكون قادرة على التزويد بالمعلومات الضرورية اللازمة لوضع الخطط التنموية.

٣ - استخدام البرامج التطبيقية عن طريق ربطها بقاعدة المعلومات للحصول على مؤشرات هامة تساهم إلى حد ما في تحديد بعض الجوانب الهامة التي تساهم في اختيار الاستثمارات المناسبة. ومن هذه البرامج برنامج تقديم الأراضي، وبرنامج الانجراف المائي، والبرنامج المناخي، وغيرها.

٤ - إنتاج عدد من الخرائط المحددة الأغراض التي تساهم في توفير الكثير من المعلومات التي يمكن استخدامها في التخطيط لاستعمال الموارد الطبيعية.

٥ - إمكانية تحديث المعلومات، كلما توافرت معلومات إضافية.

٦ - تدريب الكوادر الوطنية في مجال إعداد قواعد المعلومات واستثمارها.

الأنشطة:

تتضمن الأنشطة ما يلي:

- **المرحلة الأولى:** تقييم الوضع الراهن للأراضي في العراق وتجميع المعلومات والدراسات والخرائط المتوافرة في البلد واستخلاص ما يلزم لقاعدة المعلومات ونقلها إلى الاستثمارات وإقامة دورة تدريبية للكوادر الفنية العراقية.
- **المرحلة الثانية:** استكمال النواقص من المعلومات إن وجدت.
- **المرحلة الثالثة:** إدخال المعلومات إلى البرنامج الحاسوبي وإعداد خريطة نظام ''SOTER'' بواسطة نظام المعلومات الجغرافية.
- **المرحلة الرابعة:** تطبيق البرامج المرتبطة بنظام ''سوتر'' عن طريق نظام المعلومات الجغرافية المتكامل، وبرنامج تقييم الأراضي - الانجراف المائي - المناخي، وبعض الخرائط ذات الأغراض الأخرى إذا طُلب ذلك (خريطة الانحدار - الجيولوجي - الانجراف المائي ...).
- **المرحلة الخامسة:** الحصول على صور فضائية بمقياس ١: ٥٠٠ ٠٠٠ ومعالجتها وتفسيرها وتحديد الوحدات المختلفة واستخدام قاعدة المعلومات بهدف إعداد خريطة استعمالات الأراضي.

النتائج المتوقعة:

- إنشاء قاعدة معلومات رقمية للأراضي والتربة التي يمكن استخدامها في التنمية الزراعية المستدامة.
- إعداد مجموعة من الخرائط الغرضية تساهم في الاستثمار الأمثل لموارد الأراضي.
- بناء القدرات للكوادر الوطنية.
- إعداد خريطة لاستعمالات الأراضي تبين الواقع الراهن لاستثمار موارد الأراضي في البلد والوقوف على مواقع الخطأ والصواب في هذا الاستثمار.

- وتساهم قواعد المعلومات في وضع استراتيجيات طويلة الأمد لاستثمار موارد الأراضي.
- وضع جميع الدراسات والأبحاث المتوافرة عن الأراضي ضمن نظام موحد يستطيع جميع المعنيين الاستفادة منه رغم اختلاف مدارسهم.

مدة المشروع : خمس سنوات.

التكاليف التقديرية: مليونان من الدولارات.

مشروع إعداد خريطة تدهور الأراضي في جمهورية العراق وإقامة منطقة رائدة لمكافحة التصحر

الخلفية والمبررات:

إلى جانب العمليات الحربية التي تعرّض لها العراق فإن التحليل الدقيق لأسباب ظاهرة التصحر في العراق يشير إلى انتشار أشكال متعددة للتصحر في مختلف البيئات. وهذه الأشكال ناجمة عن سوء إدارة الإنسان للموارد الطبيعية، مع الإشارة إلى أن الجفاف يلعب دورا مساعدا في تعزيز عمليات التصحر في المناطق الجافة وشبه الجافة المجاورة للصحارى الحقيقية. وتتلخص أسباب هذا التصحر فيما يلي:

- تدمير الأراضي الزراعية والرعوية بفعل العمليات الحربية.
- فلاحة مناطق المراعي وظاهرة الاحتطاب المتمثلة في اقتلاع الشجيرات الرعوية، والحمولات الرعوية الكبيرة والرعي الجائر.
- سوء إدارة الأراضي الزراعية التي أصبحت عُرضة لأخطار التعرية والانجراف الهوائي والمائي، إضافة إلى أخطار التملح والتلوث الداخلي نتيجة الاستخدام غير المرشد للمبيدات والأسمدة الكيمائية.
- العمليات الزراعية الخاطئة التي تساعد على زيادة تدهور التربة مثل الحراثة العمودية على خطوط التسوية، والحراثة العميقة للأراضي المنحدرة التي تؤدي إلى تجفيف منطقة الجذور وتقليل الاستفادة من الرطوبة المخزونة.
- سوء إدارة موارد المياه المتمثلة في استنزاف خزانات المياه الجوفية.

- نظم ري الأراضي الزراعية التي تقترن بها تأثيرات سلبية في بعض المناطق المروية، التي تؤدي أحيانا إلى ظهور أشكال متعددة من التصحر تتمثل في الملوحة أو القلوية أو الغدق.

- نقص المياه والهدر في استخدامها الذي يعتبر من الأسباب الرئيسية للتصحر.

الأهداف العامة:

- تصحيح الخلل في طرق وأساليب استخدام الموارد الطبيعية في البادية العراقية من أرض ومياه وغطاء نباتي طبيعي وثروة حيوانية، للمحافظة قدر الإمكان على التوازن البيئي الهش بين هذه الموارد بما في ذلك تحديد البدائل لاستعمالات الأراضي القائمة بما يضمن إيقاف عمليات التدهور.

- وضع استراتيجية شاملة لمكافحة التصحر في العراق تستند أساسا إلى الحلول المناسبة والتقنيات التي تم التوصل إليها من خلال المنطقة الرائدة، وذلك بالتعاون فيما بين أكساد من جهة والمؤسسات المعنية وبمشاركة السكان المحليين.

- تحسين الحالة المعيشية للسكان المحليين من خلال توفير موارد دخل قابلة للاستمرار.

- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال إعادة تأهيل المناطق المتضررة وزيادة الإنتاجية الرعوية وبالتالي إنتاجية الثروة الحيوانية المتواجدة فيها.

- رفع قدرات الكوادر الفنية العاملة في مجال التصحر وصيانة التربة وإعادة تأهيل الغطاء النباتي.

- صيانة البيئة والمحافظة عليها.

- تدريب الكوادر العراقية على كيفية إعداد خرائط تدهور الأراضي بواسطة التقانات الحديثة للاستشعار عن بُعد ونظام المعلومات الجغرافية المتكامل، بمقاييس مختلفة، وإجراء التحققات الميدانية لهذه الخرائط.

الأهداف المباشرة:

- وضع وتنفيذ الخطط والبرامج لمكافحة التصحر وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة في مواقع محددة (رائدة) في البادية العراقية بالاعتماد على تحليل ظاهرة التصحر في تلك المواقع ومراقبتها ومن ثم تبنّي هذه البرامج ونشرها في مواقع أخرى تعاني من مخاطر التصحر، وذلك بما ينسجم مع الخطط الوطنية لمكافحة التصحر وبالتكامل مع المشاريع المماثلة والقائمة في الدولتين.

- توعية السكان المحليين بمخاطر الممارسات الخاطئة في استثمار موارد البادية، وبمخاطر التصحر، وذلك بمختلف وسائل الإعلام المتاحة بما في ذلك إعداد شريط وثائقي إعلامي لكل موقع.
- تدريب الكوادر الفنية العاملة في مجال مكافحة التصحر وصيانة التربة وإعادة تأهيل الغطاء النباتي.
- تحفيز المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة وأمانة الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر على المساهمة في تقديم المساعدات والخبرات والمنح اللازمة لمكافحة التصحر.
- تحديد المناطق الساخنة المتدهورة التي تحتاج إلى إعادة تأهيلها.

مدة المشروع: خمس سنوات.

الأنشطة

- إعداد خريطة تدهور الأراضي للعراق بمقياس ١:٢٣٠٠٠٠.
- تطبيق تقنيات مكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة والغطاء النباتي بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والأهلية والسكان المحليين وبالاستفادة من تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية، وبالتكامل مع الإجراءات الحقلية.
- تطبيق تقنيات تجميع مياه الأمطار والسيول ودراسة تقانة التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية في مناطق الإبل.
- استحداث أساليب لإدارة واستثمار الأحواض المائية بشكل متكامل في المناطق المتأثرة أو المهددة.
- تنظيم الرعي والدورة الرعوية وتحديد مسارات القطعان وتوقيتها.
- تطوير نظم الإنتاج التقليدية، وأساليب الرعي والتربية والتغذية والرعاية البيطرية وإدارة القطعان.
- دراسة وتقييم آثار الأنشطة والعمليات المطبقة وبخاصة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية.
- تأسيس قاعدة معلومات بشأن الأنشطة والإجراءات والنتائج بغية تعميمها على مناطق أخرى مشابهة.

- اختيار منطقة رعوية متدهورة تطبق فيها إجراءات إعادة التأهيل كمشروع رائد وبمساحة تتراوح بين ٠٠٠ ١ و ٠٠٠ ٢ هكتار.
- تطبيق برنامج تدريبي لأعضاء الفرق الوطنية والعناصر المعنية للتنمية، لرفع كفاءة المشاركين وتوحيد منهجيات ونظم مراقبة التصحر ومكافحته.
- تنفيذ نشاطات إعلامية متنوعة بالاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة (مقروءة – مسموعة – مرئية) كإصدار النشرات والدوريات وإعداد البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تسلط الضوء على أهمية صيانة وترشيد استثمار الموارد الطبيعية وإعادة تأهيل المتدهور منها، وذلك بهدف تعميق فهم الجمهور للمشروع ومساعدته على إدراك ما يجري على أرض الواقع بحيث يستطيع التكيف مع المتغيرات المستقبلية الناتجة عن أنشطة المشروع وإحداث نوع من التحفيز الإيجابي لديه لزيادة تجاوبه مع القضايا المطروحة.

النتائج المتوقعة:

- إنتاج خريطة لتدهور الأراضي (التصحر في جمهورية العراق) تحتوي على عوامل التدهور المختلفة وشدته وتحديد المناطق الساخنة التي تحتاج إلى معالجة سريعة.
- تحديد الطرق والأساليب المناسبة لمراقبة التصحر في البادية باستخدام التقنيات الحديثة.
- وضع مجموعة من الخرائط الفرضية ذات العلاقة (تدهور أراضي، غطاء نباتي، هيدرولوجيا، بيدولوجيا) اعتمادا على تحليل وتفسير المعطيات والصور الفضائية.
- تبنّي وتحسين الأساليب التقليدية المتبعة في إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة والغطاء النباتي الرعوي وتكاملها مع الطرق والأساليب الحديثة.
- تحسين كفاءة استثمار موارد المياه المتاحة وترشيد استخدامها.
- تنمية مواقع رعوية رائدة وتوفير الوحدات التكاثرية للأنواع الرعوية الهامة.
- تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية وتحقيق مردود أفضل لمربي الحيوان، وزيادة إنتاجية المراعي بما يوفر العلف الكافي للثروة الحيوانية.
- وضع استراتيجيات قصيرة وطويلة الأمد لمكافحة التصحر بالتكامل مع الخطط والسياسات الوطنية للتنمية الشاملة.

- تفعيل المشاركة السكانية ورفع درجة الوعي لدى السكان المحليين فيما يتعلق بإجراءات مكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة والغطاء النباتي، واستثمار موارد المياه والثروة الحيوانية.
- وضع قاعدة معلومات نوعية عن الموارد الطبيعية في العراق.
- تكوين نواة من الكوادر الوطنية الفنية المتخصصة في إعادة تأهيل البوادي المثمرة تمتلك القدرة على نشر تقنيات إعادة تأهيل المناطق المتدهورة.
- صيانة البيئة وحمايتها والحد من مخاطر التصحر والمساعدة في عمليات الحفاظ على التنوع الحيوي.

الميزانية التقديرية: حوالي ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة

مشروع إنشاء قاعدة معلومات متكاملة للموارد المائية في جمهورية العراق

المبررات:

نظرا للظروف الصعبة التي عاشها العراق في السنوات الماضية، وعدم توافر الإمكانيات لإدخال مستجدات العلم والثقافة خلال فترة الحصار الاقتصادي التي مر بها العراق، وحيث أن الحرب الأخيرة دمرت ما تبقى من البنية العلمية التحتية في المؤسسات المائية وخاصة وزارة الري، فإن هناك حاجة ماسة لبناء قاعدة معلومات مائية حديثة ومتطورة تعتمد على أحدث الأنظمة في هذا المجال، وتساهم في حفظ المعلومات المائية المتاحة وإدارتها وتوظيفها في خدمة البحوث والدراسات المائية والحفاظ على الثروة المائية الوطنية من الاستنزاف والتلوث وتلبية الاحتياجات المتزايدة على الماء لأغراض الشرب والصناعة والزراعة.

الأهداف:

تحديث البنية المعلوماتية في المؤسسات المائية التابعة لوزارة الري وتوثيق معطياتها ومعلوماتها في نظام قاعدة معلومات مائية متكاملة.

المكونات والأنشطة:

- دراسة الواقع الراهن للمؤسسات المعنية بشؤون المياه في العراق وآلية عملها وتقييم المعلومات والمعطيات المتاحة.
- تصميم هيكلية نظام المعلومات بما ينسجم مع تقسيم الأحواض المائية في العراق ونوعية وحجم المعطيات والبيانات المتاحة.

- رقمنة الخرائط الطبوغرافية لإعداد مخطط أساس طبوغرافي.
- إعداد استمارات جمع المعطيات بشأن الموارد المائية السطحية والجوفية ونوعية المياه، والاستثمارات والرصد الكمي والنوعي.
- إعداد استمارات خاصة بالتوثيق للتقارير والدراسات.
- ملء الاستمارات بالبيانات المتاحة (عدد محدود من الاستمارات من أجل تجربة النظام).
- بناء قاعدة المعلومات وأنظمة الإدخال والاستجواب والاستخراج.
- ربط نظام القاعدة بأنظمة التمثيل البياني.
- ربط نظام القاعدة مع نظام المعلومات الجغرافي لإعداد مصورات مائية مختلفة الأغراض.
- التدريب على استخدام النظام.
- فترة التنفيذ: ١٨ شهرا.

النتائج المتوقعة:

تشكل هذه القاعدة أساسا ومنطلقا لتوثيق ومعالجة كافة المعطيات والبيانات المتاحة عن الموارد المائية في العراق إضافة إلى توثيق كافة التقارير والدراسات المتاحة عنها.

التكلفة الإجمالية:

٣٠٠ ٠٠٠ دولار، تتضمن ما يلي: الخبرات الفنية والتجهيزات الحاسوبية والأنظمة المعلوماتية والتدريب.

مشروع إعادة تأهيل وتطوير مشاتل الأشجار المثمرة بعد الحرب

الخلفية والمبررات:

تنتشر زراعة الأشجار المثمرة في عدد من البيئات العراقية المتباينة. وبالرغم من ملاءمة البيئة لكثير من الأنواع والأصناف والتي تنعكس إيجابيا على الكمية والنوعية، فإن هذه الزراعة قد تعرضت لمشاكل متعددة بسبب الظروف القاسية التي تعرض لها العراق ابتداء من الحصار الطويل الذي فُرض عليه وانتهاء بالعمليات الحربية الأخيرة والذي نجم عنه خراب ودمار كبير للكثير من مراكز ومشاتل الأشجار المثمرة.

ونظرا لأهمية الأشجار المثمرة ودورها الفعال في استقرار الإنسان بأرضه وللدخل الجيد منها وللظروف القاسية التي تعرضت لها زراعة الأشجار المثمرة في العراق ولتأثيراتها السلبية مما يستدعي سرعة إعادة تنشيطها وتطويرها بغية رفع الدخل وتحسين مستوى المعيشة وتشجيع المزارعين على البقاء في أرضهم أمنيا وغذائيا للوصول إلى مستوى جيد من الإنتاج الغذائي بالإضافة إلى تأمين الغراس الجيدة والموثوقة ذات المخزون المتميز من حيث الصنف والأصل والملائم بيئيا للمنطقة التي سيزرع فيها لذلك كان لا بد من إعادة تأهيل المشاتل القائمة وإقامة مشاتل جديدة متخصصة موزعة في أغلب المناطق العراقية لإعادة تشجير المناطق التي دُمرت وللتوسع في التشجير المثمر واختيار الأنواع والأصناف المعتمدة من قبل الأخصائيين.

الأهداف:

إعادة تأهيل قطاع الأشجار المثمرة في العراق وتطوير هذا القطاع بما يلبي الاحتياجات المحلية والتصديرية.

مدة المشروع أربع سنوات.

الأنشطة والمكونات:

يسعى المشروع لتحقيق أهدافه من خلال الأنشطة التالية:

- تحديد الأنواع والأصناف والسلالات ذات الأهمية الاقتصادية والملائمة للبيئات العراقية لإقامة حقول أمهات في مواقع المشاتل أو قريبة منها لتزويدها بالمادة النباتية.
- إعادة تأهيل وتجهيز المشاتل المدمرة وإقامة مشاتل جديدة بمساحة تتراوح بين ١٠ هكتارات و ١٢ هكتارا للمشتل الواحد.
- إنتاج غراس مطعمة وبذرية ومجذرة على أصول مناسبة ومعتمدة خالية من الأمراض والآفات وتوفيرها للمزارعين بأعداد وأسعار مناسبة.
- إقامة بساتين أمهات لأنواع وأصناف وأصول الأشجار المثمرة المعتمدة كمصدر للمطاعيم ولتزويد المشاتل بالمادة الوراثية الملائمة لمناطق زراعتها.
- إدخال التقنية الحديثة في إنتاج الغراس للتوسع في زراعة الأشجار المثمرة.
- تأمين الإمكانات اللازمة لدعم بحوث الأشجار المثمرة والإرشاد بغية إدخال أصناف وأصول جديدة من الأنواع المختلفة تتلاءم والبيئات العراقية والاستفادة من المصادر الوراثية المحلية في تطوير زراعة الأشجار المثمرة.

- إقامة بيوت بلاستيكية لإكثار الغراس.
- التوسع في المساحات المشجرة بأصناف متميزة ملائمة وذات إنتاج جيد.
- زيادة المردود وبالتالي الدخل وتحسين مستوى المعيشة.
- استقرار الإنسان في أرضه وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض.
- إقامة بساتين رائدة لدى المزارعين.

النتائج المتوقعة:

- إقامة مشاتل وحقول أمهات للأشجار المثمرة لتكون قاعدة صلبة ونواة للتوسع في زراعة الأشجار المثمرة في العراق.
- توفير قاعدة معلومات عن المادة الوراثية للأشجار المثمرة المحلية والمدخلة وذلك في عدد من البيئات النباتية تكون من نتائجها معرفة هوية الصنف والأصل مما ينعكس إيجابيا على التوسع في التشجير المثمر.
- الحصر العلمي للمادة النباتية المحلية ذات المخزون الوراثي الكبير والمتنوع وحمايته من الضياع والاستفادة منه في التحسين الوراثي.
- توفير المادة النباتية الملائمة لظروف البيئات العراقية.
- تحسين ظروف البيئة بإعادة الغطاء النباتي من الأشجار المثمرة والحد من التصحر.
- توفير الخبرة الفنية وتكوين الكوادر الفنية المتخصصة ونشر المعرفة.
- تحسين المستوى المعيشي وزيادة دخل المزارع العراقي.
- تغذية مشاريع التشجير في العراق بالمادة النباتية المتميزة.

التكاليف الإجمالية التقديرية للمشروع:

يقدر المبلغ المطلوب لتنفيذ الأعمال المتعلقة بالمشروع بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للمشتل الواحد.

مشروع إعادة استزراع مناطق النخيل المدمرة

الخلفية والمبررات:

تعتبر شجرة النخيل تاريخيا من أقدم الأشجار التي عرفها الإنسان ويعتبر محصولها استراتيجيا لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وتعتبر المنطقة العربية منشأها الأصلي ومنها

انتشرت إلى المناطق الأخرى من العالم ولها بصمات واضحة على نمط وأسلوب حياة الإنسان وتتميز بالعديد من الصفات التي ميزتها على سائر الأشجار المثمرة، بالإضافة إلى ما توفره من مصدر غذائي عال ومعيشة جيدة للمزارعين. فهي تنتج محصولا واسع الانتشار في البيئات الجافة وشبه الجافة التي لا ينمو فيها بنجاح سوى النخيل وهي توفر الظل والحماية من الحرارة والرياح الجافة لمجموعة هامة من المحاصيل والأعلاف والأشجار الأخرى إضافة إلى دورها الكبير في تثبيت الكثبان الرملية والحد من التصحر، كما أن الطلب المتزايد على التمور سواء من الأسواق المحلية أو الخارجية يوضح مدى الأهمية الاقتصادية الكبيرة لإنتاج التمور في المنطقة العربية.

ونتيجة لما تعرض له العراق في الآونة الأخيرة من دمار وخراب للعديد من مزارع النخيل وما سببته العمليات الحربية من تدمير مساحات كبيرة من مناطق زراعة النخيل فقد كان لا بد من العمل السريع على إعادة استزراع المناطق المدمرة من جديد وفق أساليب علمية حديثة وبأصناف ممتازة.

الأهداف:

- وقف التدهور الحاصل في مزارع النخيل الذي أدى إلى فقد عدد كبير من الأصناف المتميزة.
- الحفاظ على الثروة الوطنية الممثلة في إنتاج التمور لكونه عائدا اقتصاديا جيدا للمزارعين.
- تحسين مستوى المعيشة ورفع دخل المزارعين وتثبيتهم في أرضهم.
- نشر الأصناف الجيدة والمتميزة الناتجة عن طريق زراعة الأنسجة.
- رفع الكفاءة الفنية للعاملين في مجال النخيل.
- تحسين إنتاجية النخيل والسعي لتحسين المردود الاقتصادي ونوعية المنتج.

مدة المشروع: ثلاث سنوات

الأنشطة والمكونات:

- حصر الأصناف والسلالات المحلية الجيدة والمتميزة التي أثبتت تأقلمها وجودتها.
- تأسيس بساتين أمهات تطعم الأصناف المحلية والمدخلة المتميزة كنواة أساسية للحصول منها على المادة النباتية الموثوقة لاستخدامها في عمليات الإكثار.

- إعادة تهيئة الأراضي المدمرة وتجهيزها لحين زراعتها.
- تأمين غراس النخيل الجيدة الناتجة عن الزراعة النسيجية لكونها خالية من الأمراض الفيروسية وسريعة النمو.
- تدريب الكادر الفني على عمليات الزراعة والعناية بأشجار النخيل.

النتائج المتوقعة:

- رفع المستوى الحالي لزراعة وإنتاج النخيل والتمور.
- تحسين المستوى المعيشي ورفع دخل المزارعين.
- تحسين المردود الاقتصادي للمناطق المزروعة بالنخيل نتيجة لإدخال الأصناف الجيدة والمرغوبة ذات الإنتاج الجيد.
- رفع كفاءة العاملين بالنخيل وزيادة الخبرة الفنية لديهم.
- تزويد مراكز البحوث بالمادة النباتية الموثوقة.
- تحسين القدرات البحثية الوطنية.

التكاليف الإجمالية التقديرية: ٣٥٠ ٠٠٠ دولار

مشروع إعادة تأهيل المراعي الطبيعية المتدهورة

المبررات:

- تدهور الغطاء النباتي وتدني الإنتاجية الرعوية في بعض المراعي العراقية نتيجة للحرب.
- تزايد الضغوط الاستثمارية في ظل غياب الإدارة نتيجة للحصار الطويل على العراق مما أدى إلى تدهور نوعية الغطاء النباتي الرعوي وما تبعه من تدهور التغطية النباتية لمساحات كبيرة.
- كانت المراعي الطبيعية في العراق تزخر بالعديد من الأنواع النباتية الرعوية الهامة وكانت تلبي احتياجات ومتطلبات سكان البوادي حتى عهد قريب.
- وجود عدة محطات رعوية في كثير من المناطق يمكن أن يوفر بعض المستلزمات المطلوبة لإعادة التأهيل.

الأهداف:

- إعادة تأهيل مساحة ٠٠٠ ٤ هكتار من المراعي الطبيعية، لتكون منطقة رائدة تساهم في دعم ونشر تقنيات إعادة التأهيل في مناطق أخرى.
- إعادة المناطق المتدهورة إلى دائرة الإنتاج الفعلي.
- دعم المحطات الرعوية، في مجال جمع وإنتاج البذور المحلية للاستفادة منها في مشاريعها.
- تحديد أساليب الاستثمار والإدارة المناسبة للمراعي.
- تأهيل كادر محلي لمتابعة أعمال التنمية والتطوير وإعادة التأهيل في مشاريع أخرى.

مدة المشروع: خمس سنوات.

المكونات والأنشطة:

١ - المكونات الرئيسية للمشروع

مساحة أرض تبلغ حوالي ٠٠٠ ٤ هكتار، تتضمن موقعين كل موقع منهما مساحته ٠٠٠ ٢ هكتار.

٢ - الأنشطة الرئيسية

٢-١ السنة الأولى

- تحديد موقعين بمساحة ٠٠٠ ٢ هكتار لكل موقع منهما، ويحدد أي الموقعين هو الذي ستجري حمايته، على ضوء نتائج المسح والتقييم لكلا الموقعين.
- تسوير الموقعين بالطرق المناسبة/أسلاك - خنادق ../
- استزراع + حماية مساحة ٠٠٠ ٢ هكتار/بذور + شتول/وبطرق مختلفة - شرائطية - كونتورية نقر - نثر.
- جمع المعلومات المناخية المتوافرة في المنطقة.

٢-٢ السنوات ٢-٣-٤-٥

إشراف المركز العربي ومتابعة ميدانية مع الكوادر المحلية المعنية بالمشروع فيما يلي:

(أ) مسح وحصر وتقييم الغطاء النباتي في المناطق المقترحة لتحديد الوضع الراهن واقتراح طرق الصيانة والتطوير.

(ب) تقييم الوضع الراهن سنويا من خلال استمارات خاصة تعد لهذا التقييم.

(ج) جمع بذور الأنواع الرعوية الهامة ووضع برنامج إكثار لها.

(د) تحديد طرق الاستثمار لهذه المواقع اعتبارا من السنة الرابعة.

(هـ) تحليل نتائج العمليات الحقلية للسنوات ٢-٣-٤-٥ ووضع التقرير النهائي.

النتائج المتوقعة:

- تنمية وتطوير منطقة رائدة تكون منطلقا لمناطق أخرى.
- جمع وحفظ المصادر الوراثية الهامة من الأنواع النباتية الرعوية المبشرة.
- دعم برامج الاستزراع التي تهتم بها وزارة الزراعة بالخبرات الفنية المكتسبة وبكميات جيدة من بذور الأنواع النباتية الرعوية المختلفة والمناسبة.
- حماية الأنواع المهددة بالانقراض والأنواع المدخلة والعمل على إكثارها والمحافظة عليها.
- زيادة العائد الاقتصادي للسكان المحليين من الإنتاج الحيواني.

التكلفة التقديرية الإجمالية: ٠٠٠ ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمساحة ٠٠٠ ٤ هكتار

مشروع إعادة برامج تربية المحاصيل (القمح والشعير)

المبررات:

- إعادة تأهيل برامج تربية القمح والشعير نتيجة لفقد المادة الوراثية المزروعة التي دمرت خلال الحرب نتيجة لتدمير محطات البحوث التي تنفذ فيها هذه البرامج.
- الحاجة الملحة لإدخال الأصناف والتقانات الزراعية المحسنة لتطوير إنتاجية الحبوب بشكل عام والقمح والشعير بشكل خاص.
- تدهور البنية التحتية للمحطات المنفذة لبرامج البحوث.

الأهداف:

- دعم برامج تربية الحبوب في العراق بالمادة الوراثية الجيدة على شكل سلالات مبشرة أو أجيال انعزالية مستنبطة في ''أكساد'' والمؤسسات الأخرى للشروع في برامج تربية تلبي الاحتياجات المحلية.

- توفير الأصناف والسلالات المحسنة التي تتحمل الجفاف والملوحة وباقي الإجهادات البيئية والحيوية لتحل محل الأصناف المحلية المتدهورة.
- إعادة تأهيل مختبرات الدراسات الفسيولوجية المساعدة لبرامج التربية.
- رفع كفاءة الكوادر الفنية المحلية في مجال تربية المحاصيل الحقلية لمقاومة الإجهادات المختلفة.

المكونات والأنشطة:

- تنفيذ برنامج تربية متكامل لاستنباط سلالات وأصناف جديدة من القمح والشعير ذات إنتاجية عالية ومواصفات نوعية جيدة متأقلمة مع البيئات المحلية.

(برنامج في كل منطقة بيئية محددة).

- جمع وتوصيف المادة الوراثية المحلية بهدف توسيع القاعدة الوراثية والاستفادة منها في برامج التحسين الوراثي.
- تجهيز مختبرات إعداد برامج التربية واستكمال النواقص لإجراء الاختبارات الرئيسية المكملة لبرامج التربية.
- تدريب العناصر الفنية العراقية ورفع كفاءتها النظرية والعملية.

النتائج المتوقعة:

- زيادة إنتاجية محاصيل الحبوب (قمح وشعير) لا سيما في المناطق الجافة وشبه الجافة من خلال توفير الأصناف المحسنة واتباع الأساليب والتقانات الزراعية الحديثة.
- الحد من الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب ومشتقاتها.
- استثمار الأراضي المتملحة أو المياه الصالحة من خلال توفير الأصناف التي تتحمل الملوحة.

التكلفة الإجمالية التقديرية: ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة الأولى و ٥٠٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا لمتابعة تنفيذ برامج التدريب.

مشروع مسح وتنمية الثروة الحيوانية في العراق بعد الحرب

من الواضح أن البنى التحتية في وزارة الزراعة والري ومديرياتها ومحطاتها البحثية والإنتاجية قد دمرت كليا أو جزئيا مثلها مثل المركز القومي للبحوث (إباء) وكليات الزراعة والطب البيطري في كافة أنحاء البلد، نتيجة للعمليات الحربية التي تعرض لها العراق في آذار/مارس - نيسان/أبريل.

وعليه فإن العراق يحتاج إلى إعادة وبناء القدرات العلمية والفنية، وبناء هيكل جهازه الزراعي على أسس جديدة تؤدي إلى تطوير العمل الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي للوصول إلى إنتاجية وإنتاج على المستوى الدولي.

وهذه العمليات تحتاج إلى مؤسسات لديها الخبرة والقدرة على مساعدة الجهات المختصة في العراق على إعادة تسيير العمل الزراعي. وقد ساهم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة منذ إنشائه عام ١٩٧١ في تطوير العمل الزراعي في كافة مجالاته في دول عربية ومنها العراق. ويستطيع في هذه المرحلة أن يساهم مساهمة فعالة في تحقيق إعادة بناء قطاع الإنتاج الحيواني ضمن مشروع تنمية الثروة الحيوانية ومصادر الأعلاف وفق المجالات التالية:

١ - وضع الخطة الماسة والتنفيذية لبناء القدرات الفنية والعلمية للكوادر العاملة في مجال الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية وموارد الأعلاف والبحوث المتعلقة بها في الجهات ذات العلاقة في العراق.

٢ - مسح موارد الثروة الحيوانية وتوزعها وأهميتها وميزاتها النسبية في المناطق العراقية وسبل تنميتها.

٣ - مسح موارد الأعلاف وسبل تطويرها لتواكب عملية تنمية الثروة الحيوانية.

٤ - مسح مراكز ومحطات تربية الأغنام والماعز والأبقار والإبل والدواجن والخيول، ومراكز الصحة الحيوانية ومختبراتها ومعاملها ودراسة احتياجاتها وإعادة تأهيل اللازم منها وتطويرها وفقا لخطة تنمية قطاع الثروة الحيوانية في البلد.

٥ - تأمين الأعداد المناسبة والمحسنة من الأغنام والماعز والإبل والأبقار وأصول الدواجن والخيول العربية اللازمة عادة لتشغيل المراكز والمحطات اللازمة لتطوير التركيبات الوراثية وتحسين إنتاجية الوحدة الحيوانية، وتوزيع الحيوانات المحسنة على المربين.

٦ - المساهمة في التنفيذ والإشراف على العمليات المذكورة لمدة خمس سنوات.

التكلفة التقديرية: ستقدر تكلفة تنفيذ أنشطة هذا المشروع في ضوء نتائج دراسة المسح.

مشروع تنمية الموارد البشرية في قطاعي الزراعة والمياه

المبررات:

إذا كان الإنسان غاية التنمية، فإنه الوسيلة الفعالة لتنفيذ جهود التنمية، لذا كان لا بد من تأهيله وتدريبه ليكون قادرا على استيعاب التقنية وعاملا مؤثرا في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. ونظرا للظروف الصعبة التي رافقت عملية الحصار على العراق خلال أكثر من عشر سنوات، إضافة للحرب الأخيرة، فقد ساهم ذلك في عدم توافر الإمكانيات لإدخال مستجدات العلم والتقانة، إضافة إلى تشتت الكوادر الفنية في قطاعي الزراعة و المياه وربما فقد الكثير منها. وقد أضحت الحاجة ملحة لإعداد كوادر فنية عراقية مدربة في القطاعين المذكورين.

وحيث أن نقل التقانة والمعرفة والتقنية الملائمة للظروف العربية ومنها ظروف العراق هو أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية عمل المركز العربي، واعتماد هذا المحور على تنمية القوى البشرية العاملة في مجال التنمية الزراعية والبيئة والموارد المائية، فقد أقام عدة مراكز تدريبية متخصصة ومجهزة في دولة المقر ودرَّب آلاف الكوادر الفنية في مختلف مجالات عمله، وبالإمكان أن ينفذ برنامجا واسعا لتدريب الكوادر الفنية العراقية بما ينسجم مع الوضع الحالي للعراق بعد الحرب وبما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الزراعية وتطوير خبرات ومعارف القوى البشرية في المجالات التالية:

مجالات التدريب:

- **في مجال الأراضي واستعمالات المياه:**

- استخدام التقنيات الحديثة في مراقبة التصحر ومكافحته.
- جدولة الري والتسميد بالري بالرذاذ باستخدام أنظمة الري الحديثة.
- استخدام المياه متعددة النوعية.
- استخدام التقنيات الحديثة في مسح موارد الأراضي واستعمالاتها وإعداد الخرائط الغرضية.
- إعداد خرائط تدهور الأراضي وتقييم حالات التدهور المختلفة.
- استصلاح الأراضي المتأثرة بالملوحة.

- تحليل التربة والمياه والنبات.

• **في مجال الموارد المائية:**

- تنظيم شبكات الرصد وربطها مع قواعد المعلومات ومعالجة بيانات ومعطيات الرصد المائي.
- تقانات حصاد مياه الأمطار.
- النمذجة الرياضية للمياه الجوفية والسطحية.
- إعداد مصورات قابلية الأوساط المائية الجوفية للتلوث.
- تفسير معطيات النظائر البيئية.

• **في مجال الثروة الحيوانية:**

- إدارة مزارع الإنتاج الحيواني.
- التحسين الوراثي للحيوانات.
- إنشاء واستخدام قواعد بيانات التحسين الوراثي للحيوانات.
- التلقيح الاصطناعي.
- نقل الأجنَّة.
- إنتاج الإبل.
- تغذية الحيوان.
- تشكيل العلائق الاقتصادية للحيوانات الزراعية.
- تغذية الحيوانات الرعوية وتقدير الحمولات الحيوانية في المراعي الطبيعية.
- تحليل مواد العلف.
- تصنيع وحفظ المواد العلفية.
- تصنيع مشتقات الحليب وتسويقها.
- الرعاية الصحية للحيوان.

• **في مجال تنمية المرأة الريفية:**

- رعاية الأغنام والماعز.
- رعاية الأبقار.
- تربية الدواجن وتسويق منتجاتها.
- تصنيع الحليب وتسويق منتجاته.
- الصناعات اليدوية لمنتجات الجلود والوبر والصوف وتسويقها.

- **في مجال الإنتاج النباتي:**

- تربية محاصيل الحبوب (القمح والشعير).
- إكثار بذار محاصيل الحبوب (القمح والشعير).
- نقل التكنولوجيات للمزارعين.
- إعادة تأهيل المراعي الطبيعية المتدهورة وطرق استثمارها.
- إنشاء وإدارة مشاتل الأشجار المثمرة.
- استزراع المناطق المدمرة من حقول النخيل.

التكاليف التقديرية: تكلفة المتدرب داخل العراق في اليوم الواحد ١٠٠ (مائة) دولار من دولارات الولايات المتحدة وتكلفة المتدرب خارج العراق في اليوم الواحد ١٥٠ (مائة وخمسون) دولارا من دولارات الولايات المتحدة ما عدا بطاقة السفر.

٣ - مشاريع وأنشطة متفق على تنفيذها قبل الحرب:

إضافة لما سبق من مشاريع مقترحة يمكن للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة تنفيذها في العراق، هناك مشاريع وأنشطة تم الاتفاق بين وزارة الزراعة والمركز العربي على تنفيذها وذلك خلال زيارة وفد المركز العربي للعراق خلال الفترة ١-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وهي:

- دعم المركز العربي لبحوث الفاكهة من خلال تزويد الشركة العامة للبستنة والغابات بالمصادر الوراثية الموثوقة لبعض أنواع اللوز والزيتون والبلح على شكل بذور وشتلات.
- إقامة برامج بحثية مشتركة في مجال تربية وتحسين محصولي القمح والشعير واستصلاح الأراضي المتملحة واستخدام المياه المالحة والعادمة في الزراعة.

- تزويد الوزارة بنظام قاعدة للمعلومات الخاصة بمراقبة المياه الجوفية.
- تدريب الكوادر الفنية العراقية في مقر المركز العربي وفي بغداد على عدد من المجالات المتعلقة بأشجار الفاكهة وإدارة موارد التربة واستخدام النماذج الرياضية في تخطيط وإدارة الموارد المائية، ونظم المعلومات الجغرافية... .
- تنفيذ برنامج لتحسين إنتاج الأغنام العواسي والماعز الشامي في العراق، يلتزم المركز من خلاله بتقديم الموارد الوراثية المحسنة والتجهيزات اللازمة والتدريب والإشراف الفني.
- يسعى المركز العربي للمساهمة في تنفيذ مشروع تنموي في العراق وهو مشروع ''حفظ الموارد المائية وإدارة الزراعة المستدامة في المناطق المطرية في العراق'' متوقع تنفيذه بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وفي إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، وقد أُبديت رغبة المركز في المشاركة في هذا المشروع من خلال رسالته الموجهة إلى معالي وزير الزراعة العراقي رقم ٤١٥/ص ف ق بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الأخطار التي تهدد القطاع الزراعي في العراق ومقترحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية للدعم والتخفيف من الأضرار

تتعدد الأخطار المتوقعة على القطاع الزراعي في العراق نتيجة الحرب الأخيرة، ولعل من أهمها:

أولا – انتشار مسببات الأمراض الحيوانية

نتيجة لتوقف برامج المكافحة والوقاية من مسببات الأمراض الحيوانية، وعدم توافر اللقاحات والأدوية اللازمة للوقاية والمعالجة، فإنه من المتوقع أن يحدث انتشار مفاجئ للعديد من الآفات والأمراض الحيوانية للثروة الحيوانية في العراق، والتي تتجاوز ٨ ملايين رأس من الماشية بأنواعها المختلفة. ومما يزيد الأمر خطورة أن معظم هذه الأمراض والأوبئة الحيوانية تصيب الإنسان، كما أن الخطر لا يقتصر على العراق، بل يهدد دول الجوار العربية وغير العربية. ومن المتوقع أيضا أن تحدث حالات مرضية أو انتشار لآفات تسجل لأول مرة في العراق أو في المنطقة، كما حدث من انتشار للدودة الحلزونية على أثر حرب الخليج الأولى، حيث ما زالت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تكافح هذا الوباء حتى الآن من خلال مشروع

أعد لهذه الغاية، يشمل بالإضافة إلى العراق جميع دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى كل من الأردن وسوريا وإيران.

ومن أهم المسببات المرضية أو الآفات الحشرية المؤثرة على صحة الإنسان والمتوقع انتشارها على نطاق واسع ما لم تتخذ إجراءات وقاية عاجلة لها: الحمى القلاعية، جدري الضأن والماعز، طاعون المجترات الصغيرة، التهاب الأنف والالتهاب الرغامي المعدي البقري، الحمى البقرية الوبائية، داء البروسيلات، السل (الدرن)، الحمى الفحمية (الجمرة الخبيثة)، داء الثايليريا، التهاب الضرع المايكوبلازمي في البقر، وحمى القرم النزفية.

وتقترح المنظمة العربية للتنمية الزراعية للتخفيف من الأخطار المتوقعة لانتشار مسببات الأمراض الحيوانية ضرورة اتخاذ التدابير التالية:

١ - توفير الأمصال واللقاحات اللازمة لكل نوع من أنواع الأمراض المذكورة لغرض تلقيح الحيوانات للوقاية واتخاذ الإجراءات اللازمة للمعالجة الفورية عند اكتشاف أي حالة مرضية.

٢ - إعادة تأهيل كافة المستوصفات البيطرية ودعمها بالمستلزمات الطبية والبشرية لغرض إجراء عمليات تلقيح الحيوانات والكشف عن أي حالات مرضية يتم الإبلاغ عنها ومعالجتها الفورية حين حدوثها. وتؤكد المنظمة في هذا الصدد على ضرورة تنسيق الجهود والتعاون المشترك بين المنظمات العربية والدولية والبلدان المجاورة لأداء هذه المهام.

ثانيا - انتشار الآفات الزراعية النباتية

هناك أخطار تهدد المحاصيل الزراعية الأساسية نتيجة للأوضاع الراهنة في العراق، وأهم تلك المحاصيل الحبوب، التي تقدر المساحة المزروعة بها في هذا الموسم في العراق بحوالي ٤ ملايين هكتار، والتمور التي يقدر إنتاجها بحوالي ٩٠٠ ألف طن سنويا، والخضروات التي تقدر المساحة المزروعة بحوالي ٣٥٢ ألف هكتار وإنتاجها بحوالي ٤,٢ ملايين طن، والفواكه والبذور الزيتية وغيرها من المحاصيل الأخرى.

ونتيجة لعدم وجود برامج أو حملات للمكافحة، فإن احتمالات انتشار عدد من الآفات الحشرية الخطيرة فيما يتعلق بمحاصيل الحبوب والتمور مؤكدة وبوجه خاص الآفات التالية:

١ - حشرة السونة التي تصيب حقول القمح والشعير، إذ عادة ما كانت تجري المكافحة بالمبيدات الحشرية باستعمال أسطول من الطائرات الزراعية، وعلى نطاق واسع، وذلك ضمن حملة تقوم بها وزارة الزراعة العراقية بالتعاون مع برنامج النفط مقابل الغذاء خلال السنوات السابقة.

٢ - حشرتا الدوباس والحميرة التي تصيب النخيل، وهي تحتاج أيضا إلى حملة واسعة للمكافحة وتوفير مستلزماتها للرش بالمبيدات على كافة مناطق زراعة النخيل، ويستعمل فيها أيضا أسطول من الطائرات الزراعية. وعدم إجراء المكافحة في الوقت المناسب سيؤدي إلى خسارة مباشرة على ثروة النخيل بالعراق تمتد آثارها إلى السنوات القادمة.

ومن المتوقع في ظل الظروف الراهنة ألا تجرى هذه العملية لحاجتها إلى الطيران المدني والمبيدات والكوادر الزراعية، وجميع هذه الأعمال تحتاج إلى دعم ومساعدة من المنظمات الدولية لإنجازها، **ويمكن للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المساهمة في تقديم معونات طارئة عينية في صورة مبيدات بعد تقدير الاحتياجات الفورية اللازمة منها.**

ثالثا - تلف وفقدان المخزونات من المستلزمات الإنتاجية والخدمية:

وتشمل الأضرار المتوقعة في هذا المجال ما يلي:

- تلف وفقدان المستلزمات الإنتاجية والمواد الزراعية.
- تلف وفقدان المبيدات اللازمة للسيطرة على الآفات الزراعية.
- تلف المخزون من المضادات الحيوية.

وبطبيعة الحال، فإن النقص في هذه المدخلات الإنتاجية سوف يؤثر على إمكانيات الزراعة في الموسم القادم، كما يمكن أن تترتب عليه كوارث مرضية واسعة النطاق إقليميا.

وتقترح المنظمة العربية للتنمية الزراعية إعداد مشروع طارئ للمساهمة في توفير المواد الأساسية للزراعة والوقاية بعد تحديد الاحتياجات الدقيقة والحرجة منها بالتعاون مع المؤسسات والصناديق الإنمائية التمويلية العربية والإقليمية والدولية.

رابعا – التلوث البيئي

١ – تلوث المياه:

تقدر المياه السطحية المتاحة للعراق بنحو ٤٤ مليار متر مكعب، ويشمل التلوث مياه نهري دجلة والفرات وشط العرب، ويُتوقع أن يتسبب في موت كميات كبيرة من الأسماك أو تلوثها. ونظرا لخطورة هذا الوضع على الثروة السمكية والصحة العامة، فإنه لا بد من قيام تعاون إقليمي مع دول الجوار المشاركة في حوض النهرين للتخلص من المياه الملوثة عن طريق زيادة المنسوب في النهرين بغرض تصريف أكبر كمية منها إلى شط العرب جنوب العراق ومن ثم إلى البحر. وبطبيعة الحال فإن الأخطار لا تنسحب فقط على الثروة السمكية من جراء التلوث، بل إن المياه لأغراض الشرب للإنسان والحيوان ولأغراض الري أصبحت معرضة لذات الأسباب.

ومن المقترح قيام خبراء المنظمة بالتعاون مع الخبرات الوطنية والمنظمات النظيرة الدولية وخبراء منظمة الصحة العالمية بالكشف عن حالات ومواقع التلوث في المياه وتحديد المتطلبات.

كما تقترح المنظمة البدء بصفة فورية في تنفيذ برنامج للتوعية بهذه الأخطار المؤثرة على الصحة العامة والصحة الحيوانية.

٢ – تلوث التربة:

وهو من بين الأخطار الكبيرة التي يحتاج التعامل معها إلى برامج متوسطة وطويلة الآجال بالتعاون بين مختلف الأطراف المعنية سواء المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة أو برامج الإعمار والدعم الدولي من الأمم المتحدة.

٣ – تلوث الهواء:

هذه المشكلة ستؤثر على صحة الإنسان والحيوان والثروة النباتية والحراجية والحياة البرية، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر والسريع على نحل العسل الذي يعتبر من أشد الحشرات حساسية لدخان الحرائق بأنواعها. ويحتاج الأمر إلى مشروعات لإعادة تأهيل أنشطة تربية نحل العسل بالتعاون بين المنظمة والجهات المعنية محليا.

خامسا – فقدان أو تلف محاصيل الحبوب الموجودة في الحقول الزراعية

يمكن أن تتعرض محاصيل الحبوب الشتوية الموجودة في الحقول حاليا، وفي مقدمتها القمح والشعير، لكارثة، ذلك أنها تحتاج إلى حصاد عاجل يبدأ من جنوب العراق في هذا

الشهر وينتهي خلال شهر تموز/يوليه في شمال العراق، الأمر الذي يتطلب تدخلا فوريا من جميع الجهات ذات العلاقة.

وفي ضوء ما سبق تقترح المنظمة العربية للتنمية الزراعية الآليات والإجراءات التنفيذية التالية:

١ - تيسير قيام بعثة فنية مشتركة من خبراء المنظمة والجهات الأخرى ذات العلاقة للوقوف على حجم الأضرار ومجالاتها ومواقعها، وذلك بصفة عاجلة وبالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتسهيل إنجاز هذه المهمة.

٢ - قيام المنظمة بإعداد وثائق مشروعات طارئة خاصة للتصدي للأخطار المحتملة في المجالات الزراعية والبيئية والسكانية المختلفة في ضوء نتائج التقارير الميدانية للبعثة الفنية.

٣ - استقطاب الدعم والتمويل اللازم للتنفيذ الفوري لهذه المشروعات، سواء من المؤسسات العربية والإقليمية والدولية والبرامج الدولية لإعمار العراق، بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام بالقضايا الزراعية والبيئية.

تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

تصور لما يمكن أن تقوم به (أوابك) لمساعدة العراق

أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، كمنظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، وذلك باتفاقية خارج مظلة الجامعة العربية، بين أقطار عربية تمتلك وتصدر البترول، بهدف التعاون في ما بينها، وتوحيد جهودها لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية في شتى مجالاتها، وللإفادة من مواردها وإمكاناتها لإقامة المشاريع المشتركة، وخلق صناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي.

وقد تم الاتفاق على إنشاء المنظمة والتوقيع على ميثاقها بين الأقطار المؤسسة لها وهي: المملكة العربية السعودية، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (المملكة الليبية) آنذاك، ودولة الكويت، التي اختيرت مقرا للمنظمة. وانضم إلى المنظمة بعد تأسيسها ثمانية أقطار عربية في مواقيت مختلفة، كان من بينها جمهورية العراق في عام ١٩٧٢. ومنذ انضمامها للمنظمة في ذلك العام، واصلت المشاركة في الاجتماعات السنوية لمجلس وزراء المنظمة، الذي يمثل السلطة العليا للمنظمة، ويرسم سياستها العامة، ويوجه

نشاطها، ويضع القواعد التي تسير عليها، كما استمرت في المشاركة في المكتب التنفيذي للمنظمة الذي يساعد مجلس الوزراء في الإشراف على شؤون المنظمة.

ولو تأملنا الوضع الحالي لصناعة النفط في العراق، نجد أن قدرة قطاع النفط العراقي على إعادة تأهيله ذاتيا هي أفضل من قدرة القطاعات الأخرى، فالأضرار التي لحقت به من جراء العمليات العسكرية وما تلاها من سلب ونهب خفيفة نسبيا، ولم يتعد عدد الآبار المنتجة المحترقة العشرة من بين عدة آلاف من الآبار، والمعلومات المتعلقة بها سَلمت من أحداث السلب التي تعرضت لها شركتا نفط الشمال ونفط الجنوب، كما أن وزارة النفط في بغداد لم تطلها الحرائق التي كانت مصير غيرها من الوزارات، وكذلك بالنسبة لمنشآت الإنتاج وأنابيب النقل ومصانع التكرير الثلاث الرئيسية: بيجي في الشمال والدورة في الوسط والبصرة في الجنوب. والعنصر الأهم هو وجود حوالي ٤٥ ألف عراقي يعملون في مجال النفط في جميع التخصصات، الأمر الذي سيسهل مزاولة نشاط هذا القطاع الهام عندما يستتب الوضع بالنسبة للقرار السياسي وشرعيته الدولية. والجدير بالذكر أن بعض المنشآت الحساسة في مجال الإنتاج والتكرير في حاجة ماسة إلى التحديث كنتيجة للقصف الذي تعرضت له في يناير ١٩٩١ والحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق لاحقا. ومن حسن الحظ أن الإمكانات المالية للقيام بجزء مهم من التجديد المطلوب متوافرة في الأرصدة المتراكمة لدى الأمم المتحدة الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وتبلغ حصة قطاع النفط منها ٣,١ مليارات دولار، وللعلم فإن احتياطيات النفط المؤكدة في العراق تبلغ ١١٥ مليار برميل وقد تصل إلى ٣٧٠ مليار حسبما ترده المنشورات النفطية المتخصصة.

إن الطاقات الإنتاجية لحقول النفط في العراق قبل الحرب كانت في حدود ٢,٦ مليون برميل في اليوم، وكان العراق يستهلك منها ٥٠٠ ألف برميل يوميا والباقي يخصص للتصدير. إلا أن صادرات العراق متوقفة حاليا لحين إجراء بعض الإصلاحات في مرافق الشحن بالنسبة لنفط الجنوب وفتح الخط العراقي – السوري الذي أغلقته القوات الأمريكية وعودة ضخ النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي الذي امتلأت صهاريج الخزن فيه بسبب عزوف شركات النفط العالمية عن استلام وتحميل النفط بدون الحصول على تفويض بيع صادر عن الجهاز الحكومي المركزي العراقي للمبيعات (SOMO).

والوضع القانوني الدولي هو العامل الأهم في تقرير استئناف تصدير النفط العراقي، ومن أهم جوانبه ضرورة وجود حكومة وطنية معترف بها دوليا والحسم في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحظر الاقتصادي على العراق والمطالبات والتعويضات التي أقرها مجلس الأمن. وكان ما يصدره العراق في الآونة الأخيرة من النفط في منأى عن المصادرة لكونه

ينضوي تحت شرعية برنامج النفط مقابل الغذاء. أما بالنسبة لتطوير الحقول الجديدة في العراق فمصيره ينتظر البت في شرعية إعادة النظر في العقود التي وقعتها الحكومة السابقة في العراق مع شركات من دول عديدة منها الاتحاد الروسي وإسبانيا وإيطاليا والصين وفرنسا.

هذا هو الوضع الحالي لصناعة النفط في العراق، أما فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمة لمساعدة العراق في الوقت الراهن، إذا ما طلبت منها ذلك سلطة وطنية معترف بها في العراق، فالعراق، كما هو معروف، عضو في المنظمة، ويمكن للمنظمة تقديم العون له في إطار ممارستها لنشاطها، وفقا لروح ونصوص اتفاقية إنشائها كما هو الحال بالنسبة للأقطار الأعضاء الأخرى. ولعل مما يسهل ذلك أن الثروة النفطية العراقية، كما أسلفنا، هي المصدر الوحيد الذي تحقق له قدر كبير من الحماية من الدمار والتخريب، كما أن العراق قد حظي، بحمد الله، بثروة نفطية مدعومة باحتياطي وافر، وبكوادر ذات تأهيل علمي على مستوى عال.

لقد رسمت المنظمة لنشاطها مجالين، يتعلق أولهما بالتعاون والتنسيق لخدمة الأقطار الأعضاء، ويتمثل ذلك في تبادل المعلومات، وفي عقد الندوات المتخصصة التي يشارك فيها خبراء الأقطار الأعضاء مع خبراء آخرين، وفي إيجاد الحلول للمشاكل التقنية والفنية التي تواجه الصناعة البترولية في الأقطار الأعضاء، إضافة إلى أنشطة الإعلام والتوثيق.

ويمكن للمنظمة في هذا الإطار أن توفر للعراق المعلومات والبيانات الموجودة لديها في بنك المعلومات، وأن ترفق بها ما تطلبه من المطبوعات الصادرة عن الأمانة العامة، وأن تمكن العراق من الاستفادة مما هو متوافر من كتب ودوريات ومراجع في مكتبتها. وبناء على طلب العراق، يمكن المشاركة مع فرق العمل الفنية في ما يتعلق بالمشاكل التقنية التي تواجهها سواء في مراحل الاستكشاف أو الإنتاج أو الصناعات اللاحقة، وإعداد الدراسات التي تتعلق بالصناعة البترولية.

ويتمثل المجال الثاني في ممارسة المنظمة لنشاطها عن طريق الاستفادة من المشروعات المنبثقة عن المنظمة، وهي الشركة العربية البحرية لنقل البترول ومقرها دولة الكويت، وهي تقوم بجميع عمليات النقل البحري للمواد الهيدروكربونية، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن في دولة البحرين، وهي تعمل في مجال بناء وإصلاح وصيانة جميع أنواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري الأخرى المتعلقة بنقل المواد الهيدروكربونية وغيرها، والشركة العربية للاستثمارات البترولية في المملكة العربية السعودية، وهي تسهم في تمويل المشروعات والصناعات البترولية، والنشاطات المتفرعة والمرتبطة بهذه المشروعات والصناعات، والشركة العربية للخدمات البترولية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية

الاشتراكية العظمى، وهي تقدم خدمات تعمل على النهوض بالصناعة البترولية. والجدير بالذكر أن العراق يساهم في جميع هذه الشركات، التي تمارس نشاطها، وتباشر أعمالها بصفة مستقلة من خلال مجالس إدارتها، ويمكن للعراق استكشاف فرص الاستفادة من هذه الشركات، ومن روافدها كالشركة العربية للحفر وصيانة الآبار في الجماهيرية الليبية، وهي تقوم بعمليات الحفر البري والبحري، وصيانة الآبار، وحفر أبار المياه، إضافة إلى العمليات الفنية الأخرى المصاحبة لعمليات الحفر، والشركة العربية لجس الآبار في جمهورية العراق، وهي تتخصص في تنفيذ عمليات جس الآبار، واكتشاف وتطوير الحقول النفطية، والشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي في الجماهيرية الليبية، وهي تقوم بعمليات المسح الجيوفيزيائي، والشركة العربية لكيماويات المنظفات في جمهورية العراق، وهي تمتلك ثلاثة خطوط إنتاجية في مجمع المعالجة القلوية للبترين في المستقيم.

إضافة إلى هذه الشركات، فإن معهد النفط العربي للتدريب الذي أنشأته المنظمة في جمهورية العراق يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في إعداد المدربين والكوادر الإدارية والفنية والقيادات في مختلف مجالات الصناعة النفطية، وبإعداد البحوث والدراسات المتعلقة بمنهجية وأساليب التعليم والتدريب. وبعبارة أخرى فإننا نعتقد أن منظمتنا يمكن أن تلعب دورها الطبيعي في مساعدة العراق بتوجيهات مجلس وزرائها الذي يشارك فيه وزير النفط العراقي.

تقرير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

١ - إجراء المسوحات الصناعية والتعدينية.

٢ - تقديم معونات فنية للصناعات القائمة.

٣ - تأهيل الكوادر الفنية العاملة في المنشآت الصناعية من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة، والتدريب الصناعي النوعي.

٤ - إجراء دراسات الجدوى والدراسات التشخيصية للمشاريع الصناعية.

٥ - المعلومات الصناعية.

٦ - المواصفات والمقاييس.

٧ - دراسات لتحسين الكفاءة الإنتاجية في المشاريع الصناعية القائمة.

٨ - دعم القطاع الصناعي الخاص.

٩ - المساعدة في إعادة تأهيل قطاع الكهرباء.

١٠ - دعم الصناعات التقليدية.

١١ - المساعدة في إعادة تأهيل قطاع الاتصالات.

١٢ - دعم مراكز البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعة.

وتفضلوا معالي الأمين العام بقبول فائق التقدير والاحترام.

(توقيع) طلعت **بن ظافر**
المدير العام

محضر الاجتماع الحادي عشر للجنة التنسيق لعام ٢٠٠٣
المعقود يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٣/٤/٢١

بتوجيه من سعادة المهندس طلعت بن ظافر المدير العام عقدت لجنة التنسيق اجتماعها الحادي عشر في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٣/٤/٢١ لمناقشة ما يمكن أن تقوم المنظمة بتنفيذه من مشروعات في العراق بعد الحرب في مجالات اختصاصاتها، وباعتبارها بيت خبرة وتقديم مقترحات بخصوص ذلك إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بهدف رفع تقرير موحد من الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة ذلك في إطار تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٠ برئاسة معالي السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وحضره رؤساء مؤسسات العمل العربي المشترك. وقد ترأس اجتماع لجنة التنسيق السيد باسم أبو شيخة، مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية وحضره كل من السادة:

- السيد عبد المنعم محمد محمود — مدير مركز المعلومات الصناعية
- المهندس أحمد عباس — مدير إدارة الاستشارات والتطوير الصناعي
- المهندس المنير أبو صبيع — مدير إدارة الثروة المعدنية
- الدكتور محمد الهواري — المشرف على إدارة الدراسات والتكامل الصناعي
- المهندس محمود خصاونه — مدير أول بمركز المواصفات والمقاييس
- السيد أحمد طه — مكتب التخطيط والمتابعة

وقد أدلى السادة أعضاء اللجنة بآرائهم حول الكيفية التي يمكن للمنظمة التعامل بها للمساهمة في إعمار ما دمرته الحرب على العراق، مع التأكيد على أن وضع خطة قابلة

للتنفيذ يتطلب وجود سلطة مركزية في العراق يمكن التعامل معها، والقيام بإجراء مسح شامل للواقع في العراق في مجالات الصناعة والتعدين والتقييس، لمعرفة احتياجات العراق في هذه المجالات.

وتقترح اللجنة أن تساهم المنظمة بتنفيذ الموضوعات التي تم الاتفاق عليها في محضر الاجتماع العاشر للجنة التنسيق والواردة لاحقا، وقد تم تكليف الإدارات المختصة بإعداد ورقات للموضوعات تتضمن:

١ - الأهداف.

٢ - المبررات.

٣ - وصف المشروع.

٤ - المخرجات.

٥ - التكلفة التقديرية.

وتسليمها لمكتب التخطيط والمتابعة في موعد أقصاه يوم الخميس الموافق ٢٠٠٣/٤/٢٤، كما يلي:

	الموضوعات	الإدارة
١	المساعدة في إجراء المسوحات الصناعية والتعدينية في العراق، وكذلك عمليات الاستكشاف والاستخراج المنجمي	إدارة الاستشارات والتطوير الصناعي
٢	تقديم المعونات الفنية للمنشآت الصناعية القائمة في المجالات المختلفة	إدارة الاستشارات والتطوير الصناعي
٣	تأهيل الكوادر الفنية العاملة في المنشآت الصناعية العراقية من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة، والتدريب الصناعي النوعي	إدارة الاستشارات والتطوير الصناعي
٤	القيام بإعداد دراسات الجدوى الأولية للمشاريع الصناعية وكذلك القيام بإعداد الدراسات التشخيصية وغيرها	إدارة الدراسات والتكامل الصناعي
٥	المساعدة في إعادة تأهيل البحث والتطوير الصناعيين	إدارة الاستشارات والتطوير الصناعي
٦	توفير المعلومات الصناعية والتكنولوجية	مركز المعلومات الصناعية
٧	توفير المواصفات والمقاييس العربية والدولية	مركز المواصفات والمقاييس
٨	القيام بدراسات تحسين الكفاءة الإنتاجية للمشاريع القائمة	إدارة الاستشارات والتطوير الصناعي

	الموضوعات	الإدارة
٩	مساعدة القطاع الخاص في جمهورية العراق للاضطلاع بدور فاعل في إعادة تأهيل المنشآت الصناعية العراقية والقيام بمشاريع جديدة	إدارة الاستشارات والتطوير الصناعي
١٠	المساعدة في إعادة تأهيل قطاع الكهرباء	إدارة الدراسات والتكامل الصناعي
١١	المساعدة في إعادة تأهيل قطاع الاتصالات	إدارة الدراسات والتكامل الصناعي
١٢	دعم قطاع الصناعات التقليدية	إدارة الاستشارات والتطوير الصناعي

باسم أبو شيخة	يعتمد
مدير	طلعت بن ظافر
إدارة الشؤون الإدارية والمالية	المدير العام

اسم المشروع: إجراء المسوحات الصناعية والتعدينية

الأهداف:

- الوقوف على الوضع الصناعي أو التعديني الراهن في العراق.
- تشخيص العقبات التي تحول دون تطور القطاع الصناعي أو التعديني واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.
- استنباط عدد من فرص الاستثمار الجديدة.
- تحديث قواعد المعلومات المتوافرة.

المبررات:

- عدم إجراء مسوحات صناعية وتعدينية في العراق منذ فترة طويلة نتيجة الحصار الذي كان مفروضا على العراق منذ عام ١٩٩٠.
- تدمير عدد لا يستهان به من المنشآت الصناعية نتيجة للحرب الأخيرة.

وصف المشروع: يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الجهات المعنية في العراق حسب المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: يتم فيها تصميم الاستمارات الخاصة بالمسوحات، واختيار العدادين وتدريبهم، وتشكيل فرق المسح، وتوزيع الاستمارات وجمعها وترتيبها ميدانيا، وأخيرا تصنيف البيانات وتحليلها إحصائيا.
- المرحلة الثانية ويتم فيها شرح وتوضيح المواضيع الخاصة بدراسة البيانات واستخراج المؤشرات وإعداد دراسات قطاعية وتحليل مؤشراتها وكذلك تحديد سياسات

واستراتيجيات التنمية الصناعية المستقبلية وتشخيص عدد من الفرص الاستثمارية وإعداد ملفات صناعية لها إضافة إلى وضع جدول زمني للتنفيذ.

مخرجات المشروع:

- تدريب كوادر ونية على إعداد وتحديث المسوحات الصناعية والتعدينية.
- دراسة شاملة للقطاعات الصناعية المختلفة.
- دراسات قطاعية مختارة.
- تشخيص عدد من فرص الاستثمار.
- إعداد قواعد معلومات محدثة.

التكلفة التقديرية للمشروع: مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

كشف بالمشروعات المقترحة من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين للمساهمة في تنفيذها في العراق مع تكلفتها التقديرية

	اسم المشروع	التكلفة التقديرية بدولارات الولايات المتحدة
١ -	إجراء المسوحات الصناعية والتعدينية	١ ٠٠٠ ٠٠٠
٢ -	تقديم معونات فنية للصناعات القائمة	٧٠٠ ٠٠٠
٣ -	تأهيل الكوادر الفنية العاملة في المنشآت الصناعية من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة، والتدريب الصناعي النوعي.	٨٠٠ ٠٠٠
٤ -	دراسات الجدوى والدراسات التشخيصية للمشاريع الصناعية.	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
٥ -	المعلومات الصناعية.	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
٦ -	المواصفات والمقاييس.	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
٧ -	دراسات لتحسين الكفاءة الإنتاجية في المشاريع الصناعية القائمة.	٨٠٠ ٠٠٠
٨ -	دعم القطاع الصناعي الخاص.	٨٠٠ ٠٠٠
٩ -	المساعدة في إعادة تأهيل قطاع الكهرباء.	٣ ٦٠٠ ٠٠٠
١٠ -	دعم الصناعات التقليدية	٨٠٠ ٠٠٠
١١ -	المساعدة في إعادة تأهيل قطاع الاتصالات.	٤ ٨٠٠ ٠٠٠
١٢ -	دعم مراكز البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعة.	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
	المجموع	٢٣ ٣٠٠ ٠٠٠

اسم المشروع: تقديم معونات فنية للصناعات القائمة

الأهداف:

- تقديم الاستشارات الفنية الميدانية لعدد من المنشآت الصناعية والتعدينية القائمة بهدف إعادة تأهيلها وتطوير أدائها.

المبررات:

- معاناة معظم المنشآت الصناعية العراقية القائمة من العديد من المشاكل في المجالات الإنتاجية والفنية والإدارية نتيجة لظروف الحرب والحصار.

وصف المشروع: يتم تنفيذ هذا المشروع كما يلي:

- تحديد عشرين منشأة صناعية بالتعاون مع الجهات المعنية في العراق لدراسة المشاكل التي تعاني منها ومن ثم اختيار الخبراء المناسبين لإعداد الدراسات اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل.
- مناقشة المقترحات التي خرجت بها الدراسات مع المعنيين في المنشآت الصناعية ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها.

مخرجات المشروع:

- ٢٠ دراسة في منشآت تعاني من مشاكل في مجالات (الإنتاج، الإدارة، التسويق، مشاكل فنية ... الخ).
- وضع عدد من أنظمة وأدلة العمل في مجال التخطيط والسيطرة على الإنتاج، والمواد، والتشغيل، والصيانة، والتخزين، والتكاليف، واستغلال المواد، والجودة، ... الخ.

التكلفة التقديرية للمشروع: ٠٠٠ ٧٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

اسم المشروع: تأهيل الكوادر الفنية العاملة في المنشآت الصناعية من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة والتدريب الصناعي النوعي

الأهداف:

- إعادة تدريب عدد من الكوادر الفنية العاملة في المشاريع الصناعية العراقية لرفع مستويات خبرتها وأدائها.

- اطلاع المشاركين في البرامج والدورات التدريبية على آخر التطورات في مجال تخصصها.
- تبادل الخبرات بين المشاركين والتعرف على المشاكل التي يواجهونها في أعمالهم واقتراح الحلول المناسبة لها.

المبررات:

- النقص الحاد في الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة العاملة في القطاع الصناعي وانخفاض مستوياتها نتيجة للحصار الذي كان مفروضا على العراق منذ فترة طويلة إضافة لهجرة العديد من الكوادر الفنية المدرية إلى خارج العراق.
- مواكبة التطورات العلمية الحديثة التي طرأت في المجال الصناعي.

وصف المشروع: يتم تنفيذ المشروع من خلال:

- تنفيذ دورات تدريبية قطرية متخصصة للعاملين في المنشآت الصناعية العراقية في عدة مجالات تحددها الجهات العراقية المعنية.
- تنظيم برامج تدريب صناعي نوعي لعدد من الكوادر الفنية في مجالات صناعية معنية تحددها الجهات العراقية المستفيدة.

مخرجات المشروع:

- تنفيذ عشرين دورة تدريبية في موضوعات مختلفة.
- تدريب مائة كادر تدريبا صناعيا نوعيا في عدد من الفروع الصناعية.

التكلفة التقديرية للمشروع:

- تكلفة الدورات التدريبية: في حدود ٥٠٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة بواقع خمسة وعشرون ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل دورة.
- تكلفة التدريب الصناعي النوعي في حدود ٣٠٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة بواقع ثلاثة آلاف دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل متدرب.

المجموع: ٥٠٠ ألف دولار + ٣٠٠ ألف دولار = ٨٠٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة

اسم المشروع: دراسات الجدوى والدراسات التشخيصية للمشاريع الصناعية

الأهداف:

بداء على ما تقدم، فإن عملية إعمار الصناعة العراقية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب منها الإصلاح والتأهيل وإعادة البناء.

ويتطلب ذلك إجراء دراسات تشخيصية للمصانع القائمة للوقوف على حالتها وما تتطلب من إجراءات الإعمار إضافة إلى دراسات جدوى لتأهيلها تقنيا لتدخل مرحلة الإنتاج بمواصفات مناسبة.

المبررات:

عانت المشاريع الصناعية العراقية أثناء فترة الحصار من العديد من المشاكل الناتجة عن عدم توافر قطع الغيار وعدم توافر المواد الأولية المناسبة إضافة إلى تقادم التقنيات المستعملة وعدم مواكبتها للمواصفات الصحية والأمان والسلامة والبيئة. ونتيجة لتلك العوامل تقلص أو توقف نشاط العديد من المصانع ومنها عدد من المصانع التي كانت تنتج المستلزمات الأساسية للمواطن ومن ضمنها مصانع الغذاء والكساء والدواء ومواد البناء ...

وقد تم خلال الحرب الأخيرة التي شنتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على العراق وعمليات النهب والسلب والفوضى التي تلت أيام الهجوم تدمير ما تبقى من البنية الصناعية العراقية.

المخرجات:

إعداد عدد من الدراسات التشخيصية ودراسات الجدوى في الفروع الصناعية ذات الأولوية والتي تخدم إنتاج الغذاء والدواء والكساء ومواد البناء.

التكلفة التقديرية:

- إعداد ١٠ دراسات تشخيصية بواقع ٥٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل دراسة = ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار.
- إعداد ١٠ دراسات جدوى بواقع ٢٥٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل دراسة = ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

اسم المشروع: المعلومات الصناعية

الأهداف:

يهدف المشروع إلى إعادة بناء مركز المعلومات الصناعية الرئيسي في وزارة الصناعة العراقية بالإضافة إلى مراكز المعلومات الصناعية الفرعية في المؤسسات الصناعية في القطاعات المختلفة وتجميع المعلومات المطلوبة والوثائق التي يمكن توفيرها على النطاق المحلي والإقليمي والدولي من خلال المنظمات المختلفة التي توجد لديها معلومات عن الصناعة في العراق.

المبررات:

إن الحرب والنهب اللذين تعرضت لهما وزارات ومؤسسات العراق المختلفة قد أديا إلى فقد الأجهزة والمعدات والمعلومات المتوافرة فيها والخاصة بالصناعة في العراق مما يتطلب إعادة بناء أجهزة المعلومات الصناعية في الوزارة والمؤسسات. ويتطلب ذلك شراء أجهزة جديدة وأنظمة حديثة وتجميع ما يمكن تجميعه على النطاق المحلي والإقليمي والدولي من معلومات ووثائق خاصة بالصناعة في العراق وبناء قواعد معلومات جديدة وتخزين المعلومات التي يتم الحصول عليها فيها وتدريب الكوادر التي ستعمل في هذه المراكز.

وصف المشروع:

يشمل المشروع الذي سينفذ على مراحل ما يلي:

- إعداد دراسة بواسطة خبراء للوضع الراهن في العراق حاليا بالنسبة للمعلومات الصناعية في الوزارة والمؤسسات الصناعية المختلفة.
- البحث مع الجهات المختلفة داخل العراق وخارجه لمعرفة أماكن المعلومات المتوافرة عن الصناعة في العراق.
- تجميع المعلومات الخاصة بالصناعة العراقية محليا وإقليميا ودوليا.
- شراء الأجهزة والمعدات والأنظمة المطلوبة لإعادة بناء مراكز المعلومات الصناعية (حواسيب وطابعات وكاشفات وأجهزة تصوير وطباعة).
- إعادة بناء مراكز وأجهزة المعلومات الصناعية في الوزارة والمؤسسات.
- إعادة تأهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجال المعلومات الصناعية.

التكلفة التقديرية:

مليونان من دولارات الولايات المتحدة.

اسم المشروع: المواصفات والمقاييس

الأهداف:

يهدف هذا المشروع إلى دعم جهاز المواصفات العراقي لتمكينه من استعادة نشاطه على المستوى القطري والإقليمي والدولي وإعادة تشكيل لجان المواصفات القطرية لتلبية احتياجاته القطرية فيما يتعلق بالحفاظ على صحة وسلامة المواطنين وتسهيل عمليات التبادل التجاري في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبررات:

إعادة بناء ما دمرته الحرب العدوانية على العراق وتبعاتها من نهب وحرق لمؤسساته العلمية والثقافية والحضارية.

وصف المشروع:

- تزويد جهاز المواصفات العراقي بمجموعة شاملة من المواصفات القياسية العربية الموحدة والمواصفات الدولية (ISO) والمواصفات الدولية الكهروتقنية (IEC).
- دعم جهاز المواصفات العراقي لتمكينه من تطبيق اتفاقية العقبات الفنية للتجارة TBT/WTO.
- بناء القدرة الذاتية للجهاز لتمكينه من المشاركة والمساهمة في نشاط التقييس على المستوى الإقليمي (AIDMO) والدولي ISO، و IEC، والدستور الغذائي.
- مساعدة الجهاز العراقي لتطبيق المواصفات الدولية الخاصة بنظم إدارة الجودة والإدارة البيئية ونظم شهادات المطابقة وتأهيل محققي الجودة وذلك لتسهيل اندماج الصادرات العراقية في الأسواق الدولية.
- تدريب وتأهيل العاملين وتكوين المدربين في مجالات نظام تحليل المخاطر وسلامة الأغذية والمساعدة في تطبيق هذه الفعاليات.

- إنشاء نقاط الاستفسار الوطنية وتشجيع استخدام الإنترنت لطلب المعلومات أو الحصول عليها والرد على الاستفسارات مما سيؤهِّل العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO).
- المساعدة في إنشاء جهاز اعتماد وطني والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة والاعتماد.

المخرجات:

- تنشيط لجان المواصفات العراقية وتمكينها من إعداد المواصفات القطرية التي تنسجم مع المواصفات القياسية العربية الموحدة والمواصفات الدولية المناظرة؛ إضافة إلى تدعيم القدرات للمساهمة والمشاركة في المواصفات الدولية.
- تفعيل وتأهيل نشاط شهادات المطابقة في مجال نظام إدارة الجودة والإدارة البيئية (الإيزو ٠٠٠ ٩، والإيزو ٠٠٠ ١٤).
- تدريب المتخصصين في مجال الرقابة على الصناعات الغذائية والاستخدام الواسع لنظام تحليل المخاطر ورقابة النقاط الحرجة (نظام HACCP).
- إيجاد نقاط الاستفسار الوطنية وإيجاد مواقع إلكترونية (Web Sites) للمواصفات والاشتراطات التقنية وتقييم المطابقة في العراق.
- إنشاء جهاز وطني للاعتماد والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية للاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة والاعتماد.

التكلفة التقديرية:

يستغرق تنفيذ هذا المشروع ثلاث سنوات، وتقدر التكلفة السنوية للتنفيذ بحوالي مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي أن التكلفة الإجمالية للمشروع هي ثلاثة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

اسم المشروع: دراسات لتحسين الكفاءة الإنتاجية في المشاريع الصناعية القائمة

الأهداف:

- تحديد المعوقات التي تواجه عددا من المنشآت الصناعية العراقية القائمة وتحد من كفاءتها الإنتاجية.

- اقتراح الحلول المناسبة لمعالجة هذه المعوقات.
- زيادة قدرة منتجات هذه المنشآت على المنافسة من خلال العمل على خفض تكاليف الإنتاج والاهتمام بالنوعية.

المبررات:

برزت أهمية تحسين الإنتاجية في الدول الصناعية بشكل عام والدول النامية بشكل خاص لكونه عاملا رئيسيا في زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية الاجتماعية. وترجع أهمية تحسين الإنتاجية في المصانع العراقية إلى إهمال هذا الموضوع خلال الفترة الماضية نتيجة للحروب المتتالية وظروف الحصار الذي استمر أكثر من اثني عشر عاما مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية في معظم قطاعات الصناعة العراقية.

وصف المشروع: يتم تنفيذ المشروع على النحو التالي:

- تحديد عشرين منشأة صناعية مختارة بالتعاون مع الجهات المعنية في العراق لإعداد الدراسات التشخيصية فيها، وبعد ذلك يتم اختيار الخبراء المناسبين لإعداد هذه الدراسات بحيث تشمل دراسة واقع الإنتاجية فيها، ومؤشراتها الرئيسية والمشاكل والمعوقات التي تعاني منها، واقتراح الحلول المناسبة لتحسين الإنتاجية فيها.
- مناقشة هذه الدراسات مع الخبراء المعنيين في المنشآت الصناعية العراقية ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها.

مخرجات المشروع:

- دراسة تشخيصية لواقع الإنتاجية.
- مقترحات وأنظمة وأدلة عمل لتحسين الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية.

التكلفة التقديرية للمشروع: ٠٠٠ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

اسم المشروع: المساعدة في إعادة تأهيل قطاع الكهرباء

الأهداف:

حتى يتسنى ذلك لا بد من العمل على توفير الكوادر البشرية الضرورية للقيام بتأهيل مختلف منشآت المنظومة.

المبررات:

تعرَّض قطاع إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء للتدمير خلال عمليات القصف التي تعرض لها القطر العراقي في كافة أرجائه. وحتى يتسنى إعادة توفير الطاقة الكهربائية للمواطنين وللمنشآت الخدمية والإنتاجية لرفع المعاناة عن الشعب العراقي وتوفير مستلزماته الأساسية فإن الأولوية لا بد أن تعطى لإعادة بناء المنظومة الكهربائية بمختلف مكوناتها.

وصف المشروع:

توفير ٥٠ مهندسا وفنيا من مختلف الدول العربية لمدة سنة واحدة ليساعدوا المهندسيين والفنيين العراقيين في مهامهم الإعمارية.

التكلفة التقديرية:

- ٥٠ شخصا X ٦ آلاف دولار من دولارات الولايات المتحدة X ١٢ شهرا = ٣,٦٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

اسم المشروع: دعم مراكز البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعة

الأهداف:

تشخيص حالة المؤسسات المعنية بالبحث الصناعي والتطوير التكنولوجي في العراق وتقديم الدعم اللازم لها بهدف إعادة تأهيلها.

المبررات:

- الأضرار التي تعرضت لها البنية الأساسية والمؤسسات في العراق وعلى الخصوص مراكز البحث والتطوير من جراء الحصار وكذلك الحرب الأخيرة.
- أهمية مراكز البحث والتطوير التكنولوجي في عملية التنمية الصناعية.

وصف المشروع:

- يتم تنفيذ المشروع من خلال إجراء دراسات تشخيصية لحالة المؤسسات والمراكز المعنية بالبحث والتطوير التكنولوجيين في مجال الصناعة في الجمهورية العراقية، وإعداد قوائم باحتياجاتها ومتطلبات إعادة تأهيلها.
- في المرحلة الثانية يتم العمل بالتعاون مع جهات عربية ودولية أخرى على تأمين ما يمكن من احتياجات هذه المؤسسات والمراكز.

مخرجات المشروع:

- دراسات تشخيصية.
- تحديد احتياجات ومتطلبات إعادة تأهيل المؤسسات البحثية العراقية.
- تأمين احتياجات بعض هذه المراكز والمؤسسات.

التكلفة التقديرية للمشروع:

تقدر تكلفة المشروع بحوالي مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة.

اسم المشروع: المساعدة في إعادة تأهيل قطاع الاتصالات

الأهداف:

حتى يتسنى ذلك قد يكون من المفيد الاستفادة من التجارب الناجحة التي قام بها العديد من الدول العربية كالمغرب ومصر وعدد من دول الخليج العربي في تحديث منظومة الهاتف الثابت وإدخال الهاتف المحمول وإقامة شبكة الإنترنت مستفيدين في أغلب الأحيان من عمليات الخصخصة.

المبررات:

شهد قطاع الاتصالات تدميرا شبه كلي خلال العمليات العسكرية نظرا لما له من دور حيوي في إدارة العمليات الحربية وما يوفره من تسهيلات للحياة العامة وإدارة المؤسسات وإدارة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. لذلك فإن إعادة إعمار البنية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الاستقرار والأمن للمواطن العراقي لا بد أن يعطي أولوية كذلك لإعادة إعمار بنية قطاع الاتصالات وتحديثه ليواكب التطورات العالمية في مجال الاتصال وتبادل المعلومات بما يتضمن نشر شبكة الإنترنت وإقامة أنظمة الهاتف المحمول.

وصف المشروع:

توفير ٥٠ خبيرا في مجال الاتصالات من عدد من الدول العربية الرائدة لمدة سنة لمساعدة الخبراء العراقيين في تحديد أهم الخيارات المتاحة لبناء منظومة اتصال حديثة.

تكلفة المشروع:

٥٠ خبيرا X ٨ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة X ١٢ شهرا = ٤,٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

اسم المشروع: دعم القطاع الصناعي الخاص

الأهداف:

- تشخيص واقع القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الصناعية وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجهه.
- تحديد الاحتياجات اللازمة لتنمية وتطوير هذا القطاع وتنفيذ عدد من المشاريع في هذا المجال.

المبررات:

أحدثت التطورات الاقتصادية والتقنية الأخيرة تغيرات جدية في السياسات الاقتصادية العربية، حيث أكدت على ضرورة تفعيل دور القطاع الصناعي الخاص وتحفيزه وإعطائه دورا أكبر في النشاط الاقتصادي لما يملكه من خصائص وفي مقدمتها الإبداع والمثابرة والقدرة على مواجهة التحديات والمرونة في التعامل مع المتغيرات. وترجع أهمية الاهتمام بدعم القطاع الصناعي العراقي الخاص إلى ما عاناه من مشاكل عديدة ومن تراجع نتيجة الحروب المتتالية والحصار الذي فُرض على العراق.

وصف المشروع:

- إعداد دراسات تشخيصية لتحديد واقع العمل لهذا القطاع والمشاكل والمعوقات التي تحول دون انطلاق، ومن ثم مناقشة مخرجات هذه الدراسات مع المعنيين في العراق وصولا إلى خطة عمل لتفعيل دوره في المجال الصناعي إضافة إلى تشخيص عدد من فرص الاستثمار المناسبة للقطاع الخاص وعقد عدد من الدورات التدريبية والندوات.

مخرجات المشروع:

- إعداد خمسة دراسات تشخيصية لدور هذا القطاع في عدد من القطاعات الصناعية الرئيسية.
- عقد ندوتين متخصصتين.
- عقد خمس دورات تدريبية متخصصة.
- إعداد خمس دراسات جدوى فنية اقتصادية لخمسة مشاريع صناعية واعدة.

التكلفة التقديرية للمشروع: ٠٠٠ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

اسم المشروع: دعم الصناعات التقليدية

الأهداف:

- التعريف بواقع الصناعات التقليدية في العراق والمشاكل والمعوقات التي تعاني منها.
- اقتراح الحلول المناسبة لهذه المشاكل والمعوقات.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية للصناعات التقليدية العراقية القائمة والمساعدة في إيجاد أسواق خارجية لها.

المبررات:

تمثل الصناعات التقليدية العربية بصورة عامة تراثا غنيا له حضور في مختلف نواحي الحياة، وتأتي أهميتها من دورها في ديمومة التواصل الإنساني والثقافي والجمالي والاقتصادي. ولقد عانت الصناعات التقليدية وعانى العاملون فيها في العراق خلال سنوات الحرب والحصار الكثير من المشاكل والمعوقات لذلك فقد وضعت المنظمة هذا المشروع لدراسة هذه المشاكل والمعوقات ووضع الحلول اللازمة لها نظرا لأهمية الصناعات التقليدية في إيجاد العديد من فرص العمل وتحسين الدخل القومي.

وصف المشروع:

- إعداد دراسات قطاعية للصناعات التقليدية العراقية لتشخيص واقعها وتحديد المشاكل والمعوقات التي تعاني منها وعقد لقاءات وحلقات عمل متخصصة لمناقشة مخرجات هذه الدراسات بهدف الاتفاق على الحلول المناسبة لتطوير هذا القطاع.
- متابعة تنفيذ هذه الحلول بالتعاون مع الجهات المعنية في العراق.

مخرجات المشروع:

- دراسات تشخيصية لواقع ستة قطاعات من الصناعات التقليدية في العراق وكذلك المشاكل والمعوقات التي تعاني منها.
- تنفيذ ست حلقات عمل متخصصة لمناقشة واقع هذه الصناعات والحلول المقترحة للنهوض بهذه الصناعات والخروج بخطة عمل لتنمية وتطوير هذه القطاعات من الصناعات التقليدية.
- تدريب عدد من الكوادر العراقية العاملة في هذا المجال.

التكلفة التقديرية للمشروع: ٠٠٠ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

تقرير منظمة العمل العربية

مقترحات منظمة العمل العربية بشأن ما يمكن أن يقدم للعراق بصفة عاجلة في مجال قضايا العمل والعمال

في ضوء الاجتماع الاستثنائي الذي عُقد مع معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية يوم ٢٠٠٣/٤/٢٠ بشأن ما يمكن أن تقدمه المنظمات المتخصصة من عون عاجل للعراق، ندرج أدناه تصور منظمة العمل العربية لما تستطيع أن تقدمه المنظمة من مساعدة للعراق كمساهمة في تعويض ما لحقه من دمار طال مختلف مؤسساته العامة والخاصة نتيجة عدوان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وآثاره المدمرة حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

١ – معاهد التأهيل المهني:

كانت تتبع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق خمسة معاهد مهنية لتدريب الباحثين عن عمل وتطوير كفاءة العاملين: اثنان منها في بغداد وثلاثة في المحافظات الرئيسية (البصرة – نينوي – التأميم).

نتيجة الحرب دمر أو أحرق أكثر من ٧٥ في المائة من محتويات هذه المراكز بما في ذلك الوثائق والأجهزة والمعدات.

ولغرض إعادة تشغيل هذه المراكز وإعادة تدريب أعضاء هيئة التدريس فيها فإن الأمر يتطلب توفير مخصصات مالية لشراء الأجهزة والمعدات ووسائل التدريب اللازمة بدلا من تلك التي أُتلفت، إضافة إلى أن إعادة الشركات التجارية التي دمرت إلى وضعها السابق ستؤدي إلى إدخال آلات جديدة متطورة عن تلك التي كانت مستخدمة مما يضاعف مهام معاهد التدريب لتلبية احتياجات المرحلة الجديدة.

ويمكن أن تساهم منظمة العمل العربية في تقديم ما يساعد على بدء العمل في هذه المعاهد بصورة مؤقتة كدعم مباشر يقدر بما قيمته (٠٠٠ ٢٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل منها يتمثل في مصاريف صيانة أساسية ومعالجة المعدات التالفة واستبدال المدمر منها.

٢ – معاهد ومراكز تأهيل المعاقين:

وعددها ٢٤ مركزا في بغداد والمحافظات وهي تشمل معاهد للصم والبكم والمكفوفين فضلا عن الإعاقة الجسدية والنفسية وما ينطبق على نسبة التدمير التي لحقت بمراكز التدريب المهني ينطبق على هذه المراكز أيضا. وبالتالي فإن الحاجة ماسة إلى مخصصات مالية لشراء الأجهزة والمعدات والمستلزمات التي تؤهل هذه المراكز لتأدية رسالتها الإنسانية،

إضافة إلى زيادة ندرة هذه المراكز لتلبية احتياجات ما نتج عن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على العراق وكثرة وتنوع الإعاقات التي تسببت فيها الأسلحة المستخدمة في هذه الحرب.

ونقترح في هذا الشأن أن يقدم دعم سريع لمعالجة سريعة تتيح لهذه المراكز البدء في عملها بأقل إمكانية ممكنة في حدود (مائة ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة) لكل مركز.

٣ - مواجهة البطالة:

إن الحصار الذي تعّرض له العراق الشقيق لأكثر من ١٢ سنة وما أعقبه نتيجة العدوان الذي شنته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة وانعدام البيانات والمؤشرات المتعلقة بواقع سوق العمل في العراق، مما يتطلب إيجاد مركز للبيانات والمعلومات لرصد البطالة وتحديد مؤشرات سوق العمل العراقية واحتياجاتها للتدريب. والبدء في عمل هذا المركز يحتاج في البداية إلى (٢٥٠ ٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة كي يساعد في التخطيط لتنظيم سوق العمل وتوجيه الباحثين عن عمل وتحويلهم لمعاهد ومراكز التدريب والتأهيل المهني.

وتقترح منظمة العمل العربية ضرورة تقديم المعونات التالية لكل الشركاء الاجتماعيين في العراق من إدارة العمل ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال:

١ - جميع الوثائق الخاصة بمعايير العمل العربية والدولية.

٢ - المساعدة في تكوين أرشيف لأي إدارة تعرّض أرشيفها للتلف على مستوى محافظة بغداد أو المحافظات العراقية الأخرى ويشمل ذلك المساعدة في تقديم أجهزة الحاسوب والتدريب عليه.

٣ - تنظيم دورات تدريبية للعاملين في مجال إدارة العمل والتنظيم النقابي وتوفير التشريعات والنظم الأساسية العربية والدولية التي تنظم عمل هذه المنظمات.

٤ - المبادرة بعقد الدورات المتخصصة لمنظمات العمال وأصحاب الأعمال فور مباشرة مهامها في مجال إعداد برامج السلامة والصحة المهنية وتأهيل المعاقين والتدريب المهني والتشريعات العمالية والثقافة العمالية وغير ذلك من الأمور التي تساعد العناصر التي ستتولى مهام هذه التنظيمات لكي تقوم بواجباتها.

٥ - توجيه المراكز والمعاهد التابعة لمنظمة العمل العربية للبدء في إعداد الأولوية للأنشطة والدورات التي تساعد العاملين في إدارة العمل ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال على مباشرة مهامهم، ولتنفيذ أكبر عدد من تلك الأنشطة والدورات.

وتقدر تكلفة هذه البرامج السريعة بمبلغ (٠٠٠ ٢٥٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة موزعة بواقع خمسين ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل بند من هذه البنود الخمسة.

إجمالي المبالغ المطلوبة للدعم والتي توفر الاحتياجات الأساسية والعاجلة

المبلغ بالدولار	الأنشطة
١ ٠٠٠ ٠٠٠	معاهد ومراكز إعداد المدربين (التدريب المهني)
٢ ٤٠٠ ٠٠٠	معاهد تأهيل المعاقين
٢٥٠ ٠٠٠	مركز البيانات والمعلومات
٢٥٠ ٠٠٠	تدريب إدارات العمل ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال
٣ ٩٠٠ ٠٠٠	**الإجمالي (ثلاثة ملايين وتسعمائة ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة)**

تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية

خطة المنظمة العربية للتنمية الإدارية في إعادة بناء الإدارة العراقية وتطويرها

تسترشد المنظمة العربية للتنمية الإدارية برؤية واضحة لتلبية الاحتياجات التنموية المجتمعية في الوطن العربي من خلال الاستمرار في تنفيذ أنشطة إدارية متميزة، والتحول إلى الرقمية بغية تطوير فاعلية الإدارة العربية لأحداث التنمية الإدارية والاجتماعية وتقنية المعلومات في الوطن العربي.

ونظرا للظروف الحالية التي يمر بها العراق وتتطلب تكاتف كل الجهود من أجل تقديم المساعدات العاجلة والشروع في إعادة إعماره تتبنى المنظمة العربية للتنمية الإدارية خطة متكاملة في مجال التطوير والتنمية الإدارية يجسد دورها القيادي والريادي ودورها كبيت الخبرة القومي العربي. وتتلخص خطة المنظمة لإعمار العراق في المحاور التالية:

أولا - بناء الجهاز الإداري بعد الحرب

لا شك أنه بعد إحلال السلام في العراق تظهر الحاجة إلى إعادة البناء وخاصة بناء مؤسسات جديدة وإلى تطوير لإدارة الحكومة المركزية والمحلية. وتعد هذه هي الفرصة المناسبة لتكوين جهاز حكومي حديث لإدارة التنمية بعيدا عن المسائل الإدارية والحكومية

التي قد تكون ساهمت في إشعال الحرب. وهنا تظهر الحاجة الماسة لإيجاد رؤية شاملة للتكيف المؤسسي من أجل تحقيق التنمية وتقديم الخدمات بحيث تأخذ في الاعتبار عملية إصلاح السياسات الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي والكفاءة الإدارية لمواجهة التغييرات والتطورات التقنية المتلاحقة عالميا وانعكاسها على الوطن العربي عموما والعراق خاصة.

وتتضمن هذه الخطة مراجعة الهيكل المؤسسي ودراسة وظائف كل وحدة لتحديد الحاجة إليها حاليا أو في المستقبل وذلك من خلال تقنية شاملة للحفاظ على الوحدات الضرورية التي لها وظائف مطلوبة مع التوصية بإنشاء أجهزة فنية داعمة على المستويات الاستراتيجية الحكومية مثل مركز دعم اتخاذ القرار والجهاز المركزي للمعلومات ومركز التنمية الإدارية وغيرهما من الأجهزة المماثلة.

كما تأخذ الخطة في الاعتبار فحص القواعد والإجراءات التي تنظم عملية اتخاذ القرار وإزالة القواعد البالية التي تعرقل هذه العملية. ويعقب ذلك مراجعة تقييم مدى ملاءمة الموارد البشرية والمادية المتاحة لوظائف ومهام الوحدات وذلك من خلال تحديث وتطوير المهارات والخبرات عن طريق التدريب مع توفير الأدوات المناسبة التي تمهد الطريق نحو الأداء المتميز. وتتابع خطوات تنفيذ المشروع وفق ما يلي:

(أ) الاطلاع على الإطار العام لتنظيم الدولة للوقوف على السلطات الثلاث: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والعلاقة بينها وكيفية التنسيق والتعاون بينها.

(ب) دراسة ووضع التنظيم الإداري الأمثل لظروف الدولة العراقية وتركيبتها السياسية والعلاقات الإدارية بين سلطات وصلاحيات المستويات الحكومية المختلفة، بما يشمل المستوى المركزي والمحلي، مع العمل على استحداث أنماط تنظيمية جديدة وإنشاء أجهزة فنية مستحدثة في الإدارة وصنع القرار.

(ج) تخطيط وتنمية الموارد البشرية المتاحة وتدريبها وصقل مهاراتها نظريا وعمليا بكل السبل والأساليب الحديثة والمناهج العملية لتواكب الأهداف القومية وتسعى إلى تحقيقها في جو ديمقراطي يسمح بالمشاركة في وضع وتنفيذ القرارات.

(د) تبسيط إجراءات العمل وأساليبه الإدارية والمالية وتحديثها تقنيا بما يساعد على سرعة الإنجاز وتوفير الجهد والوقت والمال وذلك باستخدام الآلات والنماذج والمخترعات الحديثة في الإدارة.

(هـ) وضع النظم واللوائح الإدارية والتشريعات الإدارية اللازمة لمواجهة التغييرات ومتطلبات التطوير والتنمية الإدارية بما يواكب التطورات التقنية العالمية.

ثانيا – تفعيل إدارة الحكم المحلي

تهتم الخطة أيضا بدراسة شاملة لنظام الحكم المحلي بهدف تحديث الهياكل والوظائف التنظيمية والخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية والتمويل العام من أجل نقل ودعم عملية صنع القرار لتكون أكثر فعالية عندما تكون أكثر قربا من المتأثرين بها في هذه المجتمعات المحلية لخلق أطر للمشاركة الفاعلة بين مختلف الطوائف الشعبية على المستوى المحلي. وتتمحور عناصر البرنامج في التالي:

(أ) دراسة نظام الحكم المحلي القائم حاليا للوقوف على إيجابياته وسلبياته بهدف دعم الإيجابيات ومعالجة السلبيات وفقا للاحتياجات في كل سلطة محلية.

(ب) إبراز أهمية الالتفات إلى دعم متغيرات بعينها ومدى إسهامها في خلق حكم محلي مستقر قائم على مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في تنمية أقاليمهم. ومن أهم هذه المتغيرات مقدار السلطة التي تمنحها الحكومة المركزية للحكومة المحلية والدعم المالي الذي يساند الحكومة المحلية في تنمية إقليمها المحلي.

ثالثا – تحديد الاحتياجات التدريبية/ووضع خطة متكاملة للتدريب

يخدم برنامج تحديد الاحتياجات التدريبية الغرض من الوصول للكوادر التي تحتاج إلى تدريب لأداء مهامها على أكمل وجه، وتلك التي تتطلب إعدادا للقيام بوظائف تختلف عن وظائفها الحالية. ومن خلال هذه الخطة التي تشمل كل الأجهزة الإدارية على جميع المستويات يمكن وضع خطة تدريبية تسهم في رفع كفاءة العاملين لتشمل:

(أ) إدارات التدريب والتطوير في الوزارات المركزية والأجهزة الإدارية الأخرى وحصر الاحتياجات التدريبية للوقوف على عدد الذين يحتاجون إلى تدريب وفي أي من المجالات المختلفة. ويمكن أن تجمع هذه البيانات لتعكس في النهاية الاحتياجات التدريبية في كل قطاع.

(ب) يستفاد من نتائج حصر الاحتياجات التدريبية في وضع خطة شاملة ومتكاملة للتدريب بأنواعه المختلفة التي تتمثل في التدريب المهني والفني والهندسي والتدريب الإداري. وتصنف الخطة بحسب المستويات الإدارية لتشمل الإدارة العليا والإدارة التنفيذية والمشرفين لكي يسهل تنفيذها في دورات تدريبية توجه لخدمة كل مستوى على حدة.

رابعا – دليل الخبرات العراقية

من أجل الاستفادة الكاملة من الكفاءات العراقية لا بد من إعداد دليل يتضمن المعلومات والبيانات الضرورية عن كل الخبرات العراقية داخل وخارج العراق بهدف تجميعها وتصنيفها ومحاولة الاستفادة منها في برنامج إعادة إعمار العراق بحسب الفرص المتاحة وبالقدر الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للقوى العاملة المدربة ذات الكفاءات العالية. وتحتوي عناصر هذه الدليل على الآتي:

١ – إعداد استمارة خاصة بهذا الدليل توزع على العاملين بأجهزة الدولة المختلفة. كما يمكن إرسالها للسفارات العراقية بالخارج لتوزيعها على العراقيين المقيمين في تلك الدول.

٢ – يوضع البرنامج على الإنترنت ليكون في متناول الجميع كما يمكن طباعة بعض النسخ المحدودة لتكون كمراجع في متناول الأجهزة الحكومية للاستفادة منها.

٣ – إنشاء هيئة خاصة تسمى بـ (هيئة الكفاءات) تتولى الاتصال بذوي الكفاءات العراقيين بالخارج إما لعودتهم أو الاستفادة من كفاءاتهم وخبراتهم.

خامسا – برنامج التدريب الإسعافي

(أ) تتبنى المنظمة في إطار برنامج التدريب الإسعافي عقد ندوات مكثفة تغطي موضوعات مختارة تفرضها الظروف والمتغيرات الحالية التي تسود في العراق، وتحضرها القيادات الإدارية والمهنية. وتشمل هذه الندوات ما يلي:

١ – إدارة الأزمات (أسبوع).

٢ – تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ودورها في إدارة التغيير وتنمية الإدارة العراقية (أسبوع).

٣ – الأدوار الجديدة للحكومة (أسبوعان).

٤ – تحسين جودة الخدمات الحكومية من منظور اقتصادي (أسبوعان).

٥ – فن التعامل مع المستجدات الأمنية (أسبوع).

٦ – استراتيجيات تأمين المنشآت ضد الإرهاب والتخريب (أسبوع).

٧ – المهارات المتكاملة لضبط أمن المنشآت (أسبوع).

٨ – إدارة المستشفيات وجودة الخدمات الطبية (أسبوع).

٩ – إدارة التغيير والتطوير (أسبوعان).

(ب) تقدم المنظمة أيضا في هذا البرنامج دورات تدريبية متخصصة لجميع المستويات في كل قطاع من القطاعات مثل قطاع الصحة والزراعة والصناعة والتجارة ومؤسسات المجتمع المدني. وتهدف تلك الدورات إلى إتاحة الفرصة للمتدربين في كل قطاع للوقوف على مشاكل القطاع وإيجاد الحلول اللازمة لها.

سادسا – الخدمات الاستشارية

نظرا لأهمية الاستشارات ودورها في فاعلية وكفاءة الإدارة لمواجهة التغيير والتطوير تقوم المنظمة بتقديم الخدمات الاستشارية والمشورة الفنية لمؤسسات وشركات القطاع الحكومي (أو العام) والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال إعادة التنظيم وتقييم الأداء الكلي، وتطوير البنية المعلوماتية والوسائل التقنية والإجراءات المستخدمة، كما تقدم خدماتها في مجال تنمية القيادات الإدارية والاستغلال الأمثل للموارد البشرية.

سابعا – برامج الدبلومات والشهادات المهنية في المالية والمحاسبة

من أجل تطوير وتنمية قدرات الكوادر البشرية بالعراق في مجالات المحاسبة الإدارية والتمويل ومحاسبة التكاليف والتدقيق المالي والمراجعة، تقوم المنظمة بتقديم مجموعة من البرامج والدبلومات المهنية التي تعتمد على أحدث وأشهر البرامج العلمية، ويستعان في تنفيذها بمدربين مؤهلين من أساتذة الجامعات لتدريس تلك البرامج، وتمنح شهادات معتمدة تفيد بإكمال البرنامج. وتشمل هذه البرامج ما يلي:

١ – برنامج التأهيل لشهادة زمالة المحاسبين الأمريكيين (CPA) وهي شهادة مهنية دولية تصلح للعاملين في مجال المحاسبة والمراجعة.

٢ – برنامج التأهيل لشهادتي زمالة المحاسبين الإداريين والماليين الأمريكية (CMA/CFM) وهاتان الشهادتان تصلحان للمحاسبين في مجال المحاسبة الإدارية والتمويل.

٣ – برنامج التأهيل لشهادة مراجع نظم معلومات معتمد (CISA) وهي تصلح للعاملين في مجال نظم المعلومات الآلية.

٤ – دبلوم محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية.

٥ – دبلوم التدقيق المالي والمراجعة.

٦ – دبلوم المحاسبة الحكومية.

٧ – دبلوم إدارة الموارد البشرية.

جدول توضيحي لعدد ساعات البرامج المقترحة

عدد الساعات	البرنامج التدريبي
٢٨٠ ساعة	شهادة CPA
٣٦٠ ساعة	شهادتا CMA/CFM
٢٠٠ ساعة	دبلوم محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية المكثف
٢٠٠ ساعة	دبلوم التدقيق المالي والمراجعة
٢٠٠ ساعة	دبلوم المحاسبة الحكومية
٢٠٠ ساعة	دبلوم إدارة الموارد البشرية
٨٠ ساعة	شهادة CISA

ثامنا – إعادة تأهيل المكتبات وتطويرها

نظرا لما تعرضت له المكتبات في العراق من تدمير، إضافة إلى توقف تزويد المكتبات خلال السنوات العشر الأخيرة بالإصدارات والمطبوعات الحديثة بسبب ظروف الحصار وما سبقها من حروب، ترى المنظمة العربية للتنمية الإدارية أنه لا بد من إعادة تأهيل هذا القطاع الهام، وذلك من خلال ما يلي:

- تزويد مكتبات الجامعات (المكتبة العامة – مكتبات كليات الإدارة والاقتصاد والعلوم المتعلقة بهما).
- تزويد المكتبات العامة للدولة بالكتب والدوريات في مجالات الإدارة والاقتصاد والعلوم الأخرى ذات العلاقة بالتنمية.
- دعوة دور النشر العربية للمساهمة في تزويد المكتبات العراقية العامة والمتخصصة بما تستطيع إرساله إليها.
- تقوم المنظمة بإرسال الكتب التي يتم الاستغناء عنها من مكتبتها الخاصة والتي تشتمل على ٣٠ ٠٠٠ كتاب باللغة العربية و ١٥ ٠٠٠ كتاب باللغة الأجنبية.
- تعمل المنظمة على تطوير المكتبات العراقية وتحويلها إلى النظام الرقمي مسايرة للتطورات العالمية، وتأهيل كوادرها البشرية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

تاسعا – آلية تنفيذ برنامج إعادة بناء الإدارة العراقية

(أ) لتجسيد ما تقدم من أنشطة وعمليات وتنظيمات لإحداث التطوير والتنمية الإدارية في دولة العراق لا بد من استحداث وزارة باسم وزارة التنمية الإدارية تضم التنظيمات والوحدات الآتية:

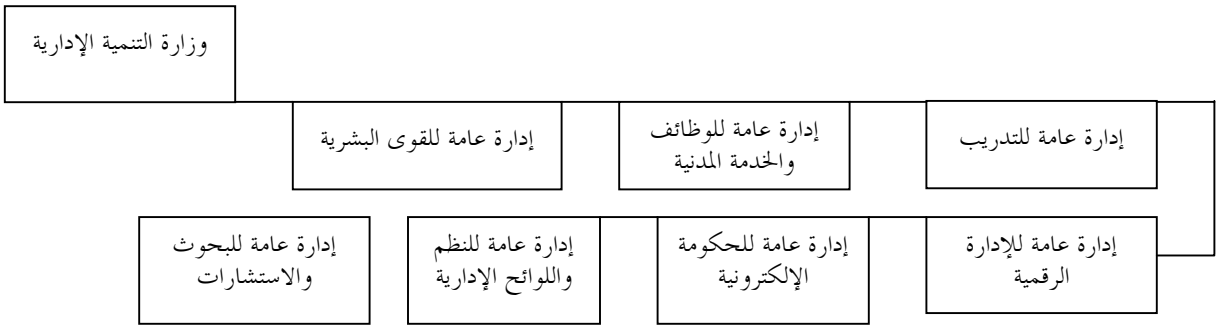

(ب) استحداث إدارة عامة في كل وزارة باسم المديرية العامة للتطوير الإداري تضم:

ثلاثة أنشطة هي:

أ – البحوث والاستشارات.

ب – التدريب.

ج – الإدارة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات.

(ج) هذه الإدارة العامة المستحدثة بكل وزارة ترتبط إداريا بالوزارة التي أنشئت بها، وترتبط فنيا بوزارة التنمية الإدارية من أجل التنسيق والتكامل في تنفيذ هذه الخطة.

تقرير الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية

دور مؤسسات العمل العربي المشترك في مرحلة إعادة الإعمار في العراق

دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

إشارة إلى الاجتماع الاستثنائي للمنظمات العربية المتخصصة الذي عُقد بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن تقديم المساعدة العاجلة للشعب العراقي.

وفي ضوء الورقات المقدمة إلى الاجتماع المذكور من بعض هذه المنظمات.

وتنفيذا لما استقر عليه الرأي في هذا الاجتماع فإن دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مرحلة إعادة الإعمار في العراق يتلخص في الخطوات التالية:

أولا – إعداد خطة إنمائية شاملة لإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي في المرحلة القادمة

إن تجربة التخطيط في الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد كشفت عن قصور وشوائب عديدة سواء في أساليب وتقنيات التخطيط المتبعة أو في مجال متابعة تنفيذ الاستراتيجيات والأهداف التي تضمنتها الخطط الإنمائية المختلفة منذ بداية الستينات.

فقد اتضح من خلال تقييم التجارب التخطيطية في الدول الأعضاء أن المنهج الشامل الذي جرى اتباعه منذ الستينات لتحقيق التنمية قد واجه صعوبات عديدة وكشف عن مواطن ضعف كان من أبرزها الإصرار على تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف الطموحة بمستويات وأحجام كمية ونوعية عالية في المدى المتوسط. بدون أن تؤخذ في الاعتبار الموارد المتاحة والطاقات الاستيعابية للاقتصادات المعنية.

كما كشفت هذه التجربة عن ضعف البنية الهدفية والاستراتيجية لهذه الخطط حيث لم يقو معظمها على الصمود أمام صدمات الأزمات الدولية والمشاكل الداخلية المتفرعة عنها، الأمر الذي نتج عنه ليس فقط تأخير تنفيذ كثير من الأهداف الهامة في الخطط القطرية وإنما إيقاف العمل المتعلق بالعديد منها.

وفي ضوء ما سبق، وأمام هذه التطورات والمشاكل الخارجية والداخلية التي تحيط بالقطر العراقي، ستقوم الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مستعينة بخبرات عالية عربية ودولية، بوضع خطة إنمائية شاملة للاقتصاد العراقي في المرحلة المقبلة تنسجم مع متطلبات مراحل التحول المستهدف وإعادة تأهيله من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١ – الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة لتحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

٢ – تحديد وبلورة أولويات الاستثمار الاقتصادي الأمثل للموارد المتاحة سواء من ناحية اختيار المشروعات التنموية أو توزيعها الجغرافي بما يكفل رفع المستوى المعيشي وعدالة التوزيع، ومحاولة جذب القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية في ضوء ما توافرت لدى قطاعاته من إمكانات مادية وتقنية متقدمة، الأمر الذي يمكن أن يساهم مساهمة إيجابية في عملية التنمية المشار إليها.

٣ - تحقيق القاعدة المادية الذاتية للنهوض بالاقتصاد القومي وتقليل نسبة الاعتماد على مصادر تمويلية محددة (مصدر النفط)، والانتقال بالاقتصادي القومي من اقتصاد أحادي الجانب إلى اقتصاد متطور يستند إلى الإمكانات الذاتية الخارجة عن تأثيرات ظروف العلاقات الدولية.

٤ - دعم النشاطات العلمية والتكنولوجية وإعطاء الأهمية القصوى لمجالات التدريب والتأهيل المهني للقوى العاملة، ولخلق كوادر تأهيلية ذات مستوى عال من الخبرة، وذلك من خلال المشاريع التدريبية المشتركة مع توفير مستلزمات ذلك.

ثانيا - إعداد خطة لتنمية بشرية في العراق

يشهد العالم حاليا العديد من المتغيرات المتسارعة والتي قد يكون لها بالغ الأثر في تغيير المفاهيم الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية ...إلخ. وبصفة خاصة ما تحقق خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين في مجال التكنولوجيا وما يُعرف بثورة المعلومات التي تمثل قدرة العقل البشري على الإبداع والاختراع. وقد أدت هذه التطورات إلى قلب موازين القوى بين المجتمعات وتغيير مفاهيم وفكر الاقتصاد القديم وأنماط العمل وأصبحت سمات ثروة الأمم تُقاس بمدى قدرتها على الإبداع والاختراع والتنظيم والإدارة والتحكم في المعرفة وتصميم المعلومات والمنتجات وتوزيعها، أو بمعنى آخر بمستوى استيعاب وامتلاك مقومات التطور التكنولوجي المطلق. بما يمكن ترجمته بعدد الكوادر ذات المهارات العالية ومتعددة التخصصات التي تنتمي إلى مجتمع معين. ودخول واستخدام الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات في ميدان العمل ومختلف مجالات الحياة قد يساعدان بقدر كبير في التغلب على العديد من المشكلات وأداء دور هائل في زيادة معدلات وجودة الإنتاج إضافة إلى إحداث تقارب وتفاعلات وتغييرات في/أو ما بين المجتمعات. وأمام هذا الواقع نستشعر أن الدول النامية ومن بينها البلدان العربية تسعى جاهدة في محاولة لاكتساب التكنولوجيا الحديثة ومقومات التطور والاستفادة منها في تقليل الفجوة التي تبدو هائلة بينها وبين الدول والمجتمعات المتقدمة، بما يمكنها من التكيف مع متطلبات العولمة والمتغيرات الدولية التي تعطي لصاحب المعرفة الفرصة لفرض سيطرته والتحكم في الأسواق العالمية ومواجهة المنافسة الدولية الشرسة التي يحكمها بالدرجة الأولى مستوى الجودة والتميز، الأمر الذي يتطلب المزيد من تضافر المجهودات فيما بين البلدان العربية وتوجيه معظم اهتماماتها وطاقاتها نحو التنمية البشرية بشكل عام وتنمية القوى العاملة وتشغيلها بصفة خاصة، ذلك أن أهداف التنمية الشاملة والمستديمة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الإنسان وللإنسان الذي يشكل الحلقة الأساسية للعملية الإنتاجية.

ومن هذا المنطلق فإن الأمانة العامة ستقوم وبالتعاون مع المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة بعقد دورات تدريبية وورش عمل لتوفير الكوادر المدربة والمؤهلة اللازمة في العراق ورفع مستوى اكتساب القدرة التكنولوجية لديهم بما يخدم مجالات التنمية الاقتصادية في العراق في هذه المرحلة.

ثالثا – إعداد خطة لمعونات إنسانية من خلال الاتحادات العربية النوعية المتخصصة

من المعلوم أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يعتبر المظلة العربية المعتمدة على مستوى العمل العربي المشترك لمجموعة الاتحادات العربية النوعية المتخصصة البالغ عددها (٣٠) اتحادا. يقدم لها الدعم ويحرص على أن تأخذ هذه الاتحادات دورها في مجمل العمل الاقتصادي العربي. ولتكون بيوت خبرة عربية. وشبكة للأعمال وأداة فاعلة في إقامة السوق العربية المشتركة.

وتعتبر صيغة الاتحادات العربية النوعية المتخصصة الإطار المؤسسي غير الحكومي للعمل العربي المشترك. وتتأكد أهميتها من كونها تتصل بالفعاليات الخاصة. وتتصف بالحيوية والمرونة في العمل واتخاذ القرار بعيدا عن بيروقراطية الأجهزة الحكومية.

إن هذه الاتحادات تتمكن من بناء قواعد معلومات، كل عن قطاعه، تستطيع بها أن تساعد أعضاء الاتحاد على معرفة الأوضاع التسويقية والصناعية الخاصة بهم وتبادل الآراء والبيانات والخبرات بين العاملين في كل نشاط من أنشطة الاتحاد ومناقشة المشاكل المشتركة وإيجاد الحلول لها، مما يؤدي في النهاية إلى تنسيق سياسات الاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير، إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من خدمات استشارية فنية واقتصادية للمشروعات القائمة المنضمة لها.

وكذلك تعاونها في توفير أدوات ومستلزمات الإنتاج بأحسن الشروط وأفضلها وبالتالي خلق مصالح مشتركة بين هذه المشروعات.

هذا فضلا عما تقدمه لأعضائها من خدمات في مجالات المعلومات والتنمية البشرية والتدريب والبحث والتطوير وإعداد دراسات الجدوى وتبادل الخبرات وتوثيق الروابط بينهم والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية من خلال ممارستها لمهامها واختصاصها.

وفي هذا الإطار ستقوم الأمانة العامة بدعوة الاتحادات بهدف الوقوف على ما تستطيع أن تقدمه إلى الشعب العراقي في مرحلة إعادة البناء كل في مجال تخصصه وبالذات الاتحادات المهنية وذلك من خلال القيام بما يلي:

١ - وضع برامج للتنمية البشرية والتدريب والتأهيل لرفع كفاءة العاملين وتعريفهم بأحدث المستجدات التكنولوجية وعقد الدورات التدريبية وحلقات العمل المتخصصة.

٢ - إعداد الأبحاث ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المزمع إقامتها في العراق.

٣ - تنفيذ المشروعات الجديدة والتوسع في المشروعات القائمة.

٤ - حل المشكلات الفنية والتجارية وغيرها مما يعرضه الجانب العراقي.

٥ - تأمين الحاجات من الموارد والعدد والمستلزمات التي تحتاج إليها مرحلة إعادة البناء.

٦ - المعاونة في توفير احتياجات العراق من الكوادر الفنية والإدارية.

رابعا - الترويج للمشروعات الاستثمارية في العراق

تلقت الأمانة العامة للمجلس قائمة بالمشروعات الاستثمارية التي أبدى العراق رغبته في الترويج لها من خلال الخريطة الاستثمارية التي أنجزتها الأمانة العامة للمجلس. وستقوم الأمانة العامة بترويج هذه المشروعات من خلال إتاحة المعلومات عنها على الإنترنت لتتاح الفرصة أمام الراغبين من المستثمرين لتنفيذ هذه المشروعات.

الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

آثار الحرب على الاقتصادات العربية ودور رجال الأعمال في إعادة الإعمار

ورقة عمل مقدمة بخصوص الموضوع الرئيسي للدورة (الرابعة والتسعين) لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

المنامة، مملكة البحرين

١١-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣

مقدمة

إدراكا للمسؤولية بخصوص متابعة الآثار على الاقتصادات العربية نتيجة للحرب التي وقعت في العراق، قامت الأمانة العامة وتقوم بدراسة هذه الآثار وتداعياتها المختلفة، انطلاقا من ضرورة تقييم الخسائر التي يتعرض لها القطاع الخاص والدور الذي يمكن أن يقوم به هذا القطاع في التغلب على هذه الخسائر وفي عملية إعادة الإعمار. وتشكل ورقة العمل هذه

محاولة ''أولية'' لرصد الخسائر الناجمة عن الحرب وما يمكن القيام به لمواجهة التحديات الناجمة عنها على الصعيد الاقتصادي، علما بأن الأمانة العامة ستستمر في متابعة الآثار الاقتصادية بما يكفل التغلب عليها وصولا إلى تحقيق استقرار اقتصادي في المنطقة العربية ودفع المشروع التكاملي الذي يجري تنفيذه في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ومن أجل توفير خلفية للعرض المقدم في ورقة العمل هذه، لا بد بداية من التعرض للآثار الاقتصادية التي تنجم عادة عن الحروب والتي تكون لها أبعاد اجتماعية وإنسانية إلى جانب البعد الاقتصادي. وهذا ما يتناوله الجزء الأول من ورقة العمل بصورة عامة ومختصرة، مع محاولة استكشاف الأضرار الحاصلة نتيجة للحرب في العراق. أما الجزء الثاني فيتناول الآثار المباشرة للحرب بالنسبة للدول العربية، بينما يتناول الجزء الثالث دور رجال الأعمال العرب في معالجة هذه الآثار الاقتصادية، وما يمكن عمله في سبيل إعادة تنشيط الاقتصادات العربية ودفع عملية التكامل الاقتصادي العربي. ويتناول الجزء الرابع والأخير موضوع الحاجات الاقتصادية الآتية للعراق وإعادة إعماره.

أولا – الآثار الاقتصادية للحرب

من البديهي أن الحروب لها آثار اقتصادية مدمرة، كما أن العوامل الاقتصادية قد تكون في كثير من الأحيان السبب الظاهر أو المستتر للحرب. فالحرب تستهلك الموارد الاقتصادية التي كان من الممكن أن تُستخدم في سبيل الإنتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، كما أنها تقضي في أيام أو أسابيع قليلة على رأس المال البشري والمادي الذي يكون قد تراكم خلال سنين وعقود من الزمن، فضلا عن أن الحروب لها تداعيات إنسانية تتصل بالوضع الصحي والنفسي والبيئي، مما يصعب معه تدارك مجمل آثار الحرب وتداعياتها.

وفي ظل واقع التشابك العالمي الذي بات سمة العصر، فإن التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن الحروب أصبحت تطال مختلف أقطار العالم. وأكثر ما تتأثر به حركة الأسواق المالية بسبب سرعة الاتصالات ووجود آليات مصرفية ومالية تتحكم في انتقال رؤوس الأموال بين الدول. كذلك فإن القرارات الاستثمارية تتعطل نتيجة لعدم اليقين وعدم التأكد من نجاعة الاستثمار، وهذا يخلق جمودا اقتصاديا وركودا تتأثر به العمالة والدخل وبالتالي الإنفاق وحركة الأسواق. وفي نفس الوقت ينجم عن الحرب ازدياد في أسعار المواد الأولية التي لا غنى عنها وفي مقدمتها النفط الذي يشكل عصب الحياة المعاصرة.

وتطال الحرب في أي بلد أو منطقة ما الدول المجاورة من خلال تأثيرها على حركة عوامل الإنتاج وانتقال السلع والأفراد وانتقال وسائل النقل. ومن أبرز القطاعات التي تتأثر بظروف الحرب هي تلك التي لها علاقة بالعالم الخارجي مثل النفط والسياحة والنقل الجوي والبحري بما في ذلك الصادرات، فضلا عن قطاع الاستثمارات الخارجية. وهذا التدني في النشاط الاقتصادي يؤثر سلبا على أداء الاقتصاد ويشمل ذلك الناتج المحلي والميزان التجاري. وربما كان القطاع السياحي الذي أصبحت له أهمية اقتصادية كبيرة في العالم من القطاعات الأكثر تأثرا وبصورة شبه فورية بالحرب وبحالات عدم الاستقرار الأمني، وبالتالي يمكن أن تكون له آثار سلبية على النشاط الاقتصادي. وحتى انتشار الأوبئة على غرار ما نشهده حاليا بالنسبة للالتهاب الرئوي الحاد يمكن أن يسدد ضربة للنشاط السياحي وتكون له أضرار اقتصادية فادحة.

وليس من السهل تحديد الخسائر التي ستنتج من جراء الحرب في العراق. والواقع أن الخسائر كبيرة إذا ما أُخذ بعين الاعتبار حجم التدمير الذي أصاب المنشآت والبنى التحتية والمؤسسات العامة والبنى الاقتصادية والصحية والتعليمية والخدمية، والذي امتد ليطال الإرث الثقافي والحضاري الأقدم في تاريخ البشرية، علاوة على الضربة التي وُجهت لسيادة هذا البلد العربي ومعاناة شعبه. ومن الملاحظ أن الدراسات التي صدرت في أنحاء مختلفة من العالم تناولت التكلفة الفعلية للحرب والنشاطات الحربية وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي دون أن تأخذ بعين الاعتبار ما تكلّفه العراق من خسائر لا يمكن تعويضها. وهناك دراسات صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية وتقدر تكلفة الحرب بما بين ٥٠ مليار دولار و ١٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويمكن أن تكون هذه التكلفة أعلى بكثير إذا ما أُخذ بعين الاعتبار موضوع إعادة الإعمار وبناء المؤسسات وبقاء الوضع على ما هو عليه لفترة طويلة وارتفاع أسعار النفط وتكاليف اقتصادية أخرى.

ونظرا لكون الحرب قد انتهت في فترة وجيزة نسبيا، فإن الخسائر ليست بالحجم الذي كان مقدرا لها في السابق، لكن هذا لا ينفي وجود تداعيات اقتصادية كبيرة على المدى البعيد. ويذكر على سبيل المثال أن تكلفة حرب الخليج الثانية كانت في حدود ٦١ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، إلا أن الخسائر المتراكمة، بحسب ما أفادت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، بلغت ٦٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٢، إذا ما أُخذ بعين الاعتبار تراجع نسب النمو نتيجة هذه الحرب وخسارة ما يوازي ٦ ملايين إلى ٧ ملايين فرصة عمل.

من الآثار الأخرى للحرب أن حالة الضعف التي يمر بها الاقتصاد العالمي يمكن أن تزيد في السنوات المقبلة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الحرب على العراق سوف تؤدي إلى تراجع توقعات النمو العالمي من ٢,٥ في المائة التي يعتبرها الاقتصاديون الحد الفاصل بين النمو والركود، إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣، بينما سيتراجع النمو في منطقة ''اليورو'' من ١,٨ في المائة إلى ١,٤ في المائة، والولايات المتحدة من ٢,٦ في المائة إلى ٢,٥ في المائة. وكان صندوق النقد الدولي بدوره قد خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي سنة ٢٠٠٣ إلى ٣,٢ في المائة بالمقارنة بنسبة ٣,٧ في المائة في أيلول/سبتمبر الماضي، كما خفض توقعاته لنمو اقتصاد الولايات المتحدة للسنة نفسها إلى ٢،٢ في المائة، مشيرا إلى أن المخاطر على النمو تعود إلى عجز الموازنة الأمريكية بالإضافة إلى هبوط أسواق الأسهم والعجز المرتفع في ميزان المعاملات الجارية.

وبحسب بعض المحللين، فإن مخصصات الحرب التي اقتطعت والبالغة ٧٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، وإن بدت نسبة ضئيلة من إجمالي الإنفاق في الولايات المتحدة إلا أنها ستؤثر في الاقتصاد الأمريكي في المدى البعيد، خصوصا وأنها تأتي في ظل عجز في الموازنة قد يتجاوز ٣٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، مما يعني زيادة في دين الدولة البالغ ٦,٤ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة[(١)]. وزيادة العجز هذه ستكون عاملا ذا أثر سلبي على الدولار الأمريكي، خصوصا وأنها تترافق مع عجز متفاقم في الحساب الجاري بلغ معدله السنوي في الفصل الرابع من عام ٢٠٠٢ بحسب مؤسسة ''ستانلي مورغان'' ٥٤٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويشكل العجز في الميزان الجاري ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. وثمة احتمال ألا تتمكن الحكومة الأمريكية من تمويل العجز في الحساب الجاري، الذي يتطلب اجتذاب ما يقرب من ٢،٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة يوميا بحسب المؤسسة المذكورة، لا سيما بسبب التطورات التي شهدتها أسواق المال الأمريكية وصعوبة إعادة بناء الثقة بسبب الفضائح المالية، والتي جعلت جذب هذا الكم الهائل من الأموال أكثر صعوبة عند مستويات قيمة الدولار الحالية.

وفي حالة نقص الاستثمارات، ستكون مؤسسات الإقراض عاجزة عن سد النقص في السيولة اللازمة لتأمين سير عجلة الاقتصاد، مما سيؤدي إلى تراجع الاستهلاك، وبالتالي حدوث خلل بين العرض والطلب ينعكس مباشرة في حدوث تراجع في القطاعين الصناعي

(١) بحسب بعض المصادر فإن الدين العام تجاوز ٣٠٠ في المائة من مجمل الناتج القومي أي أنه تم تجاوز الرقم القياسي المتمثل في قيمة الدين العام سنة ١٩٢٩ الذي بلغ ٢٦٠ في المائة وأدى إلى الأزمة المالية العالمية.

والخدمي مما يؤدي إلى زيادة في البطالة. ويعتبر ضياع فرص العمل تحديا ويشكل عنصر إضعاف لثقة المستهلك الأمريكي الذي يشكل إنفاقه ثلثي الناتج المحلي، مما يُدخل الاقتصاد الأمريكي في حلقة مفرغة من التراجع لا تتوقف عند حدود الولايات المتحدة بل قد تمتد إلى أزمة على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من أن البعض يرى احتمال ظهور طلب على الدولار مع السيطرة على منابع النفط العراقية، فإن تركيز الأسواق على الوضع الاقتصادي سيضغط مجددا على الدولار ويعيده إلى مسار تنازلي. وفي حين وجهت الإدارة الأمريكية نسبة كبيرة من استثماراتها العاجلة والاستثنائية نحو صناعات الدفاع، وهي صناعات متطورة وتحقق أرباحا هائلة، فإن مردود أرباحها، وإن كان ينعكس على مؤشرات البورصة، يبقى محصورا في عدد قليل من المستثمرين.

وفي أحسن الأحوال، يرى المحللون أنه بالرغم من احتمال استمرار انخفاض أسعار النفط وأثره الإيجابي على زيادة ثقة المستهلك والمنتج على حد السواء، فإن ما يمكن توقعه من ذلك هو عودة النمو الاقتصادي إلى ما كان عليه قبل ٦ شهور، وهو نمو بطيء. ويبدو واضحا أن الأثر الكامل للحرب على الاقتصاد العالمي لن يتضح إلا بعد مضي وقت من انتهاء الحرب. ولكن للمرة الأولى لا يُعتبر الدولار ملاذا للمستثمرين، وعلى عكس المرات السابقة التي كان تراجع الدولار خلالها يشكل حافزا للصادرات، فإن التراجع الحالي في ظل الانكماش يشكل عائقا كبيرا.

وكان تقرير البنك الدولي قد لخص تصوراته لأثر الحرب على الاقتصاد العالمي، مشيرا إلى أنها أضافت عنصرا سلبيا لوضع اقتصادي ضعيف. وأضاف تقرير البنك أنه على الرغم من مجمل المحفزات التي أعطيت في سبيل إنعاش الاقتصاد العالمي، فإنه ما زال يعاني من ضعف. وكانت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قد انخفضت إلى أدنى مستويات لها منذ ٤٠ عاما، كما وضعت خطة ضريبية لحفز النمو بقيمة ٥٥٠ مليار دولار لخمس سنوات، إلا أن الانتعاش الاقتصادي بقي ضعيفا إلى حد كبير. وباعتبار الاقتصاد الأمريكي هو محرك النمو العالمي، فإن تأثيرات الحرب لما قد تحدثه في الاقتصاد الأمريكي ستؤثر على النمو العالمي. وكانت المفوضية الأوروبية قد خفضت توقعاتها للنمو الاقتصادي في أوروبا من ١,٨ في المائة إلى ١ في المائة في عام ٢٠٠٣. ولا شك في أن تباطؤ النمو في الدول الصناعية سيؤثر سلبا على التجارة الدولية وأسعار السلع، مما سيؤثر على منتجات الدول النامية، وإمكانية الاستفادة من أسواق المال العالمية.

وسوف تتأثر قطاعات هامة في الاقتصاد العالمي على المديين المتوسط وطويل الأجل بنتائج الحرب، مما يشكل نقطة تحول هامة بالنسبة للعديد من دول العالم. ومن أهم هذه القطاعات قطاع النفط حيث ستؤدي السيطرة على سعره العالمي إلى ضعضعة ''أوبك'' والتحكم في إيرادات النفط الروسية وتهديد السياسات الاقتصادية للدول الصناعية.

وإتاحة المجال أمام الولايات المتحدة للتحكم في النفط العراقي ستؤدي إلى تقليص اعتمادها على النفط من مصادر أخرى. وتستهلك الولايات المتحدة نحو ١٨ مليون برميل يوميا أي ٣٥ في المائة من الإنتاج النفطي العالمي اليومي البالغ ٧٥ مليون برميل. كما أنها تستورد ٥٥ في المائة من استهلاكها النفطي[٢] (حوالي ٩,٥ مليون برميل في اليوم)، علما بأن واردات الولايات المتحدة النفطية معرضة للزيادة بنسبة ٧٠ في المائة عام ٢٠٢٥. والخليج العربي الذي لديه ٦٥ في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي هو المنطقة الوحيدة التي باستطاعتها تلبية أي ارتفاع كبير في الطلب العالمي على النفط. وإذا ما تم الحصول على امتيازات خاصة للشركات الأمريكية والبريطانية فيما يتعلق بحقول النفط واحتياطاته خلال الأعوام القادمة، فإن الولايات المتحدة ستتبوأ مكانة بارزة في سوق النفط العالمي، مما يؤدي إلى إضعاف ''أوبك'' والدول المصدرة للنفط.

وهناك توقعات بأن تجري خصخصة شركات النفط العراقية وأن تلغى جميع عقود النفط مع الشركات الأجنبية، من روسية وفرنسية وصينية وغيرها، بالرغم من الصعوبات القانونية التي تحول دون ذلك[٣]. وستعمل الشركات النفطية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة على استعادة سيطرتها على نفط العراق الذي خسرته من خلال التأميم عام ١٩٧٢[٤]. وكانت هذه الشركات قد بدأت منذ منتصف عام ١٩٩٠ تعود إلى النشاطات الخلفية (Upstream) الخاصة بإنتاج النفط الخام وذلك بالضغط على الحكومات المنتجة للنفط لإدخال تدابير متعلقة بالإنتاج تعطي الشركات حصة مباشرة في احتياطيات النفط الخام. وبحصولها على امتيازات إنتاج النفط تصبح القوة النفطية في يدها بدلا من أن تكون في يد الحكومات المنتجة. وسيكون بالتالي لسياستها النفطية تأثير على صناعة النفط خارج حدود العراق. وقد يزداد الإنتاج إلى مستويات عالية مما يدفع منتجي نفط آخرين إلى خصخصة شركاتهم النفطية وإعطاء شركات أخرى امتيازات جديدة واتفاقات لتقاسم الإنتاج.

---

(٢) يأتي ٣٠ في المائة من مجموع الواردات الأمريكية الحالية من منطقة الخليج العربي.

(٣) ثمة ٢٠ شركة نفطية غير عراقية لديها عقود تطوير وامتيازات في العراق.

(٤) منذ التأميم عام ١٩٧٢ خسرت شركات النفط الكثير من دورها في مجال الإنتاج أو ما يسمى العمليات الخلفية (upstream). وقد اضطرت هذه الشركات إلى نقل أعمالها وأرباحها إلى النشاطات الأمامية مثل النقل (الأنابيب والحافلات) والتكرير، والبتروكيماويات وغيرها.

ومن جهة أخرى، إن إنتاجا كبيرا من حقول النفط العراقية قد تنتج عنه ضغوط على صناعة النفط العربية. فالعراق خلال أعوام قليلة يمكن أن يؤمن القسم الأكبر من حاجات الولايات المتحدة من النفط المستورد إذا ما تم تطوير الإنتاج ليصل إلى ١٠ ملايين برميل يوميا في نهاية العقد الحالي. وبحسب مركز دراسات الطاقة الدولية، فإن القدرة الإنتاجية من المتوقع لها أن تزداد من مستواها الحالي وهو ٢,٨ مليون برميل يوميا إلى ٨ ملايين برميل يوميا خلال ٩ سنوات.

وإزاء ذلك، فإن قدرة منظمة ''أوبك'' على التحكم في أسعار النفط وإنتاجه ستكون مهددة(٥). وبالنسبة لـ ''أوبك'' فإن العراق يمثل ثاني أكبر منتج بعد السعودية. و ''أوبك'' لديها مصلحة في تثبيت سعر النفط ولكن لها مصلحة أيضا في الحصول على سعر مرتفع يكون على قدر من الاستقرار. ويعتقد البعض أن إنتاج العراق سوف يصل إلى ٦-٨ ملايين برميل يوميا في خلال ٥ سنوات، وسيضع ''أوبك'' بالتالي أمام قرار إما تخفيض الإنتاج أو القبول بخسارة التحكم في السعر.

وفي ظل حاجات العراق المالية المستقبلية واعتماده الكبير على النفط للحصول على العملة الصعبة، سوف يتبنى سياسة تسريع عملية تطوير حقول النفط والإنتاج. وهذا سوف يزيد الإنتاج إلى ٣,٥ ملايين برميل يوميا، كما كان قبل حرب الخليج، وذلك بتكلفة قدرها ٥ مليارات دولار. وفي نفس الوقت، سوف يقوم العراق بتطوير القدرة الإنتاجية الإضافية والبالغة حوالي ٤,٥ ملايين برميل يوميا من خلال تطوير الاحتياطيات بمساعدة شركات النفط العالمية بتكلفة توازي ٣٠ مليار دولار خلال ٩ سنوات. وبحسب تقرير أعده مركز دراسات الطاقة الدولية، هناك إمكانية لبدء الإنتاج بسرعة وذلك لأن جميع الأنابيب والمحطات موجودة حاليا وإن كانت بحاجة إلى تطويرها.

وسيؤدي ذلك في المدى المتوسط إلى انخفاض سعر النفط الخام ليس فقط تلقائيا بفعل قوى السوق، بل لأن القرار السياسي فيما يتعلق بتحديد سعر النفط سيكون في الغالب في اتجاه التخفيض على المدى المتوسط على الأقل. ومن المتوقع أن تتمثل سياسة الأسعار التي ستتبعها الولايات المتحدة في اعتماد أسعار معتدلة لا تتجاوز الـ ٢٠ دولارا للبرميل، وهي تراعي الحفاظ على اقتصاديات الدول الغربية لأنها تؤمِّن نموها وتساعد على تعويض تكاليف الحرب وإعمار العراق سريعا. وفي حالة وجود إرادة لضخ النفط من أجل خلق وفرة في

(٥) تمتلك دول أوبك ٧٥ في المائة من الاحتياطي النفطي وتحصل الولايات المتحدة على ٤٤ في المائة من حاجاتها النفطية من دول أوبك.

سوق النفط تؤدي إلى انخفاض سعر البرميل بما يناسب متطلبات الاقتصاد الأمريكي إلى ما بين ١٥-١٨ دولار للبرميل الواحد، فإن على منظمة ''أوبك'' حينذاك اتخاذ موقف يتناسب مع ذلك.

ولا بد من الإشارة إلى أنه من خلال التحكم في منابع النفط وزيادة الإنتاج، تكون الولايات المتحدة قد حافظت على الموقع الاستراتيجي للدولار مقابل اليورو وغيره من العملات. وبموازاة ذلك قد يحدث تهميش لدور الأمم المتحدة ومنظماتها الاقتصادية المتخصصة وكذلك منظمة التجارة العالمية، من خلال طرح قواعد جديدة لقوى السوق يكون من نتيجتها زيادة سيطرة الشركات الأمريكية العملاقة على المقدرات الاقتصادية للعالم.

ثانيا - آثار الحرب على الاقتصادات العربية

١ - الاقتصاد العراقي وموقعه

لا شك في أن آثار الحرب على الاقتصادات العربية ستكون متعددة الجوانب. فبالإضافة إلى التأثيرات الناتجة عن أوضاع الاقتصاد العالمي وبالتحديد الاقتصاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للدول العربية ووضع أسعار النفط، سوف ترتبط الخسائر العربية بتطورات الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى الخسائر المباشرة التي ستتكبدها هذه الدول نتيجة لضياع فرص تجارية واستثمارية قائمة وممكنة.

ويشكل العراق محورا اقتصاديا رئيسيا في المنطقة، إذ أن لديه موارد طبيعية هامة. فالاحتياط المؤكد من النفط الخام في العراق يبلغ نحو ١١٢,٥ مليار برميل، أي حوال ١١ في المائة من الإجمالي العالمي، مع إمكانية وجود احتياطيات تتعدى ٢٠٠ مليار برميل. وبحسب مصادر الطاقة للولايات المتحدة، فإن احتياطيات النفط العراقي قد تصل إلى أكثر من ٤٠٠ مليار برميل. ولدى العراق أيضا حقول ضخمة من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي ١١٠تريليونات قدم مكعب. وفي ظل مستويات الإنتاجية الحالية، أي حوالي ٣ ملايين برميل من النفط يوميا، فإن الاحتياطي النفطي العراقي سوف يظل حوالي ١٢٨ سنة بحسب إحصاءات ''بريتش بتروليوم'' لعام ٢٠٠١. وفي ظل مضاعفة الإنتاج ووصل استثمارات هامة إلى الصناعة النفطية، فإن العراق سوف يبقى له أكثر من ٦٠ عاما من الثروة البترولية، في حالة عدم اكتشاف احتياطيات جديدة.

والنفط في العراق ذو جودة عالية، سهل الاستخراج، وتكلفة إنتاجة هي الأدنى في العالم، إذ تبلغ ما بين دولار واحد و ١,٥ دولار للبرميل الواحد مما يحقق أرباحا كبيرة. وعلى أساس أن سعر البرميل ٢٥ دولارا، ومع وجود احتياطي قدره ٢٥٠ مليار برميل

ووجود إمكانية إنتاج بنسبة ٥٠ في المائة، فإن النفط العراقي يوازي ثروة تبلغ ١٢٥ ٣ تريليونات دولار. وباعتبار أن الإنتاج يكلف ١,٥ دولار للبرميل فإن التكلفة الإجمالية هي ١٨٨ مليار دولار مما يترك أرباحا بقيمة ٩٣٧ ٢ تريليون دولار.

وبالإضافة إلى هذا، ينعم العراق بإمكانات زراعية هائلة بفضل نهري دجلة والفرات وخصوبة أراضيه الصالحة للزراعة الممتدة على مساحة ٢٤ مليون هكتار. وتبلغ مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ٣٢ في المائة بحسب إحصاءات عام ٢٠٠١، أما نصيب الفرد من الناتج الزراعي فيقدر بمبلغ ٠٧٥ ١ دولار. وكان الناتج الزراعي العراقي قد حقق نموا مقداره ٥,٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١.

ولدى العراق أيضا ثروات منجمية هامة تشمل خامات الحديد والكروميت والنحاس والرصاص والجبس والأملاح. ولديه أيضا صناعات كبريت وفوسفات، وكان يمكن أن يطور صناعات هامة لولا حالة الحظر الاقتصادي التي فرضها مجلس الأمن بتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠. وتعتبر نسبة الإداريين والعلماء والتكنوقراط من مجموع السكان البالغ عددهم حوالي ٢٥ مليون نسمة، مرتفعة نسبيا بالمقارنة بباقي بلدان المنطقة. ويشكل العراق محورا هاما لإرثه الحضاري، علاوة على مقوماته الهامة في مجال السياحة الدينية.

إن مجمل هذه المقومات يشير إلى قوة الاقتصاد العراقي الذي تنقله الديون التي تراكمت على مدى السنوات الماضية. وثمة مخاوف من أن تتحول أعباء التمويل الآنية إلى مشاكل هيكلية قد يكون لها انعكاسات لا تقتصر على المدى القصير فقط. وتقدر الديون العراقية التي يعود تاريخ بعضها إلى أكثر من ٤٠ عاما ما بين ١٠٣,٥ مليارات و ١٢٩,٤ مليار دولار. وهذه الديون لا تشمل التعويضات. وكانت الأمم المتحدة قد وافقت على ٤٣,٨ مليار دولار، وثمة طلبات تعويضات ما زالت بالانتظار وتبلغ قيمتها ١٩٧,٤ مليار دولار.

ويقدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية القيمة الإجمالية للديون والتعويضات بنحو ٣٨٣ مليار دولار (علما بأن البعض يقدرها بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار شاملة أصول الدين والفوائد المتراكمة إضافة إلى تعويضات حربين على الأقل)، وهي كما يلي:

- ١٩٩ مليار دولار تعويضات ناجمة عن حرب الخليج منها ١٧٢ مليار دولار مستحقة لحكومات وشركات ومؤسسات والباقي لأفراد.
- ١٢٧ مليار دولار عبارة عن دين خارجي منها ٤٧ مليار فوائد الدين والتعويضات.

- ٥٧ مليار دولار ناجمة عن عقود جارية (في مجال الطاقة والاتصالات) غالبيتها مستحقة لروسيا.

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للعراق بـ ٢٥ مليار دولار، معظمه يتأتى من القطاع النفطي. وهذا يعني أن العراق لن يتمكن من مواجهة الاستحقاقات المفروضة عليه بدون عملية إعادة جدولة واسعة للديون. وباعتبار أن ٥٠ في المائة من الدخل المستقبلي للعراق سوف يُنفق في سداد الديون، فإنه سيستغرق أكثر من ٣٥ سنة في سدادها حتى مع نمو الصادرات النفطية. وتعتبر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق أكثر عشرة أمثال مما هي عليه في الأرجنتين والبرازيل.

ويجري جدل بين الدول الصناعية حول مصير هذه الديون، والخلاف ما زال قائما في ظل الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على البنك الدولي لدخول العراق بدون قرار من الأمم المتحدة. وثمة اتفاق عام على أن يتولى ''نادي باريس'' أمر مسألتي دفع الفوائد والديون في الوقت نفسه، وهو سيحاول تحديد قيمة المستحقات المترتبة على العراق. ومن المتوقع أن يقوم النادي بإلغاء ٦٠ - ٨٠ في المائة من دين يبلغ ٢٥,٦ مليار دولار لأعضائه.

وبعد الحرب وما خلفته من دمار، تبرز في المقام الأول أهمية تزويد الشعب العراقي بكل ما يحتاجه من معونات إنسانية ضرورية لبقائه، ووقف التدهور السريع والكبير في مستويات المعيشة والحد من تدني الظروف الصحية والخدمات التعليمية وانتشار البطالة والتلوث البيئي، وإعادة إنشاء البنى التحتية للقطاع المدني، ومعالجة التخريب الكبير الذي لحق بالبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يتطلب التأكيد على أهمية إنفاق عائدات النفط من أجل إعادة بناء البنى التحتية للقطاع المدني من خدمات الطاقة الكهربائية، والمجاري، وإمدادات المياه، وإعادة بناء المؤسسات، بالإضافة إلى تحسين أحوال الشعب العراقي واستعادة عافيته.

٢ - الآثار على الاقتصادات العربية

كانت السوق العراقية قد شكلت رافعة اقتصادية هامة لأسواق الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية، وخففت من آثار الركود الاقتصادي، لا سيما في الدول المجاورة مثل لبنان وسوريا ومصر والأردن. ومن الطبيعي أن تتخوف الشركات العربية من إمكانية تغيير العقود القائمة الذي يمكن أن تعتمده أي إدارة جديدة في العراق، خصوصا وأن الشركات العربية كانت تتمتع بتسهيلات وأفضلية في توقيع العقود.

ويُذكر أنه في إطار برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' شكلت السوق العراقية متنفسا وموردا هاما لعدد من الدول، وقد بلغ مجموع العقود التي أبرمت مع العراق، حسب مذكرة

التفاهم مع الأمم المتحدة ومنذ بداية تنفيذها وحتى بداية شباط/فبراير ٢٠٠٣، ما قيمته ٤٤ مليار و ٣٣٥ مليون دولار، وافقت الأمم المتحدة على ٢٢ مليار و ٦٨٤ مليون دولار منها، والباقي بمثابة عقود معطلة أو معلقة بموجب قرارات دولية أو تحفظات أمريكية وبريطانية. وبلغت قيمة المستوردات الغذائية من أصل هذه العقود وخلال ١٢ مرحلة حوالي ١٠ مليارات و ٦٠٣ ملايين و ١٥٦ ألف دولار.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن حجم الخسائر التي تعرضت لها الاقتصادات العربية خلال فترة الحرب يتراوح ما بين ٦٠ و ٨٠ مليار دولار. والواقع أن هذه التقديرات لا يمكن الركون إليها نظرا لقلة المعلومات التفصيلية المتوافرة. إنما الذي يمكن تأكيده هو أن ثمة خسائر فادحة حدثت وكان من الممكن أن تكون أكثر من ذلك بكثير لو استمرت الحرب لفترة أطول، من الإشارة إلى عدم وجود دلائل واضحة على أن تداعيات الحرب قد توقفت. فمن الواضح أن الحرب وضعت المنطقة العربية في حالة انتظار وترقب، وأبطأت عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية. ولا شك أن انخفاض الاستثمار وتأثر حجم التجارة وارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة سيؤدي إلى مصاعب عديدة للاقتصادات العربية التي كانت وما زالت تعاني من أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وسوف تتأثر مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية وقد تزداد البطالة. ولا شك في أن هناك آثارا مباشرة أصابت السياحة والنقل والمطارات، وارتفاعا في أسعار التأمين وإعادة التأمين وتراجعا في تجارة كافة الخدمات. هذا بالإضافة إلى حدوث أضرار بيئية وصحية واجتماعية وخدمية.

وبالرغم من انتهاء العمليات العسكرية، لم تنته المضاعفات الاقتصادية التي خلفتها الحرب على دول المنطقة القريبة والبعيدة. وقد أعاد العديد من الاقتصاديات العربية وضع توقعات للنمو الاقتصادي ذات اتجاه انخفاضي، بعد تكبد نسب متفاوتة من الخسائر التجارية والاقتصادية التي قد تجر ذيولها إلى مطلع السنة المقبلة. ويعتقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن الأزمة الاقتصادية الحالية قد تستمر لفترة أخرى بسبب عدم وضوح الوضع في العراق، وأنها قد تهدد آفاق النمو في المنطقة العربية وتعيق تدفقات الاستثمارات الدولية التي تعتبر أصلا شديدة التواضع. وكانت احتمالات الحرب قد أحدثت انخفاضا في معدل النمو من ٣,٢ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٢.٣ في المائة عام ٢٠٠٢.

ويتوقع البنك الدولي أن تتراوح معدلات النمو في المنطقة بين ٣,٤ في المائة و ٤ في المائة سنويا خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥، مقابل ٤,٧ في المائة في الدول النامية، وذلك بسبب تراجع الصادرات وعائدات السياحة واستمرار الإحساس السلبي للمستثمرين إزاء

المنطقة العربية، الأمر الذي قد تنجم عنه مصاعب في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تعتمد عليها بعض الاقتصاديات المحلية، مما يضطرها للتعامل مع وتيرة أبطأ للإصلاحات الهيكلية بما في ذلك برامج الخصخصة ومشاريع تطوير البنية التحتية والمشاريع الصناعية.

والملفت أنه بعكس ما حدث في حرب الخليج الثانية لم تتضرر تحويلات العاملين التي بلغت قيمتها ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وهي عوضت نسبيا التراجع في السياحة في عدد من الدول العربية على البحر المتوسط. وحدد البنك الدولي ٤ دول عربية لها اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي سيتراجع نموها بسبب تداعيات الحرب وتأثيرها على حركة السياحة وتدفقات رؤوس الأموال والتجارة الخارجية، وهذه الدول هي مصر والأردن وتونس والمغرب.

أما الاقتصادات العربية التي شهدت ازدهارا في العلاقات التجارية والاقتصادية مع العراق، لا سيما الدول المجاورة وهي سورية والأردن ومصر وامتدادا لبعض دول الخليج، فقد تعاني بعد الحرب تراجعا حادا في حركة التجارة في المدى القصير. وبحسب البنك الدولي سوف يتأثر الاقتصاد الأردني بسبب ارتفاع حجم التبادل التجاري النفطي وغير النفطي بينه وبين العراق، واعتماده على واردات السياحة، وقد لا يتمكن من تحقيق معدل النمو المتوقع والمقدر بنسبة ٥ – ٦ في المائة. ويقدر البنك أن تتأثر مصر بدرجة أقل مما هي الحال بالنسبة للأردن، إلا أن خسائرها المحتملة قد تتراوح بين ١,٥ في المائة و ٢ في المائة كنسبة انخفاض في أداء الناتج المحلي، إضافة إلى تأثر ميزان المدفوعات سلبا بقيمة صافية تصل إلى ١,٥ مليار دولار. أما خسائر لبنان وسورية بسبب تعطل التجارة مع العراق فستكون كبيرة.

وبالنسبة للمغرب العربي، يمكن أن تنخفض نسبة النمو في المغرب بواقع ١ في المائة و ١,٥ في المائة وأن يفقد ميزان المدفوعات مبلغا يتراوح بين ١ – ١,٥ مليار دولار. وبصورة عامة، سيكون الوضع الاقتصادي في المغرب وتونس أقل تأثرا من غيره رغم تدني عائدات السياحة وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية، لكنهما سيتضرران من تراجع الطلب داخل أسواق الاتحاد الأوروبي وتقلص النمو الاقتصادي في مجموع منطقة اليورو. ويرتبط المغرب وتونس بعلاقات تجارية قوية مع دول الاتحاد الأوروبي التي تمثل ٧٠ في المائة من إجمالي الصادرات.

وبالنسبة للدول المصدرة للنفط في الخليج، فمن المحتمل أن يحصل تراجعا في الإيرادات النفطية مع تراجع حصص 'أوبك' ، واستقرار أسعار النفط. هذا في الوقت الذي هناك تحديات اقتصادية عدة في هذه الدول، منها ضرورة تأمين عدد كبير من فرص العمل الجديدة وتأمين التمويل الضروري للجيل الجديد من مشاريع التنمية وخدمات البنية التحتية

والتطوير الصناعي. كما أن التراجع المحتمل في أسعار النفط في المدى المتوسط والطويل سيطاول في تأثيره أيضا الدول العربية غير المنتجة للبترول من حيث تناقص فرص العمل لأبناء هذه الدول، وكذلك المساعدات الخليجية لها وتدفق الاستثمارات إليها.

وليس من المستبعد من ظل الوضع الجديد أن تصبح الولايات المتحدة مصدرا رئيسيا للبضائع إلى العراق ومنافسا للدول العربية، وأن تعمل السياسة الاقتصادية الأمريكية على توزيع الأدوار والعلاقات الاقتصادية بين العراق والدول العربية الأخرى تبعا لأهدافها في المنطقة.

وستبقى المشاكل المزمنة والمتمثلة في تراجع الإيرادات النفطية والفرص الاقتصادية في عالم عربي يشهد نموا سكانيا متسارعا، ويتمثل التحدي في كيفية تسريع عجلة النمو وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة التي من المتوقع أن تزداد إلى ٣٠ في المائة، وتأمين فرص العمل الجديدة للأجيال الصاعدة وتحقيق التنوع في القاعدة الصناعية واللحاق بركب الاقتصاد العالمي. على أنه من المتوقع أن تبرز في المدى المتوسط فرص جديدة للتجارة والأعمال في إطار إعادة إعمار العراق.

ولا شك في أن تأثير الحرب على الاقتصادات العربية سيتفاوت من قطاع اقتصادي إلى آخر. وفيما يلي عرض لهذه الآثار، بالنسبة لكل من القطاعات الرئيسية.

(أ) النفط

شهدت أسعار النفط تقلبات حادة، ومع قرب انتهاء الحرب أخذت الأسعار تتراجع. وفي منتصف شهر نيسان/أبريل، انخفض السعر ١٠ دولارات خلال ٢٦ يوما ليرتفع قليلا بفضل توقعات تقليص ''أوبك'' إنتاجها، للحفاظ على سعر نفط حددته بما يتراوح بين ٢٢ و ٢٨ دولارا. وتخشى ''أوبك'' أن يؤدي النقص الموسمي في الطلب على النفط في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٣ إلى خفض الأسعار بدرجة أكبر بعد أن فقدت هذه الأسعار ثلث قيمتها منذ بداية الحرب.

وبشكل عام، سوف يستمر سعر النفط على مستواه مع تقلبات طفيفة، وبالتالي ستبقى فاتورة الطاقة للدول المستوردة هذا العام مرتفعة نسبيا. وعلى المدى الأبعد، ومع انتهاء الحرب وعودة النفط العراقي من المحتمل أن تتراجع أسعار النفط إلى ٢٠ دولارا للبرميل. وتشير توقعات البنك الدولي إلى حدوث زيادة في أسعار النفط بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣ وتراجعها بنسبة ١٩,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤، وبنسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٢٠ دولارا للبرميل. ومن المحتمل أن تتراجع الأسعار بنسب أعلى إذا

استمرت حالة الركود في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس سلبا على أوضاع الدول العربية النفطية.

أما الدول غير النفطية التي من الواضح أنها ستتأثر سلبا فهي الأردن وسوريا، باعتبار أن العراق كان يوفر لهما كميات كبيرة من النفط بموجب اتفاقيات خاصة.

ومن المقدر أن يبدأ العراق في إنتاج ١,٦ مليون برميل يوميا من النفط في غضون شهر ونصف الشهر. لكن هذا الإنتاج لن يتدفق إلى الأسواق الخارجية قبل النصف الثاني من حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بانتظار وضع أطر قانونية تعاقدية وإيجاد سلطة عراقية محلية تتولى هذا الأمر.

(ب) التبادل التجاري

من أهم الآثار الاقتصادية الأخرى التي ستعاني منها الدول العربية خسارة العلاقات التجارية المميزة التي تطورت في السنوات الخمس الماضية مع العراق ضمن برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' والتي ساهمت في تخفيف حدة الحصار على العراق، لكنها من جهة أخرى أنعشت الأسواق العربية المعنية عبر تشجيع صادراتها إلى سوق متعطشة لكثير من السلع الأساسية، فازدهر عدد من الصناعات الخفيفة قيل إن قيمة إنتاجها تخطت مئات الملايين من الدولارات، وكان بعض هذه العلاقات قد تطور إلى حدود إعلان اتفاقيات مناطق حرة لا سيما مع مصر والإمارات العربية المتحدة ولبنان وسوريا. وتشكل الصادرات اللبنانية إلى العراق نحو ٤٠ في المائة من إجمالي الصادرات اللبنانية، وفي مصر تتعدى نسبة ٣٠ في المائة، وفي الأردن ٢٠ في المائة، تتضمن إعادة التصدير والترانزيت (تجارة مثلثة). وبلغت قيمة العقود التجارية المبرمة بين سوريا والعراق ٥.٥ مليارات دولارات مع نهاية عام ٢٠٠١، بينما تقدر قيمة الصادرات السورية عام ٢٠٠٢ وحده بنحو ملياري دولار. وتقدر قيمة عقود الصادرات المصرية إلى العراق بنحو ٤ مليارات دولار. أما قيمة عقود الصادرات اللبنانية لعام ٢٠٠٢، فبلغت تقريبا ٤٥٠ مليون دولار والصادرات الأردنية نحو ٤٣٠ مليون دولار (تجارة مثلثة). ويتهدد عدد من هذه الصناعات فقدان جدواها الاقتصادية خصوصا وأن انتهاء الحرب على العراق سوف يعرِّض السوق العراقية لمنافسة مع منتجات عالمية ذات جودة عالية وأسعار منافسة، وهذا الأمر سيؤدي إلى تضرر عدد من المؤسسات والمصانع إذا لم تستطع إعادة هيكلة أوضاعها ويهدد كثير من العمال بفقدان وظائفهم وارتفاع حدة البطالة في الدول التي تتعرض لهذه المصاعب. ويُذكر أن جانبا من هذه التجارة البينية كان عبارة عن عمليات إعادة تصدير تقوم بها شركات عاملة في هذه الدول إلى العراق مستفيدة

من عدم اشتراط العراق في هذه الاتفاقيات التجارية تحديد بلد المنشأ، ومع انتهاء الحرب من المتوقع أن تقل هذه العمليات كثيرا.

(ج) السياحة

هناك قطاعات اقتصادية شديدة الحساسية للحرب في مداها المنظور. وكانت السياحة قد اكتسبت أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول العربية بعدما ارتفعت بشكل كبير مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي تأمين فرص عمل. وقد بلغت إيرادات الدول العربية من قطاع السياحة والخدمات ذات العلاقة ٦٠ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ٥٠ في المائة من إيرادات النفط للدول العربية المصدرة له. وقد انعكست الحرب سلبا على هذا القطاع مع تراجع حجم الحجوزات للبرامج السياحية أو للإقامة في الفنادق مما أدى إلى انخفاض أرباح الوكالات السياحية والفنادق. ويُذكر أن حركة السفر قد تراجعت في المنطقة بنسبة ٤٠ في المائة من بدء الحرب وتكبدت شركات الطيران العالمية خسائر كبيرة نتيجة لتراجع الحركة وارتفاع فاتورة الوقود وتكلفة التأمين المرتفعة بسبب مخاطر الحرب.

ويمثل قطاع السياحة والنقل الدولي في دول المغرب العربي نحو ١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وقد ألغيت حجوزات كثيرة في بعض المدن السياحية الكبرى مثل مراكش وأغادير وتقلصت أعداد السياح، ويتوقع أن يخسر المغرب نحو ٢ في المائة من ناتجه الإجمالي على أقل تقدير، علما بأن عائدات السياحة تمثل نحو ٧ في المائة من إجمالي الناتج وتوفر نصف مليون وظيفة. وفي تونس، اتخذت إجراءات عاجلة لمجابهة الانعكاسات المحتملة للحرب خصوصا في جانب القطاع السياحي الذي يؤمن ٢٥ في المائة من الإيرادات. أما في مصر، فيجري تعويض الخسائر من العملات الصعبة الناجمة عن السياحة الأجنبية من عائدات السياحة العربية.

(د) التأمين

في ظل العمل ضمن مناطق عالية المخاطر، من الطبيعي أن ترتفع تكلفة التأمين وإعادة التأمين. ويُذكر أنه فور اندلاع الحرب، سجلت دولة الكويت أعلى نسبة زيادة في أسعار التأمين على الحاويات الواردة بحرا وجوا على السواء، بحيث بلغت ٢,٥ في المائة. وارتفع السعر على البضائع الواردة بحرا إلى السعودية بنسبة ٠,٩٥ في المائة وقطر ٠,٦٥ في المائة، والإمارات ٠,٢٥ في المائة وهو السعر نفسه بالنسبة للبحرين. وجُمدت أقساط التأمين ضد أخطار الحرب على البضائع والسفن المتجهة إلى إيران والعراق. وحُددت بعض المناطق خارج التعريفة، أي أنه بإمكان شركة التأمين أن تفرض السعر الذي تراه مناسبا عليها، ومن هذه المناطق اليمن والكويت والعراق وبعض الموانئ في الجهة الشرقية من السعودية. وتعني

زيادة أسعار التأمين ضد الحرب زيادة تكلفة الشحن وبالتالي ارتفاعا في أسعار السلع والمنتجات المستوردة، وكانت الشركات الملاحية في الخليج قد أبلغت زبائنها أن رسما إضافيا مقداره ٦٥ دولارا تم فرضه على الحاويات النمطية سعة ٢٠ قدما مكعبا التي يتم نقلها من الإمارات إلى الكويت، فيما تكون الرسوم أقل على الحاويات المنقولة من موانئ الإمارات إلى البحرين وميناء الدمام في السعودية. وأدى الإجراء الذي اتخذته بعض الخطوط الملاحية إلى تحول موانئ دبي إلى نقطة ترانزيت رئيسية مما زاد الطلب على السفن الصغيرة. كما أدى إلى ارتفاع الطلب على النقل البري بين الإمارات والسعودية والكويت لنقل البضائع الواردة بحرا مما رفع قيمتها إلى مستويات قياسية، حيث باتت تكلفة الحاوية تصل إلى ٣٠٠ ١ دولار مقابل ٦٠٠ دولار في الأوقات العادية. وكان الصندوق العربي لأخطار الحرب قد أبلغ شركات التأمين المصرية بتعديل رسوم إعادة التأمين اعتبارا من ١٠ آذار/مارس وهو الأمر الذي يرفع تكلفة النقل وسعر السلعة.

(هـ) العمل

يُفهم من تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية أن انعكاسات الحرب ستكون سلبية جدا على سوق العمل في جميع قطاعاته الإنتاجية والخدماتية، الأمر الذي قد يساهم في ارتفاع عدد المتعطلين عن العمل في البلدان العربية إلى ٤٢ مليون عامل، بنسبة تصل إلى ٣٨ في المائة من إجمالي حجم قوة العمل العربية التي تقدر بحوالي ١١١ مليون عامل وذلك بسبب توقف الأنشطة الإنتاجية في الأقطار العربية.

(و) الاستثمار

إن قرارات الاستثمار في ظل الحرب هي في حكم المؤجل في العديد من القطاعات الحيوية. فالشعور بالأمان هو من العوامل المشجعة للإنفاق الاستهلاكي للأسر والإنفاق الرأسمالي للشركات. وكان خبراء قد توقعوا أن تخسر المنطقة العربية مع اندلاع الحرب فرصا استثمارية تفوق قيمتها ٢٠٠ مليار دولار، وأن تكون حصة الدول الخليجية منها أكثر من ١٠٠ مليار دولار، مما سينعكس على معدلات نمو الناتج المحلي للدول العربية.

وتشير التقديرات إلى أن الحرب بدأت تُلقي ظلالها السلبية على تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحديدا إلى الدول الخليجية، كما أوقف عدد كبير من الدول العربية والخليجية مؤقتا قرارات الاستثمار التي كانت تخطط على أساس مشاريع مشتركة. وتأتي الانتكاسة الجديدة بعد فترة قصيرة من ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وعلى الرغم من سعي الدول العربية إلى تحسين مناخ الاستثمار الوطني. ويشار إلى أن السعودية تعتبر أكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العربي بما نسبته ٣٧,٦ في المائة من إجماليها

التراكمي الوارد للدول العربية، يليها مصر وتونس لتستحوذ الدول الثلاث على نسبة تفوق ٧٠ في المائة من إجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة للدول العربية في العقد الماضي. ولكن تظل النسبة متواضعة بحيث لا تتجاوز ١ في المائة من إجمالي التدفقات العالمية و ٤,٢ في المائة من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية.

وبالرغم من أن كميات كبيرة من الأموال العربية وغيرها من رؤوس الأموال العالمية بدأ سحبها من الولايات المتحدة إثر بدء الحرب على العراق، فإنها اتجهت إلى أوروبا، ويظل نصيب الدول العربية منها محدودا لأن القطاع المصرفي العربي غير جاهز والأسواق المالية العربية غير جاهزة لاستقبالها.

واستنادا إلى مصادر مصرفية، ستضطر الدول العربية، وتحديدا الخليجية، في مرحلة لاحقة إلى زيادة جرعة تسهيلاتها المقدمة إلى المستثمرين الأجانب في الوقت الذي ستسعى الدول كافة إلى تعزيز بنيتها التشريعية باتجاه منح المزيد من الضمانات وزيادة الشفافية في التعاملات مع رؤوس الأموال. ومع زيادة التنافس بين الدول لجذب المستثمرين، سوف يقوم البعض بتقديم تنازلات أكبر للمستثمرين الأجانب بما في ذلك فتح قطاعات استثمارية جديدة لا تزال إلى الآن مغلقة.

ومن المتوقع أن تفرض الحرب أعباء ثقيلة على القطاع المالي العربي، وكانت حرب الخليج الثانية قد بددت الكثير من الموارد الاقتصادية العربية. ويذكر أن القطاع المصرفي العربي حقق نموا كبيرا خلال العقدين الماضيين واستطاع أن يجذب ودائع قاربت في مجموعها ٤٠٠ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٢ أو ما يفوق نصف إجمالي الناتج العربي، جاء ٦٠ في المائة منها من القطاع الخاص. أما بالنسبة للمصارف العربية في دول المشرق العربي، فقد أصبحت أكثر تشددا في منح الائتمانات الجديدة وارتفعت نسبة الديون المشكوك في تحصيلها في كل من مصر والمغرب والأردن إلى ما فوق ١٠ في المائة. لكن الكثير من المصارف العربية بشكل عام يواجه فائضا ملحوظا في السيولة خصوصا في دول الخليج بالنظر إلى تحويل بعض رؤوس الأموال العربية من الخارج من جهة وتأجيل عدد من المشاريع الاستثمارية الكبرى وبرامج الخصخصة في بعض الدول العربية من جهة أخرى.

(ز) الأسواق المالية

من المفترض أن تؤدي المشاركة في إعادة إعمار العراق إلى تحسين أسعار الشركات المدرجة في البورصات الخليجية في الفترة المقبلة. وكانت عدة شركات وعديد من التجار قد قاموا بأعمال تحضيرية كبيرة تشمل عمليات شراء أراض وإنشاء شركات مقاولات

وخدمات على أمل الحصول على مشاريع ضمن عملية إعادة الإعمار، وهم معرضون لخسارتها في حالة عدم الفوز بعقود إنشاءات في العراق.

على أية حال، ومع انتهاء العمليات العسكرية، قد تنتعش مجددا وتستأنف المشاريع الاستثمارية التي جُمدت، مما يحرك عجلة النمو ويشجع المؤسسات والشركات على السعي للحصول على التمويل الإضافي سواء عبر طرح الأسهم في البورصات أو إصدار سندات الدين. ويذكر أن أداء كل من بورصة الكويت وبورصة قطر كان مميزا في عام ٢٠٠٢.

(ح) الدين العام

من المتوقع أن تواجه المنطقة عموما نقصا في الاستثمارات مقارنة بالفترات السابقة، وقد تصبح قضية الدين العام من القضايا المزمنة التي تواجه الدول العربية، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات التزايد السكاني مما يترتب عليه المزيد من الاحتياجات والسلع والمرافق.

ثالثا – دور رجال الأعمال العرب

إن الظروف العصيبة التي يمر بها العالم بأسره، والمنطقة العربية على وجه الخصوص، إضافة إلى جملة من الحروب والصراعات سادت المنطقة العربية منذ أكثر من ٥٠ عاما، تركت بصماتها واضحة على مسيرة التنمية. ولا شك في أن للقطاع الخاص العربي دورا هاما إلى جانب دور الحكومات العربية في محاولة معالجة تلك الأزمات وتخطي سلبياتها. ويسعى الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية إلى إبراز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وفي العمل الاقتصادي العربي المشترك وتعزيز هذا الدور من خلال توعية رجال الأعمال العرب بما يمكن أن يقوموا به في دفع عجلة التنمية والتكامل. ويمكن القول بأن هذه الجهود قد أثمرت نظرا للاهتمام الذي تبديه الدول العربية بالنسبة للقطاع الخاص، حتى أن الاهتمام الرسمي على مستوى القمة العربية انصب بدرجة لافتة على القطاع الخاص والدور الذي يمكن أن يؤديه. وثمة أوراق عمل ودراسات مقدمة إلى مجلس الاتحاد العام للغرف العربية بشأن دور القطاع الخاص في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي هي بالفعل ركن أساسي في سبيل تحقيق السوق العربية المشتركة.

ولعل من المهم في هذا الإطار الإشارة إلى أنه من الضرورات الاستراتيجية التي يتوجب على المنطقة مواجهتها التأقلم مع إمكانية وجود أسعار نفط منخفضة، فضلا عن تخفيف الاعتماد على الإنفاق العام. ولا بد من إشراك القطاع الخاص الذي لم تحدث استفادة من إمكانياته بالشكل الكافي بالرغم من أنه أثبت كفاءة عالية على الصعيد العالمي وبنى لنفسه قيادة دولية متينة من موارد مالية ضخمة، وعلاقات تجارية مع العالم وشبكات

أعمال. فالقطاع الخاص لديه إمكانيات مالية وإدارية وفكرية يمكن أن توظف في سبيل الاستثمار والتنمية داخل الوطن العربي، في حالة إيجاد البنى الأساسية والتشريعية والخدمية الضرورية لحفز نمو هذا القطاع.

وتبرز أكثر من أي وقت مضى أهمية الانفتاح الاقتصادي والترويج لمناخ تجاري تنافسي نشط، يسعى للانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الناقلة للخبرة والمهارات والإمكانات التسويقية. وعلى الدول العربية لكي تنجح في ذلك أن تنفتح على بعضها البعض، وأن تفكر في الحد من تفككها وصغر أسواقها وتجزئتها، والاتجاه إلى تشكيل سوق عربية مشتركة يعطي للمستثمرين ثقة أكبر، باعتبار أن التكامل الإقليمي هو السبيل الأمثل لزيادة التجارة والاستثمارات بما في ذلك جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعليها كذلك أن تعمل على معالجة المشاكل البيروقراطية والتعقيدات التشريعية والتنظيمية وتدني التنافسية والشفافية، وأن تضع نفسها على مسارات اقتصادية صحيحة ومتوازنة.

وتطوير المصالح الاقتصادية العربية المشتركة سبيل فعال لتدارك الأزمات الاقتصادية كالتي تشهدها المنطقة. ويصبح الأمر أكثر أهمية بالنسبة للدول العربية التي بات ترابطها الاقتصادي يتأثر بواقع تجزيئي، وهذا ما يبعدها عن مقومات تنميتها الاقتصادية التي تستدعي تحويل تدفقاتها التجارية واستثماراتها نحو الأسواق العربية مع انسداد الأفق أمام صادراتها وضعف مردود استثماراتها في الخارج وتداعيات الأزمات التي عصفت بالعالم مؤخرا. والتكاتف والتساند الاقتصاديان وإقامة مجموعة اقتصادية عربية للاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية من المرتكزات الأساسية لمواجهة هذه المرحلة. ويبقى أنه على الدول العربية وضع السياسات الاقتصادية المناسبة للانتهاء من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير تجارة الخدمات وما يعنيه ذلك لتشجيع الاستثمارات البينية، وتحسين واقع السياحة العربية البينية وجميع أشكال تجارة الخدمات العربية القائمة، من تمويليه ولوجستية ومهنية وغيرها، وإقامة البيئة الاستثمارية والقانونية المساندة لتطويرها.

ومما يلاحظ في هذا الإطار أن السياحة العربية البينية أخذت تعوِّض إلى حد كبير النقص في السياحة الأجنبية في بعض الدول العربية، وأن الاستثمارات العربية تقتحم الآن مجال العمل السياحي العربي في ظل تراجع حركة الاستثمارات الأجنبية. وما يصح على السياحة يمكن أن يصح على مجمل القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تواجه العديد من المعوقات أمام نفاذها إلى الأسواق الأجنبية.

وسوف تتيح الأسواق الموسعة الاستفادة من وفورات التخصص والحجم الواسع النطاق مما يعزز فرص رفع مستويات الإنتاجية والتنافسية ويحسِّن توزيع الموارد مما يحقق

تنويعا للمنتجات وتخفيضا لتكلفة التنمية الاقتصادية. وستكون الدول العربية معنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق المشاريع المشتركة لتحقيق المزيد من التنافسية من خلال تحسين قدراتها التكنولوجية ومنافذ تصديرها. وبالتالي سيكون للمنطقة دور هام ليس فقط في تعزيز حركة الاستثمارات العربية البينية، بل أيضا في اجتذاب الاستثمارات الدولية إلى المنطقة. وبحسب المعلومات المتوافرة، فإنه قد تم سحب ما بين ١٠٠ مليار و ٢٠٠ مليار دولار من الاستثمارات العربية التي كانت في الولايات المتحدة والتي يعتقد أنها تبلغ حوالي ٦٠٠ مليار دولار، مما يشير إلى أهمية الاستفادة منها باستقطابها إلى خريطة العالم العربي. فلقد تكبدت الأرصدة المالية العربية الكثير من الخسائر خلال ثلاث عقود من الزمن بفعل تآكلها وتجميدها في أرصدة مالية لا تخدم المصالح المشتركة الفعلية للدول العربية، وبات لزاما الآن أن يتم ترشيد استخدامها في مشاريع إنتاجية.

والقطاع الخاص الذي سيطلب منه مستقبلا قيادة مهام التنمية في البلاد العربية تتميز شركاته في معظمها بطابع الشركات الفردية والعائلية، وهي بالتالي قد لا تكون مستعدة لمواجهة تحديات المرحلة. وثمة ضرورة لتحويلها إلى شركات مساهمة، والعمل مستقبلا على تشجيعها للدخول في عمليات اندماج أو تحالفات يمكّنها من توسيع نشاطها وولوج أسواق جديدة. وعلى الدول العربية الاستفادة من شبكات الاتصالات الحديثة في الوصول إلى كافة أنحاء العالم، وتطوير أسواق رأس المال المحلي وإيجاد قنوات للاقتراض طويل الأجل، وخلق قدرات تسويقية والاهتمام بمواضيع الجودة.

رابعا – إعادة الإعمار في العراق

على صعيد مواجهة التداعيات الاقتصادية في العراق، لا يوجد حتى الآن جرد كامل بالخسائر الاقتصادية، لكن نسبة الدمار كبيرة وستنعكس في أن تكون تكلفة إعادة إعمار باهظة. وتبرز هنا أهمية النظر في الجهات التي ستساهم في تمويل إعادة الإعمار المطلوبة وإعادة البناء الشاملة للبنية التحتية التي تعاني من آثار ٢٠ سنة من الحروب المستمرة. ويعاني العراق أصلا من أعباء ديون خارجية. لكن من الواضح أن إيرادات النفط العراقية لن تكون كافية لسد احتياجات إعادة الإعمار إذا ما استمرت الديون المستحقة على العراق حتى لو تم تقسيطها على فترات زمنية.

وتقديرات التكلفة الإجمالية لبرنامج إعادة الإعمار المطلوبة قد تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ مليار دولار سنويا ولعدة سنوات. وبعد إضافة جميع متطلبات الإغاثة في المدى القصير وإعادة بناء الاقتصاد العراقي بمجمله، فإن التكلفة الإجمالية قد تصل إلى مئات المليارات من الدولارات. وبالمقارنة بما سيتم تحقيقه من إيرادات نفطية فإن ذلك يعني ضرورة

توفير دعم دولي لبرنامج إعادة الإعمار على مدى من الزمن، ذلك أنه على المدى البعيد من المتوقع أن يحقق العراق إيرادات نفطية تتجاوز ٤٠ مليار دولار سنويا.

ولا بد من الإشارة إلى أنه قد عُقد بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بدعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، اجتماع استثنائي للمنظمات العربية المتخصصة لبحث سبل دعم الشعب العراقي، وقد تم في هذا الاجتماع استعراض الحاجات الأساسية الراهنة في القطاعات الصناعية والزراعية وقطاع العمل والعمال والتربية والتعليم والصحة وغيرها. ومن ناحية أخرى، قام العديد من الجمعيات والمؤسسات بتقديم الكثير من المساعدات الإنسانية إلى الشعب العراقي، جاءت بصفة خاصة من الكويت والسعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة.

وليس من السابق لأوانه الحديث عن دور رجال الأعمال العرب في عملية إعادة الإعمار، خصوصا وأن لديهم القدرة على اختراق أي سوق عربية حتى بدون الاستعادة بوسطاء. ولا شك في أن للشركات العربية دورا هاما في عملية إعادة إعمار العراق، وهناك إمكانات كبيرة لحصولها على فرص وافرة في مشاريع إعادة الإعمار، نظرا لإمكاناتها وقربها الجغرافي وعلاقاتها الواسعة بأوساط وأنشطة اقتصادية في المنطقة. والدول العربية مرشحة لتوريد مواد البناء والمواد الغذائية وحاجات السوق العراقي. وقد يكون من المجدي أن تعمل هذه الشركات على تشكيل كتلة واحدة وتجميع الموارد وعقد التحالفات وعدم التحرك كل على انفراد. وبعبارة أخرى لا بد للشركات العربية، لكي يكون لها دور مهم في عملية إعادة الإعمار، إقامة ''كونسورتيوم'' يجمع موارد هذه الشركات للدخول في المناقصات وإقامة تحالفات أعمالية تسمح لها بالمنافسة في المجالات الاستثمارية من زراعية وصناعية وخدماتية وبنى تحتية ومشاريع تكنولوجية.

ومن المقدر أن يتراوح نصيب المصارف والمؤسسات المالية في المنطقة ما بين ٥ مليارات و ١٠ مليارات دولار من التمويل المطلوب لإعادة إعمار العراق، المقدّر بما يتراوح بين ١٢٠ مليار و ١٥٠ مليار دولار أمريكي.

ملاحظات ختامية

إن الأحداث الجسام التي وقعت في المنطقة تشكل نقطة هامة على أكثر من صعيد بالنسبة للدول العربية. ولعل موضوع التضامن العربي هو الأكثر تأثرا ويمر حاليا بمحنة كبيرة قد تكون مصيرية بكل ما في هذه الكلمة من معنى. وليس مما يعزّي أن يقال إن هذا التضامن ذاته قد مر بعواصف ومحن أخرى واجتازها. وفي ظل هذه الأوضاع التي تتسم بضمور السياسة، لا بد من التركيز على المصالح المشتركة الاقتصادية للبلاد العربية، وأهمية التعاون

والتكامل الاقتصادي العربي كمحور أساسي في مواجهة المتغيرات الهائلة التي تشهدها المنطقة.

فقد أصابت الحرب قطاعات وشرائح واسعة من القطاع الخاص العربي، وسوف تستمر آثارها السلبية هذه لفترة من الزمن. ويشكل التكامل الإقليمي أفضل السبل لتلطيف تلك الآثار، بالإضافة إلى أهمية هذا التكامل في معالجة مشاكل التنمية إجمالا في المنطقة. وتبقى أهمية رسم توجهات جديدة للتعاون الاقتصادي العربي تتمحور حول الدور المتزايد للقطاع الخاص في التنمية، وتوسيع مشاركته في صنع القرارات الاقتصادية وتأهيل ممثليه للقيام بهذه المهمة. وسوف يعمل القطاع الخاص على تشجيع عملية تجميع الموارد الاقتصادية في المنطقة، وعلى تعميق دوره على الصعيد المحلي، وتفعيله على الصعيدين الإقليمي والدولي لتأهيل الذات للتعامل مع التطورات المستجدة.

وعلى صعيد النفط، فإنه لا بد من النظر إلى هذه الثروة الناضبة في إطار مراعاة مصالح الدول المستهلكة للنفط والمنتجة له في المحافظة على ثرواتها الوطنية، وفي الاطمئنان إلى مستقبلها بعد نضوب تلك الثروة.

وفي معالجة تداعيات الحرب على الاقتصادات العربية قطريا، لا بد من بلورة تصور من قِبل الغرف المحلية لحكوماتها يحوي الإجراءات العملية المطلوبة للتعويض عن الخسائر في المدى القصير والمتوسط والطويل، وما قد يستتبعه هذا الأمر من إيجاد سياسة تمويلية وضريبية ميسّرة للقطاعات الإنتاجية المتضررة، وضرورة البحث عن أسواق بديلة للمنتجات المتضررة ودعم صناديق تشجيع الصادرات القائمة، وإيجاد برامج تجارية مبتكرة تساعد في تصريف الإنتاج، بالإضافة إلى مطالبة الأمم المتحدة بتنفيذ عقود الصادرات المتفق عليها مع العراق قبل الحرب، في إطار استئناف برنامج النفط مقابل الغذاء، وإيلاء اهتمام كبير لموضوع تحديث الصناعة والإنتاج والتسويق، وإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتنشيط عجلة الاقتصاد، وتحسين مناخ الاستثمار وإجراءاته، وتعظيم الاستفادة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

أما التحديات التي ستواجه العراق في مرحلة ما بعد الحرب فهي كيف يمكن تسديد الديون، ودفع تكاليف الحرب والانتفاع من الإيرادات المالية النفطية لإعادة إعمار البلد وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؟ إن تخصيص مجمل الإيرادات المالية النفطية لتسديد الديون وتكاليف الحرب ليس خيارا واقعيا، لأنه سوف يحرم الشعب العراقي من تنفيذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والمالية والإدارية الآنية لمعالجة المشكلات الملحة كتوفير السلع والخدمات الضرورية والحد من البطالة والتضخم والفقر.

المراجع:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **ورقات ووثائق الدورة الوزارية الثانية والعشرين**، بيروت ١٤-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- جريدة الحياة، الحياة الاقتصادية، أعداد كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- د. جاسم المناعي، ''**التحديات أمام الاقتصادات العربية**''، صندوق النقد العربي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.
- مجلة الاقتصاد والأعمال، أعداد كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/ مارس ٢٠٠٣.
- صحيفة النهار، مقالات في أعداد كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/ مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- صحيفة السفير، مقالات في أعداد كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/ مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- غرفة التجارة العربية البريطانية، ''**اتجاهات السياسة والاقتصاد والمال في المملكة المتحدة**''، شباط/فبراير ٢٠٠٣.
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ''**دور القطاع الخاص في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**''، دراسة مقدمة إلى الدورة الرابعة والتسعين لمجلس الاتحاد، المنامة، ٨-٩ آذار/مارس ٢٠٠٣.
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ''**جرد أوّلي للخسائر الناجمة عن الحرب على العراق، دراسة أوّلية**''، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- غازي عبد الله وزني، ''**انعكاسات الحرب العراقية على الاقتصاد العالمي**''، صحيفة النهار، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣.
- د. هنري توفيق عزام، ''**أسواق الأسهم العربية والتوقعات لمرحلة ما بعد الحرب على العراق**''، صحيفة الحياة، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣.
- د. إلياس بارودي، ''**إذا حصل الاعتداء على العراق، سلبيات سياسية واقتصادية خليجيا وعربيا ودوليا**''، الاقتصاد والأعمال، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.
- عدنان الحاج، ''**النتائج الاقتصادية للحرب الأمريكية على العراق**''، صحيفة السفير، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣.
- فاهان زانويان، ''**آن الأوان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج**''، صحيفة النهار، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

- باتروك وورد، ''**الخصخصة تساهم في جذب التمويل**''، صحيفة النهار، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- توفيق المديني، ''**النفط العراقي غير كاف لتمويل الحرب وإعمار العراق**''، صحيفة النهار، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- أنس بن فيصل الحجي، ''**ما هو مصير العقود النفطية العراقية مع الشركات الأجنبية بعد الحرب**''، صحيفة الحياة، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- ناجي أبي عاد، ''**٢٠ بليون دولار تكلفة تأهيل المنشآت النفطية في العراق**'' صحيفة الحياة، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- سمير صبح، ''**ثمن اقتصادي وتفجير اجتماعي في دول المغرب العربي**''، صحيفة الحياة الاقتصادية، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- سمير صبح، ''**اقتصاديات المشرق العربي الأكثر تضررا بعد دول الخليج**''، صحيفة الحياة الاقتصادية، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- ''**تراجع آفاق النمو في دول حوض المتوسط**''، معهد الدراسات الاقتصادية ومصرف ''كوفاس'' لتأمين الصادرات، صحيفة الحياة الاقتصادية، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- ''**الاقتصاد كعب أخيل أمريكا**''، مجلة الوسط، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

- ،The World Bank**Global Development Finance Report** ،٢٠٠٣.
- Graeme ،Leach ،**War and the World Economy** The ،Institute for Directors, London ٢٠٠٣.
- WilliamNordhaus ،**The Economic Consequences of a War with Iraq** nber working paper series. Cambridge, December٢٠٠٢.
- /:Dr. Vincent Cable, http

  .www.observer/co.ukworldview.story ٠.١١٥٨١.٨٨٦٥٩٧.٠٠.html.
- ،MEESVol.XI.VI .No .١٣.٣١ March ٢٠٠٣.
- MichaelRenner .”-PostSaddam ١nergy vision.“،International Herald Tribune . January١٧ ،٢٠٠٣.
- ،Alan B. Krueger”Gauging the Economic Consequences of War“The St. P ،etersburg Times, April٨ ،٢٠٠٣.
- .James A. Paul”Oil in Iraq: the Heart of the Crisis“Global Policy Forum, December . ٢٠٠٢.

تقرير اتحاد المستثمرين العرب

الاجتماع الاستثنائي للمنظمات العربية المتخصصة لبحث سبل دعم الشعب العراقي

جامعة الدول العربية – ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

ورقة عمل تتناول مقترحات قطاع المستثمرين العرب في شأن دعم ومساندة العراق

أولا – صعوبات الوضع الراهن في العراق:

وقع العراق تحت الاحتلال المباشر لقوات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بغض النظر عن الدول الأخرى التي ساندت الاحتلال بوسائل مختلفة. وقد أدى الاحتلال إلى دفع البلد نحو حالة من الفوضى والخلل الإداري والأمني في غيبة سلطة مدنية يمكن عن طريقها بَسْط النظام والأمن ويمكن للعالم الخارجي التعامل معها.

وقد دعت بريطانيا لمؤتمر يعقد في لندن تحضره الدول المعنية بالشأن العراقي، لم تدع إليه أي من الدول العربية. وقد يدعى بعضها في مرحلة لاحقة.

من غير الواضح حاليا الشكل الذي ستكون عليه سلطة الحكم في العراق، وقدر الاستقلالية التي ستترك لها، ومن سيكون المسؤول عن التعاملات والاتصالات التجارية والاقتصادية الخارجية.

ويشار في هذا الشأن إلى بيان الرئاسة الحالية للاتحاد الأوروبي (اليونان) عن العراق بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الذي طالب بإسهام المجتمع الدولي في مساعدة الشعب العراقي على بناء مستقبله من أجل عودة بلده للالتحاق بالمجتمع الدولي. وأكد البيان بصفة خاصة على:

- دور الأمم المتحدة في عودة شعب العراق لحكم نفسه.
- مساندة دول الجوار للاستقرار في العراق.
- التزام الاتحاد الأوروبي بالقيام بدور لإعادة البناء السياسي والاقتصادي للعراق.
- الترحيب بمشاركة مؤسسات التمويل الدولية.

ويتطلب الأمر الإجابة على سؤالين:

١ – ما هو قرار مجلس الأمن في شأن رفع العقوبات عن العراق، لأن ذلك سيعني منح العراق أهلية التصرف في بتروله وصادراته، والحصول على عائداته.

٢ - ما هي السلطة التي ستكون لديها الصلاحية القانونية للتصرفات المالية باسم العراق، لأن ذلك سيتعلق تحديدا بالتصرف في أرصدة برنامج النفط مقابل الغذاء، وكذا عائدات مبيعات البترول في المستقبل.

ويبدو أن السفارات الأمريكية في المنطقة (المكاتب التجارية) تتصل ببعض شركات المقاولات لحثها على الاشتراك في مناقصات عمليات إعمار العراق كمقاول من الباطن لشركات أمريكية تدخل في عمليات معلن عنها فعلا على شبكة الإنترنت. وقد أبلغنا بعض أعضائنا من الشركات أن السفير الأمريكي زار مؤسساتهم بنفسه لحثها على المشاركة. غير أن أيا من الشركات التي حاولت الاتصال عن هذا الطريق لم تصل لأي نتائج محققة. وتشعر أن الوقت ما زال مبكرا.

وبالرغم من هذه الصعوبات فإن اتحاد المستثمرين العرب يقدر أهمية الاستعداد من الآن وحتى قيام سلطة عراقية، يمكن أن تتلقى الدعم والمساندة. ويؤيد الاتحاد الدعوة إلى التحضير والإعداد لتقديم المساعدات المطلوبة للعراق، مع إحاطة الأمم المتحدة - والحكومات والمنظمات اللازمة - بالاستعدادات العربية القائمة لمساندة العراق الشقيق، على أن تؤخذ في الاعتبار إمكانية استخدام طبيعة اتحاد المستثمرين العرب كمؤسسة عربية غير حكومية.

ثانيا - احتياجات العراق:

يحتاج العراق في تقديرنا - بقدر ما تحتاج الدول والمنظمات العربية - لإظهار التضامن العربي مع الشعب العراقي، ودعم إعادة بنائه لبلده ومستقبل أبنائه عن طريق:

- التخفيف من معاناة الشعب العراقي نتيجة نقص مقومات الحياة الأساسية، بسبب الحرب الأخير وبسبب الحصار الاقتصادي عليه طيلة ١٢ سنة تالية لغزو الكويت.
- دعم قطاعات الإنتاج والخدمات العراقية التي تعرضت للتدمير.
- وفي المرحلة التالية تزداد الحاجة للحفاظ على مقومات التنمية، والمشاركة في جهود الإعمار، وتحسين مستويات المعيشة.

ثالثا - مقترحات اتحاد المستثمرين بخصوص مساندة العراق في المرحلة الفورية:

١ - للتعبير عن التضامن مع الشعب العراقي والتخفيف من معاناته من نقص مقومات الحياة الأساسية، فإن اتحاد المستثمرين العرب سوف يدعو - فور سماح ظروف العراق بذلك - إلى إيفاد قافلة مساعدات إنسانية ومعونة فنية، من شحنات غذائية من الألبان

وغذاء الأطفال والأدوية والمعدات الطبية، تموَّل من إسهامات أعضاء الاتحاد وغيرهم من الشخصيات والمؤسسات العربية، إلى جانب تبني إيفاد مجموعات تطوعية من الأطباء والمدرسين والفنيين للمساعدة في إعادة تشغيل المستشفيات ومؤسسات الحياة اليومية.

٢ - وفي إطار الحفاظ على مقومات التنمية والمشاركة في جهود الإعمار، يوجِّه اتحاد المستثمرين العرب الانتباه إلى حقيقة هامة. فبرغم كل ما يقال عن تواضع العمل العربي المشترك ما زال المستثمر العربي هو أكبر مستثمر في البلدان العربية. فالعرب هم أكبر مستثمرين في أقطارهم وفي البلاد العربية الشقيقة. وبالتالي، ما زالت الاستثمارات العربية هي الأكثر جدارة ومقدرة على توظيف الأموال في العراق بالمقارنة بالاستثمارات الوافدة من الخارج. وهناك في العالم العربي مجموعة من ''المشروعات العربية المشتركة'' تزيد على ٨٥٠ مشروعا عربيا ودوليا يصل رأسمالها لأكثر من ٤٥ مليار دولار. ومن المهم إدراك أنه مع الانفتاح المتوقع للاقتصاد العراقي فإن اتحاد المستثمرين العرب سيعمل بالتعاون مع المؤسسات العربية الأخرى للترويج لجذب الاستثمار إلى العراق، خاصة وأن هناك مستثمرين عراقيين يتمتعون بعضوية اتحاد المستثمرين العرب.

٣ - ومن المهم أن يركز العمل الاقتصادي العربي بخصوص الشأن العراقي - في المراحل التالية - على جوانب العلاقات التي تحقق المصالح المشتركة، مثل الاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة، والإمداد بالعمالة المدرَّبة، والتعاون في مجالات النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل والخدمات المالية، والتعمير والإنشاء، وخدمات المصارف. ومما يشجع على هذا الاتجاه أن إنجازات التعاون القطاعي العربي تتفوق على ما تم حتى الآن على صعيد التبادل التجاري. ومن الأمثلة المحفِّزة في هذا الاتجاه:

- أن حركة الاستثمارات العربية فاقت حركة الاستثمارات الأجنبية داخل الوطن العربي. فالمستثمرون العرب هم أكبر مستثمر في بلدانهم. وذلك بعكس وضع التجارة التي تزيد فيها نسبة التعامل مع القطاع الأجنبي عنه مع العربي.
- أن حركة الأفراد والعمالة والمنظمين وطالبي السياحة في نطاق الأنشطة البينية العربية أدت إلى تطور كبير في نمو تجارة الخدمات البينية بين الأقطار العربية بأكثر من نمو معدلات التجارة السلعية العربية البينية، وذلك رغم أن التجارة السلعية محررة بنسبة ٦٠ في المائة، في حين أن التجارة في الخدمات لم تحظ بنفس قدر التحرير. ونقصد بذلك خدمات النقل البري والبحري والجوي والخدمات المصرفية والتأمينية، وأعمال المقاولات والإنشاءات، والأعمال المدنية.

٤ - ويعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الأكثر ملاءمة لقيام تعاون مساند للعراق، بالنظر إلى أن أغلب الخدمات ترتبط بثقافة القوى البشرية وباللغة العربية، خاصة باعتبار أن انتقال الخدمات يعتمد على مقدميها وعلى الاتصال البشري والفهم المتبادل. ويتمتع قطاع الخدمات العربي بميزة القرب الجغرافي مع المستهلكين وطالبي الخدمات في العراق، بما يخفِّض تكلفة الانتقال. ومن أمثلة قطاعات الخدمات التي يمكن للمستثمرين العرب التعاون فيها:

- قطاع المقاولات والإنشاء والتعمير: فالمؤسسات العربية للمقاولات والإنشاءات لها القدرة على تقديم خدماتها بتكلفة منافسة. ومن بين أعضاء الاتحاد هناك مؤسسات تعمل في هذا المجال (مثل شركة المقاولون العرب - مصر) تمتلك ميزة التواجد الفعلي في العراق ذاته وفي الدول المحيطة كالكويت وقطر وعمان والبحرين. وتتوافر لديها العمالة المدرَّبة والمؤهلة للتأقلم والتعامل مع المنطقة. وتتوافر لديها الخبرة بتكلفة منخفضة، فضلا عن إمكانياتها في أعمال التوريد والتركيب والإدارة. كما أن كثيرا من المؤسسات العربية المنتجة لمواد البناء والتعمير أقرب وأقدر على الوصول إلى السوق العراقي. وبعضها متواجد بالفعل في السوق العراقي (مثل مجموعة سيراميكا كليوباترة) وتستطيع مساعدة عمليات الإعمار على الفور.
- الخدمات الثقافية والاستشارية والمعلوماتية: إذ تتضمن أنشطة المستثمرين العرب مختلف أنواع المنتج الثقافي العربي (الكتاب والصحيفة والأعمال الفنية والأدبية، والأنشطة الرياضية، والقنوات التلفزيونية). ويمكن تزويد العراق بما يحتاجه من مراكز تصدير الثقافة في العالم العربي. (من بين أعضائنا في هذا المجال: مجموعة بهجت، ومجموعة أبو غزالة للاستشارات الفنية، والمركز العربي الأفريقي للتسويق والاستشارات والخدمات).
- الخدمات المهنية: إذ يمكن توفير ما يحتاجه العراق من خدمات المحاسبة والمحاماة والطب التي يميزها التقارب الاجتماعي والثقافي واللغة والتقاليد المشتركة.
- الخدمات المالية والمصرفية: إذ يمكن توفيرها عن طريق فروع البنوك التي يمكن أن تتحرك إلى السوق العراقي لتوفير احتياجاته والجاليات العربية فيه، مع إمكانية تطوير هذه الخدمات بوسائل مختلفة.
- الاتصالات: إذ تستطيع شركات الاتصالات التحرك بقدراتها التكنولوجية والخبرات اللازمة للتعامل مع الاحتياجات العراقية.

٥ - وفي سبيل الإعداد للمرحلة التالية سوف يقوم اتحاد المستثمرين العرب - بإذن الله - بعمليات الترويج للاستثمار في العراق بالتعاون مع أعضائه من المستثمرين العراقيين فور

معاودة الاتصال بهم. ولا يتطلب ذلك عملا حكوميا، حيث بالإمكان التحرك على مستوى القطاع الخاص العراقي عند تمكنه من ذلك.

٦ - وتحقيقا لهذا الغرض يدرس اتحاد المستثمرين العرب توجيه الدعوة لاجتماع يضم مجموعة من رجال الأعمال والاقتصاديين العرب من المهتمين بمناقشة الشأن الاقتصادي العربي، والعراقي تحديدا، لطرح أساليب ووسائل إسهام القطاع الخاص العربي في دعم العمل العربي المشترك، وتوجيهه نحو دعم قدرات العراق لمواجهة أوضاعه الراهنة، والاستعداد لمرحلة من النمو المتواصل.

رابعا - رفع قدرات الثروة البشرية في مواجهة تطورات الاقتصاد العالمي (المساعدات الفنية):

يحتاج العراق إلى تحقيق قدر من التوافق مع النظم والقواعد التي يتعامل بها شركاء العالم الخارجي ومع النظام الاقتصادي العالمي. ويتوقف تحقيق ذلك على قدرة الكوادر العراقية على استيعاب لغة وأدوات العمل الاقتصادي. وستكون هناك فجوة بين القواعد والنظم التي يتعامل بها العراق حاليا وبين تلك التي استقرت عالميا، والتي تتوافر للأطراف العالمية الأخرى، وذلك بفارق مستوى التقدم الاقتصادي والاندماج في السوق العالمي.

ويعرض اتحاد المستثمرين تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل لمسؤولين ومتدربين من العراق، بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات العربية المعنية. وذلك في موضوعات من بينها:

- الاندماج في التجارة الدولية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ومهارات التفاوض الدولي، وخدمة التنسيق العربي في المفاوضات على المستويات الدولية والإقليمية.
- اتفاقيات التجارة الإقليمية، واتفاقيات العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- تطوير اتفاقات التجارة العربية، وموضوعات العمل المشترك الجديدة.
- التعاون القطاعي العربي خارج نطاق التجارة. وإيجاد أشكال من التعاون والتكامل تتلاءم مع ظروف العراق وقدراته واستعداده. (مثل مشروعات تكامل الصناعات الهندسية والنسيجية والغذائية والجلدية، والبرمجيات، والأبحاث العلمية المشتركة والتطوير الصناعي والتكنولوجيا وغيرها ...)

الإصلاح الاقتصادي وتعزيز التنمية بتحرير التجارة.

مع وافر الاحترام،

محمد جمال الدين البيومي

ملحق

بعض البيانات الأساسية عن العراق*

السكان	٢٤ مليون (٢٠٠١)	متوسط العمر المتوقع	٥٨,٧ سنة
المساحة	٠٠٠ ٤٣٨ كم٢	نسبة الأمية	٤٢٪
إجمالي الناتج المحلي	١٤ بليون دولار	نمو الناتج المحلي	-٠٠,٦٪ (٢٠٠١)
الناتج المحلي للفرد	٥٩٣ دولار (١٩٩٩)	الدين الخارجي	٦٢,٣ بليون (٢٠٠١)
إنتاج البترول (برميل/يوم)	٢,٣٦ مليون (٢٠٠١)	احتياطي البترول	١٢٢ بليون برميل
صادرات النفط مقابل الغذاء	٣,١ بليون برميل	قيمة صادرات النفط	٣٨,٦ بليون دولار
اتفاقات واردات العراق	٣٧,٣ بليون دولار	لم ينفذ منها	٩,٣ بليون دولار
ميزان الحساب الجاري	١,٠٣١ بليون دولار		

* المصادر:

١ - أرقام السكان والدين الخارجي وميزان الحساب الجاري: من تقديرات EIU للربع الثاني من عام ٢٠٠٢.

٢ - نسبة الأمية ومتوسط العمر المتوقع: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ - مبيعات البترول واحتياطياته: تقرير للجنة الأوروبية (نيسان/أبريل ٢٠٠٣).

تقرير الهيئة العربية للطيران المدني

تهدي الإدارة العامة للهيئة العربية للطيران المدني أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (مكتب الأمين العام).

وبالإشارة إلى نتائج الاجتماع الاستثنائي للمنظمات العربية المتخصصة الذي انعقد بالقاهرة يوم ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن تقديم المساعدات للشعب العراقي الشقيق، تتشرف الإدارة العامة بموافاتكم بالاقتراحات والتدابير العملية التي يمكن للهيئة تقديمها للمساعدة في إعادة تأهيل منظومة الطيران المدني العراقي، التي تضررت من جرّاء الحصار الجوي الذي فرض على العراق ما يناهز ١٣ سنة، وما تركه من تبعات شديدة السلبية على منظومة الطيران المدني العراقي في كافة مكوناتها البنيوية والاقتصادية والفنية والاجتماعية والتي ازدادت سوءا بعد تدمير المطارات وتجهيزاتها الفنية خلال أحداث الغزو الأخيرة.

وحتى تكون الاقتراحات والمساعدات التي تعرض عليكم ضمن هذه المذكرة عملية وناجعة، فإن الإدارة العامة ركزت تصوراتها أساسا على الإمكانيات المتاحة لدعم ومساعدة وتأهيل الموارد البشرية العامة في قطاع الطيران المدني العراقي مراعاة لتوقف أنشطة هذا القطاع، بل وجمودها التام.

وتتجلى هذه الرؤى والاقتراحات العملية لإعادة تأهيل قطاع الطيران المدني العراقي فيما يلي:

١ - تشكيل فريق عمل يضم خبراء فنيين من الإدارة العامة ومن الدول الأعضاء في الهيئة لزيارة العراق في أقرب فرصة متاحة للمساهمة بالتعاون والتنسيق مع الجهة المختصة، في تقييم الوضع الحالي للقطاع والتشخيص الدقيق لمكوناته ورصد الحاجيات الضرورية والأساسية لإعادة تشغيله. وذلك من خلال التعرف على مدى الصعوبات والمشاكل والنواقص التي تعتري القطاع وإجراء تقييم شامل لمنظومة الطيران المدني العراقي من بنيات أساسية وموارد بشرية ومعدات فنية وتجهيزات ملاحية، وغيرها.

٢ - تقديم العون والمساعدة اللوجيستية في إعادة تكوين وتأهيل الكوادر الفنية والإدارية العاملة في قطاع الطيران المدني العراقي، وإعطاء الأولوية لتلك الكوادر في الاستفادة من المعاهد والمدارس والأكاديميات العربية والدولية التي ترتبط مع الهيئة باتفاقية تعاون، حيث سنعمل في هذه الظروف العاجلة على تخصيص كل المنح والمقاعد والدورات المجانية التي تنظمها تلك المؤسسات للكوادر العراقية وللفنيين العراقيين.

٣ - العمل على إعادة تأهيل مكونات القطاع من نقل جوي وملاحة جوية وسلامة جوية، لتتماشى مع النظم والمقاييس الدولية المعتمدة من منظمة الطيران المدني الدولي بدءا بإرسال فريق التحقق من السلامة التابع للهيئة إلى العراق للتحقق من مستويات السلامة في المطارات العراقية وكذا إرسال فريق فني لصيانة المنشآت التقنية والمعدات الملاحية والتجهيزات المطارية.

٤ - توجيه طلب إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية كي تتدخل لدى السلطات الإيرانية للعمل على استرجاع الطائرات العراقية المحتجزة لدى إيران منذ سنة ١٩٩١ والتي ما زالت صالحة لإعادة تسجيلها وتشغيلها.

٥ - التنسيق بين الهيئة والاتحاد العربي للنقل الجوي للمساهمة في:

- مساعدة الربابنة والفنيين العراقيين لإعادة تأهيلهم ودمجهم في محيطهم المهني وفق الشروط والنظم المعتمدة من منظمة الطيران المدني الدولي.
- تقديم الخبرة والمساعدة الفنية الممكنة لصيانة ما تبقى من طائرات مدنية عراقية التي تشكل مرحليا نواة الأسطول العراقي.

هذا علما بأن الإشكالية الجوهرية التي تفرض نفسها بخصوص مبدأ تقديم المساعدات إلى العراق تتعلق أساسا بقانونية وماهية جهة التخاطب في العراق، وقنوات الاتصال الملائمة لتنفيذ عملية الدعم والمساعدة للطيران المدني العراقي.

وتؤكد الإدارة العامة على استعدادها التام لتقديم كافة أنواع الدعم والمشورة والمساعدة سواء على المستوى العربي أو الدولي للعمل على إعادة تأهيل الطيران المدني العراقي حتى ينهض ويساير التطورات السريعة التي يعرفها هذا القطاع على المستوى العالمي، ويتمكن العراق، بمشيئة الله، من التغلب على كافة الصعاب لبناء منظومة طيران عصرية وآمنة.

وتغتنم الإدارة العامة للهيئة العربية للطيران المدني هذه المناسبة للإعراب عن تقديرها واحترامها.

عبد الجواد الداودي
مدير عام الهيئة العربية للطيران المدني

تقرير اتحاد إذاعات الدول العربية

مقترحات اتحاد إذاعات الدول العربية بشأن تقديم الدعم والمساندة إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون العراقية

أولا – على الصعيد البرامجي

استعداد اتحاد إذاعات الدول العربية لتزويد الإذاعة العراقية بمجموعة من المواد البرامجية الإذاعية من مختلف الأصناف (دراما إذاعية – برامج أطفال – برامج سياحية – برامج ثقافية ... إلخ) التي تم تبادلها خلال السنتين الأخيرتين بين الإذاعات العربية.

استعداد اتحاد إذاعات الدول العربية لتزويد التلفزيون العراقي بعدد من البرامج التلفزيونية العربية التي تم تبادلها بين الهيئات التلفزيونية العربية من مختلف الأصناف.

قيام الاتحاد بمهمة أن يطلب من الهيئات الأعضاء في الاتحاد تزويد هيئة الإذاعة والتلفزيون العراقية بمجموعة حديثة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية من مختلف الأصناف.

استئناف تزويد هيئة الإذاعة والتلفزيون العراقية بجميع أصناف التبادلات الإخبارية والبرامجية والرياضية العربية عبر السعات المستأجرة من قبل الاتحاد على عربسات ومساعدة تلك الهيئة على الاستقبال من الناحية الهندسية. (مرفق جداول بأصناف التبادلات المبرمجة).

ثانيا – في مجال التدريب الإذاعي والتلفزيوني

حث العاملين في دائرة الإذاعة والتلفزيون في العراق على المشاركة في جميع الدورات والأنشطة التدريبية الأساسية والإضافية التي ينظمها المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني في دمشق. وتسهيلا لذلك يتم التنسيق مع الجهات المعنية في الاتحاد لتقديم عدد من المنح الدراسية للمتدربين العراقيين لتمكين أكبر عدد منهم من الالتحاق بدورات المركز.

منح دائرة الإذاعة والتلفزيون في العراق الأولوية في مجال إقامة دورات وحلقات عمل في بغداد لصالح العاملين في هذه الهيئة حول مواضيع أساسية يحددها الجانب العراقي، وسيتولى المركز تأمين الخبراء والمدربين لتنفيذ مناهج هذه الدورات اللامركزية.

في ضوء علاقات التعاون الوثيقة القائمة بين المركز العربي للتدريب وبعض مؤسسات ومراكز التدريب الأجنبية، تتولى إدارة المركز الاتصال بهذه المراكز والمؤسسات لبحث إمكانية تقديم مساعدات لهيئة الإذاعة والتلفزيون العراقية في مجالات شتى ولا سيما التدريب.

ثالثا – في المجال الهندسي

توفير المعلومات اللازمة حول التجهيزات الضرورية التي ستمكّن التلفزيون العراقي من استقبال التبادلات الإخبارية والبرامجية التلفزيونية عبر السعات المستأجرة على عربسات الخاصة باتحاد إذاعات الدول العربية.

المساعدة على وضع وتوفير المواصفات الخاصة بإنشاء المحطات الأرضية الرقمية للبث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية.

المساعدة على الاستفادة من منظومة التبادل الإذاعي والمعلوماتي عبر الساتل (VSAT) الخاصة باتحاد إذاعات الدول العربية والتي توفر الخدمات التالية:

- التبادل الإذاعي الصوتي بين الهيئات الإذاعية العربية.
- عقد المؤتمرات الصوتية التنسيقية بين هيئات الإذاعة والتلفزيون العربية.
- تبادل المعلومات والملفات بين الهيئات الإذاعية والتلفزيونية
- التخاطب الهاتفي بين الهيئات الإذاعية والتلفزيونية.

إجراء عمليات التدريب عن بعد عبر نظام عقد المؤتمرات المرئية. وضع الخطط وإجراء الحسابات اللازمة لتأمين التغطية الضرورية للبلد بخصوص البث الإذاعي والتلفزيوني الأرضي، وذلك بالاعتماد على البرمجيات المتوافرة للاتحاد والتي تعتمد على الخرائط الرقمية.

المساعدة والتدريب على توزيع وتخصيص الترددات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة بالعراق وذلك وفقا للإجراءات والترتيبات المتصلة باستخدام الترددات المخصصة لكل دولة وتسجيل أي ترددات إضافية لدى الاتحاد الدولي للاتصالات وما يتطلبه ذلك من تنسيق مع الدول المجاورة.

المساعدة على وضع المواصفات المتعلقة بالإنتاج الإذاعي والتلفزيوني.

التذييل ١

مواعيد التبادلات الإخبارية العربية اليومية الثابتة بالتوقيت العالمي (GMT) التي يتم تمريرها عبر الحيز ASBU١- المستأجر من جانب الاتحاد على القناة الساتلية – ١٧ – التابعة للعربسات

	شتاء	صيفا
التبادل الإخباري العربي الأول ASBU NEWS١-	١٠:١٥-١٠:٤٥	١١:٠٠-١١:٣٠
الملخص اليومي المتعلق بنضال الشعب الفلسطيني	١٣:٤٥-١٣:٥٥	١٣:٤٥-١٣:٥٥
التبادل الإخباري العربي الثاني ASBU NEWS٢-	١٥:٠٠-١٥:٣٠	١٥:٤٥-١٦:١٥
التبادل الإخباري العربي الثالث ASBU NEWS٣-	١٨:١٥-١٨:٤٥	١٨:١٥-١٨:٤٥

التذييل ٢

مواعيد التبادلات الإخبارية الرياضية والاقتصادية الأسبوعية الثابتة التي يتم تمريرها عبر الحيز ASBU١- المستأجر من جانب الاتحاد على القناة الساتلية – ١٧ – التابعة للعربسات

التبادل	اليوم	صيفا	شتاء
الحقيبة الرياضية الأولى	السبت	١٢:٠٠-١٣:٠٠	١٢:٠٠-١٣:٠٠
الحقيبة الاقتصادية	السبت	١٤:٠٠-١٤:٣٠	١٣:٠٠-١٣:٣٠
الحقيبة الرياضية الثانية	الاثنين	١٢:٠٠-١٢:٣٠	١٢:٠٠-١٢:٣٠

التذييل ٣

مواعيد التبادلات البرامجية الأسبوعية والشهرية والمتفرقة التي يتم تمريرها عبر الحيز ASBU١- المستأجر من جانب الاتحاد على القناة الساتلية – ١٧ – التابعة للعربسات

التبادل	اليوم	صيفا	شتاء
حقيبة ''أضواء ثقافية''	الأحد	١٤:٣٠-١٤:٠٠	١٣:٣٠-١٣:٠٠
برنامج السيرة العربية	الأربعاء	١٣:٠٠-١٢:٠٠	١٣:٠٠-١٢:٠٠
التبادل الشهري للأغاني المصورة	الأربعاء الأخير من كل شهر	١٧:٤٥-١٧:١٥	١٧:١٥-١٦:٤٥
التبادل الشهري للفقرات والفواصل المتنوعة	الثلاثاء الأخير من كل شهر	١٤:٣٠-١٤:٠٠	١٣:٣٠-١٣:٠٠
برنامج اعرف بلادك	يبرمج عندما يكون جاهزا		
البرنامج الوثائقي السنوي			

تقرير الاتحاد العام العربي للتأمين

تصور الاتحاد العام العربي للتأمين بشأن دعم قطاع التأمين العراقي

التأمين بأشكاله وفروعه المختلفة لم يكن حديث النشأة في العراق، حيث يمتد عمر سوق التأمين العراقي إلى أكثر من نصف قرن مضى.

ويزخر سوق التأمين العراقي بالعديد من الخبراء في كافة مجالات التأمين على المستوى العربي والدولي الذين ساهموا وما زالوا يساهمون في تطوير العديد من أسواق التأمين العربية.

ولقد تضمنت القوانين واللوائح التشريعية العراقية العديد من المواد القانونية التي تتناول تنظيم سوق التأمين ولكن دون أن يكون هناك قانون مستقل لتنظيم أعمال لشركات التأمين. ويتولى مراقب التأمين في وزارة المالية مهام الإشراف والرقابة على شركات التأمين العراقية.

أولا – هيكل سوق التأمين العراقي

١ – ثلاث شركات عامة هي

– شركة التأمين الوطنية/شركة عامة

تأسست عام ١٩٥٠ وتمارس جميع أنواع التأمينات العامة وتأمينات الحياة بنوعيها الفردي والجماعي.

- **شركة التأمين العراقية العامة**

تأسست عام ١٩٥٩ وتمارس جميع أنواع التأمينات العامة وتأمينات الحياة وإعادة التأمين.

- **شركة إعادة التأمين العراقية**

تأسست عام ١٩٦٠ وتمارس جميع أعمال إعادة التأمين بجميع الفروع إسنادا وقبولا بالسوق المحلية والعربية والدولية لشركة إعادة التأمين محترفة.

وفي عام ١٩٩٧ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ من أجل تنظيم العمل في الشركات المملوكة للدولة وتحويلها إلى شركات ممولة ذاتيا.

وهذه الشركات أعضاء في الاتحاد العام العربي للتأمين.

٢ - الشركات الخاصة

بعد صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ بشأن السماح بتأسيس شركات تأمين خاصة والتعليمات رقم ١٢ لسنة ١٩٩٩ التي حددت آلية عملها، تم تأسيس الشركات الخاصة التالية:

- الشركة الأهلية للتأمين
- شركة دار السلام للتأمين
- شركة الأمين للتأمين
- شركة الحمراء للتأمين

وبدأت هذه الشركات أعمالها عام ٢٠٠١، وهي تمارس جميع أعمال التأمين وإعادة التأمين.

وقد طلب الانضمام لعضوية الاتحاد العام العربي للتأمين ثلاث شركات منها و لم تتقدم الشركة الرابعة بطلب للانضمام.

ثانيا - لقد كانت للحصار الاقتصادي آثاره السلبية على قطاع التأمين وخصوصا إعادة التأمين بسبب المقاطعة الاقتصادية الدولية وانسحاب غالبية معيدي التأمين من الاتفاقيات التي عقدت على مدى عشرات السنين بالإضافة إلى توقف عمليات إعادة التأمين الاختياري مما دفع شركات التأمين العراقية إلى قبول التأمين في حدود طاقاتها الاستيعابية المحلية فقط.

ثالثا - على المستوى العربي تساهم شركة إعادة التأمين العراقية في عضوية المجمع العربي لإعادة التأمين الذي أبقى على كافة اتفاقيات إعادة التأمين مع سوق التأمين العراقي كما هي.

رابعا – بالنظر إلى حقوق الملكية في شركات التأمين العراقية، نجد أن هذا الوضع قد يتغير بشكل كبير في ضوء سياسات الخصخصة والأوضاع الراهنة الحالية والمستقبلية.

خامسا – مع ثقتنا الكاملة في أن سوق التأمين العراقي غني بخبراته التي تمكنه من اجتياز هذه المحنة فإن الأمانة العامة للاتحاد، في ضوء متطلبات سوق التأمين العراقية التي يفترض أن نتلقاها من ممثل سوق التأمين العراقي بمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين، على استعداد لتقديم المعونة والخبرة الفنية بمساندة من كافة أسواق التأمين العربية في المجالات التالية:

١ – إعادة الهيكلة وتنظيم السوق بالاستفادة من خبرات هيئات الإشراف والرقابة على التأمين في البلاد العربية ومن خلال اللجنة الدائمة لمراقبي التأمين العرب.

٢ – تلبية احتياجات السوق من الكوادر الفنية والإدارية.

٣ – إعداد البرامج التدريبية لكوادر الشركات وفقا لتصور هذه الشركات في ضوء احتياجاتها.

٤ – تحديث منتجات التأمين بالسوق العراقية من خلال الخبرة المتراكمة لدى أعضاء اللجان الفنية العاملة في إطار الأمانة العامة للاتحاد.

٥ – منح الفرص التدريبية بمعاهد التأمين العربية المتخصصة.

٦ – إعادة التأمين من خلال الاستفادة من الطاقة الاستيعابية لشركات إعادة التأمين العربية في إطار اللجنة الدائمة لمعيدي التأمين العرب.

٧ – حضور كافة المؤتمرات العامة والندوات التي ينظمها الاتحاد مع الإعفاء من رسم الاشتراك.

وفي الختام نأمل أن يساهم ما تقدم في تعزيز قطاع التأمين العراقي وإعادته إلى دوره الرائد في خدمة صناعة التأمين العربية.

(توقيع) عبد الخالق **رؤوف خليل**
الأمين العام
للاتحاد العام العربي للتأمين